محاضرات فى :

(التنمية الاقتصادية)

إعداد

د/ عبير منصور عبد الحميد

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة

٢٠٢٣-٢٠٢٤م

اسم المقرر	التنمية الاقتصادية
الفرقة	الرابعة
الشعبة	عامة
استاذ المادة	عبير منصور عبد الحميد
العام الجامعى	٢٠٢٣-٢٠٢٤م.

بسم الله الرحمن الرحيم

فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل ربِ زدنى علما

صدق الله العظيم

(سورة طه – الآية ١١٤)

الأهداف العامة للمقرر :

بالانتهاء من هذا المقرر يكون الطالب قادر على:

١-يُدرك المفاهيم والنظريات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية والنمو الاقتصادى.

٢-يستطيع وضع يده على معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

٣- يُلم باقتصاديات الدول النامية.

٤-يركز على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية والخارجية.

فهرس المحتويات :

م	الموضوع	الصفحة
١	الآية القرآنية	٣
٢	أهداف المقرر	٤
٣	فهرس المحتويات	٥
٤	الفصل الأول: "النمو والتنمية الاقتصادية –المفهوم ، الأهمية ، الخصائص–"	٦-٦٥
٥	الفصل الثانى: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية واستراتيجياتهما.	٦٦-١١٤
٦	الفصل الثالث: وسائل قياس النمو والتنمية الاقتصادية .	١١٥-١٢٦
٧	الفصل الرابع: " مصادر تمويل التنمية الاقتصادية "	١٢٧-١٤٧
٨	الفصل الخامس: الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية	١٤٨-١٧٣
٩-	الفصل السادس ماهية التخطي ط الاقتصادي	١٧٤-٢٠٣
١٠	الفصل السابع: " اقتصاديات الدول النامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ":	٢٠٤-٢٤٢
٩	مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة	٢٤٣-٢٤٥
١٠	قائمة المراجع	٢٤٦-٢٤٧

مقدمة:

إن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تمحورت إشكاليتها في سؤال إنساني بسيط هو: لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لتزال فقيرة؟، ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماماً من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرته المنضمات العالمية وعلى رأسها منضمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة.

ولقد كانت اهتمامات التنمية فى كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفاً تسعى إليه من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية فى شتى الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وان أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف و الفقر، إلا أن هذا المفهوم للتنمية تغير بمرور الوقت، فبعدما كان الحديث عن التنمية البشرية المستدامة ومقاييسها، وأصبح معها الاستثمار في المورد البشري هو غاية كل المجتمعات التواقة إلى الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة .

الفصل الأول: "النمو والتنمية الاقتصادية –المفهوم ، الأهمية ، الخصائص–"

أهداف الفصل الأول:

يكون الطالب فى نهاية الفصل قادراً على أن:

١– يوضح مفهوم النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

٢– يستطيع التفرقة بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

٣– يتعرف على أهداف وأهمية النمو والتنمية الاقتصادية.

٤– يذكر خصائص النمو والتنمية الاقتصادية.

٥– يفهم المفاهيم المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

أولاً : مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

١- مفهوم التنمية :

هـى"عمليـة ديناميكيـة تتكـون مـن سلسـلة مـن التغيـرات الهيكليـة والوظيفيـة فـي المجتمـع وتحـدث نتيجـة للتـدخل فـي توجيـه حجـم ونوعيـة المـوارد المتاحـة للمجتمـع ، وذلـك لرفـع مسـتوى رفاهيـة الغالبيـة مـن أفـراد المجتمـع عـن طريـق زيـادة فاعليـة أفـراده فـي اسـتثمار طاقـات المجتمـع إلـى الحـد الأقصـى ، وهـي عبـارة عـن "تنميـة طاقـات الإنسـان إلـى أقصـى حـد مسـتطاع، أو أنهـا إشـباع الحاجـات الاجتماعيـة للإنسـان للوصـول بالإنسـان إلى مستوى معين من المعيشة

وحسـب الأمـم المتحـدة هـي: "تلـك العمليـات التـي يمكـن بهـا توحيـد جهـود المـواطنين والحكومـة لتحسـين الأحـوال الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة فـي المجتمعـات المحليـة، ومسـاعدتها علـى الانـدماج فـي حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.

أي هـي "تـوفير عمـل منـتج و نوعيـة مـن الحيـاة الأفضـل لجميـع الشـعوب و هـو مـا يحتـاج إلـى نمـو كبيـر فـي الإنتاجيـة و الـدخل و تطـوير للمقـدرة البشـرية، و حسـب هـذه الرؤيـا فـان هـدف التنميـة لـيس مجـرد زيـادة الإنتـاج بـل تمكـين النـاس مـن توسـيع نطـاق خيـاراتهم و هكـذا تصـبح عمليـة التنميـة هـي عمليـة تطـوير القـدرات و ليسـت عمليـة تعظـيم المنفعـة أو الرفاهيـة الاقتصـادية فقـط بـل الارتفـاع بالمسـتوى الثقـافي و الاجتمـاعي و

الاقتصادي، و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة.

٢- علم الاقتصاد والتنمية الاقتصادية:

تُعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد؛ سواءً الكليّ، أو الجزئيّ.

٣- تاريخ التنمية الاقتصادية:

إنّ التفكير الحقيقيّ في التّنمية الاقتصاديّة يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالميّة الثانية؛ وخصوصاً بعد خضوع العديد من الدّول للاحتلال الأوروبيّ، إذ أثّر كثيراً على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارِدَ الطبيعيّة فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبيّ لهذه الدّول، بقيت تعاني انخفاضاً في معدّل المستوى المعيشيّ، مع انتشارٍ ملحوظٍ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيّات الاقتصاديّة بمصطلح الدُّول النّامية.

اعتمد تطبيق التّنمية الاقتصاديّة ودراستها في القرن العشرين، على إدراك مجموعةٍ من المعايير والمؤشّرات المُستخدَمة للتّعامل مع الدول، وخصوصاً النّامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النّامية، ممّا أدّى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التّنمية الاقتصاديّة لهذه الدّول، لذا تمّ الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنّه من أهمّ المعايير الاقتصاديّة تأثيراً على الاقتصاد؛ إذ كلّما كان الدخل الفرديّ مرتفعاً، أدّى ذلك إلى نموّ الاقتصاد، واستُخدِم كذلك معيار قيمة الخدمات والسّلع، فعندما يمتلك السكّان قوّةً شرائيّةً مناسبةً، عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية اقتصاديّة واضحة، تُعرَف بمصطلح الرّفاهية الاقتصاديّة.

اهتمّ البنك الدوليّ في عام ١٩٨٥م بمتابعة التّنمية الاقتصاديّة في الدّول النّامية، خاصّةً ذات الدّخل المنخفض نسبيّاً؛ إذ تمّت الإشارة إلى أنّ الدّولة النامية هي التي تحتاج دعماً في تنميتها الاقتصاديّة، ومعدّل الدّخل الخاصّ للفرد الواحد فيها أقلّ من ٤٠٠ دولار أمريكيّ، مقارنةً بالدول متوسّطة الدّخل، حيث يتجاوز معدّل دخل الفرد فيها ٤٠٠ دولار، وهكذا أصبح للتّنمية الاقتصاديّة دور محوريّ ومهمّ في الواقع الاقتصاديّ للدّول، وتحديداً تلك التي تعاني صعوبةً كبيرةً في التعامل مع قطاع الاقتصاد الخاصّ بها، ممّا يدفعها إلى تطبيق خُطّة استراتيجيّة وتنمويّة؛ بهدف دعم التّنمية الاقتصاديّة فيها.

٤- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة.

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية .

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية" .

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل" . ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع

٥- خصائص التنمية الاقتصادية:

تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها:

أ- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب.

ب- التوجُّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما.

ج- الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزِّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ..

د- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزِّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً.

هـ- الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدِّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم.

٦- أهداف التنمية الاقتصادية:

لم تكن أهداف التنمية الاقتصادية أيضاً سوى انعكاس لما تضمنه مفهومها من أبعاد ومفردات على النحو المشار إليه. ففي ظل المفهوم التقليدي للتنمية اقتصرت الأهداف الإنمائية على تلك المتعلقة بزيادة حجم الدخل القومي، والتخصيص الأمثل للموارد الطبيعية، وتحرير التبادل التجاري ودعم استثمار رؤوس الأموال وإدارة الديون. بينما تنطوي ا المعاصر على خمسة أبعاد: اقتصادي، اجتماعي، بيئي، تكنولوجي، ومؤسسي على نحو متوازن فيما يعرف بأهداف "التنمية المستدامة،" والتي تضمنتها رؤية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وتضم سبعة عشر هدفاً أساسياً مقسمة إلى مائة وتسعة وستين مقصد للتنمية المستدامة، ويمكن إيجاز تلك الأهداف على النحو التالي:

- القضاء على الفقر بجميع صوره.
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.
- تحسين أنماط المعيشة والصحة ومستوى الرفاهية..
- ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم للجميع.

- **تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة..**
- **تـوافر الميـاه النظيفة وإدارتها في إطار مبدأ الاستدامة.**
- **تقليل تكلفة الطاقـة النظيفة.**
- **النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل اللائق.**
- **تطوير البنية التحتيـة والصناعة وتشجيع الابتكار.**
- **تقليل فجوة التنمية والحد من التفاوتات بين الدول.**
- **إقامة مـدن وتجمعات بشـرية آمنـة ومستدامة.**
- **استحداث أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.**
- **مواجهة ظاهرة تغير المناخ العالمي وآثاره.**
- **حماية الموارد البحريـة واستخدامها علـى نحو مستدام..**
- **حمايـة الـنظم الإيكولوجيـة البريـة واستدامتها..**
- **تحقيق السلام والعدل وبناء مؤسسات قوية.**
- **دعم أوجه التعاون الدولي لتحقيـق التنمية المستدامة..**

كمـا تسـعى التّنميـة الاقتصـاديّة إلـى تحقيـق العديـد مـن الأهـداف التـى تتمثل فيما يلى :

- **زيـادة الـدّخل القـوميّ : هـذا هـو الهـدف الرئيسـيّ والأوّل مـن الأهـداف الخاصـة بالتّنميـة الاقتصـاديّة، حيـث تسـاهم فـي تطـوير مسـتوى معيشـة**

الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للتجارة والصّناعة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ.

- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ،ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذلك حل نظام توزيع الدخل لو كان مختلا في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة لا تكون إلا قلة من الناس.

وبالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض وبما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فإنه كلما كان المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع

مستوى المعيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى.

فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا وذلك للتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم ومن ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

- **تقليل التفاوت في الدخول وفي الثروات:**

هذا الهدف في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أن معظم الدول المتخلفة نجد أنها بالرغم من انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخول والثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من التمع على جزء كبير من ثروته ونصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد التمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ،وهذا التفاوت في توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام التمع إلى فئتين: فئة من الغنى المفرط وفئة من الفقر المدقع إضافة إلى أن الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في

الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

- **تعديل التركيب النسبي:**

هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبى للاقتصاد القومي ونعني بذلك عدم قدرة البلاد على الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواءً كانت تعتمد على الزراعة فقط أو البحث في تنشيط ودعم قطاع الصناعة لذا يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج، فالاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية.

لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد، إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معا لم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة، كما تدف التنمية الاقتصادية

إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجيتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف مجموعة من النتائج كالآتي:

- ✓ **ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.**
- ✓ **ضرورة التحكم في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدينة بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.**
- ✓ **توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار الذي يشجع على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.**

- **استثمار الموارد الطبيعيّة: يسعى هذا الهدف إلى تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول؛ عن طريق دعم البنية التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.**

- **دعم رؤوس الأموال: يهتمّ هذا الهدف بتوفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ بسبب قلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة المشتملة على المال بصفته العاديّة، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات.**

- **معالجة الفساد الإداريّ: وذلك بالاهتمام بوضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي يؤثّر على استقرار القطاع**

الاقتصاديّ، ويستغلّ موارده، وتساهم هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد المحليّ، وتعزيز نموّه وازدهاره في المجالات كافّةً.

- **إدارة الدّيون الخارجيّة:** يرتبط هذا الهدف بضرورة متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، والحرص على إيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يساهم في تعزيز النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج.

ثانياً- النمو الاقتصادى :

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم .. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر ... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورًا عامًّا عن مفهوم النُّمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشراته، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقًا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات .

١-مفهوم النُّمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي مصطلحاً جديداً نسبياً في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي ت ط كون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي " GDP "Gross Domestic Product، "(أو الدخل الوطني الإجمالي(GNI "Gross National Income " ، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

أولا : أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يعطى هذا الأخير النمو الاقتصادي،

لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

- **معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني.**

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤ كد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17,5%من مجموع سكان العالم.

ثانيا : يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، فكثيرٌ من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

ثالثاً: يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق

عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير ،أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها.

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لآية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال (الاستثمار)، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا، حيث أن المهم ليس هو توفر الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو ط حسن استخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

كما يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد" ، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في:

– زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

– ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصادي .

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف "سيمون كازنت" – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٧١ – النُّمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها" .

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

– التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر.

– دور التقانة المركزية في النُّمو طويل الأجل.

– ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنُّمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدًا في الأدبيات الكلاسيكية

أما "جون ريفوار" فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي .

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة" .

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والاستراتيجية الملائمة."

٢-الفرق بين النُّمو والتنمية الاقتصادية:

لولا قضية التخلف التي عانى منها كثير من الدول، لظل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحاً واحداً، حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف وفي القضايا التي يعالجانها. فالأول يعني ببساطة الزيادة في كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي، وهو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية الحياة، وهي إحدى معاني التنمية الاقتصادية، وهذا بالرغم من كونه (النمو) كان إلى وقت كبير مقياسا للرفاهية، حيث ومع ظهور المشاكل التنموية تحولت

الأدبيات الاقتصادية إلى تخصيص الأولوية لمثل هذه المعوقات التي أصبحت ضمن أولويات برامج الأحزاب السياسية عند التقدم لنيل ثقة الشعوب.

ظهرت النظريات الكثيرة محاولة وصف النموذج الأمثل لتحقيق التوازن وتقليل الانحرافات في النمو الاقتصادي في المدى القصير من جهة، والاستفادة مما تتحقق وجعله مستداما يقود إلى تغيرات عميقة في بنيان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بما يؤدي إلى تحسن نصيب الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة من الرفاهية الكلية للبلد من جهة ثانية.

وتعتبر التنمية والنُّمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنُّمو الاقتصادي يعني – في الغالب – حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، الذي يعبر عن الدخل الكلي مقسومًا على عدد السكان؛ فزيادة الدخل الكلي لا تعني بالضرورة زيادة في النُّمو الاقتصادي؛ إذ إن علاقة التناسب القائمة بين الدخل الكلي والسكان يجب أن تؤخَذَ بعين الاعتبار؛ وذلك لتأثير نمو السكان على النُّمو الاقتصادي لدولة ما.

كما يلاحظ أن النُّمو الاقتصادي لا يطلق عليه حُكم الزيادة إلا إذا تحقق فيه شرط الاستمرار، (كأن نستثني مثلاً إعانة حكومية ما مقدمة لدولة فقيرة من حسابات النُّمو) ، ففي تلك المدة يكون هناك زيادة في الدخل الكلي، ولكنها مؤقتة.

وعلى نقيض منه، تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، وتهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد؛ أي: إنها لا ترتكز على الكم فقط، بل تتعداه إلى النوع، وبصفة عامة تعرف التنمية بأنها العملية التي تسمح أو يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات، وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة.
بالنسبة للنمو الاقتصادي، فقد تطرقت إليه النظريات التالية: نظرية النُّمو الكلاسيكية، نظرية النُّمو النيوكلاسيكية، نظرية النُّمو الكينيزية، نظرية النُّمو الجديدة (الداخلية) .

أما التنمية الاقتصادية، فقد تطرقت إليها النظريات التالية: نظرية الدفعة القوية، نظرية النُّمو المتوازن، نظرية النُّمو غير المتوازن، نظرية أنماط النُّمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النُّمو، نظرية التبعية الدولية.

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره – فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلم التي بدونها يتوقف النُّمو" ، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو" .

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن – بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها – إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي

يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول: إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

– إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

– ضمان الحياة الكريمة للأفراد.

– ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار .

جدول رقم (١) : يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

النمو الاقتصادى	التنمية الاقتصادية
– يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع	– عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
– – يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	– تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
– – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	– تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
– لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	– تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

٣– شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في الدول المتقدمة:

يجب على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

❖ **تراكم رأس المال: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة، حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي (زيادة الادخار والاستثمار)، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.**

❖ **النمو السكاني: وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكّ ون بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.**

❖ **التقدم التكنولوجي: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.**

بالاعتماد على التعريف الذي وضعهKuznets" " الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم

التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر، فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها الدول المتقدمة وهي:

أ- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج :حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو ،2% و 1%للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

ب-المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 50%و 75%للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

ج- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي :تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد

متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53,5%وانخفضت بحلول عام 1960إلى 7%فقط.

د-المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي :عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح " Myrdal"أنها تمس الجوانب التالية:

- **الرشاد : حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.**
- **التخطيط الاقتصادي : حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم، والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس (باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها) وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.**

- **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة : حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات المجتمع.**
- **تحسين المؤسسات والاتجاهات: إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.**
- **الهيمنة الدولية :عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة –وهي في أغلبها بلدان نامية– مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.**
- **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي : حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 80%من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن،**

وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

٤-مقاييس النمو والتنمية:

انطلاقا من التعاريف السابقة، وبما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، وكونه يختلف عن النمو، الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، فإن قياسهما باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة ما هي الدولة التي تكون نامية وما هي التي لا تعتبر نامية، وأهم تلك المعايير؛ معيار الدخل، المعايير الاجتماعية، والمعايير الهيكلية، حيث يمثل الأول منها وسائل قياس النمو، بينما يخص الآخران منها وسائل قياس التنمية.

إن المعياران الأخيران ساعدا كثيرا في بلورة تعريف شامل أو دقيق للتنمية نظرا لما يتضمنانه من أوجه غير اقتصادية. فقبل فترة السبعينيات كان ينظر للتنمية على أنها ظاهرة اقتصادية (معيار الدخل) والتي توجب تحقيق مكاسب سريعة في معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه مع توفير عمالة كثيرة بما يتوافق مع عرض العمل، وكذا توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة. لكن سرعان ما تغيرت النظرة إليها بالتزامن مع ظهور وتفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل التي صاحبت تلك الزيادة المضطردة في الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت هذه العوائق ذات أولوية بالنسبة لسياسة الحكومة الرامية لتحقيق الوصفة المثالية لاقتصادها.

ففي سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، دأب الفكر الاقتصادي على جعل النمو مرادفا للتنمية، واستخدم نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لتنمية البلد، غير أن تجارب البلدان في تحقيقها معدلات نمو موجبة ومرتفعة نسبيا – بخلاف سنوات الثمانينات حيث أزمة التنمية العالمية التي ألقت بظلالها على البلدان النامية من خلال تحقيقها لمعدلات نمو سالبة– لم يمكنها من اللحاق بالبلدان المتقدمة، واتضح حينها أنها يجب إعادة النظر في مدلول التنمية ومؤشراتها وبعض المتغيرات غير الاقتصادية مثل:

- حقوق الملكية التقليدية في تخصيص الموارد، توزيع الدخل، تأثير العقائد، تنظيم الأسرة، البيئة، الصحة، التعليم...إلخ، وهي الموضوعات التي كثيرا ما تم إغفالها أثناء التحليل الاقتصادي لمشاكل التنمية في البلدان النامية، والتي عند تجميعها تشكل مقاييس للتنمية.

أولاً: بالنسبة للنمو : قبل أن يتم التفريق بين النمو والتنمية من قبل الاقتصاديين نظرا لعدم شمول النمو لمشاكل التنمية، فقد استخدمت معايير الدخل كوسيلة لقياسهما، غير أن الحقائق العملية أثبتت صعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي في البلدان النامية، لعدم ثبات أسعار الصرف الخارجية والوطنية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الحقيقية، وهي من الأمور التي يتعين أخذها بالاعتبار عند تقدير هذا المؤشر أو تلك المرتبطة به، ومنها:

أ– الدخل الوطني الكلي : حيث اقترحMead" " استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يُقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل

من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

ب-الدخل الوطني الكلي المتوقع : وحيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

ج-متوسط نصيب الفرد : وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد " Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، وحيث:

معدل النمو = (الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1) / (الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1)

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى:

د- معادلة "Singer" : حيث في سنة 1952 وضع"Singer" " معادلة النمو الاقتصادي التالية: $D= SP-R$

حيث أن(D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل(S) معدل الادخار الصافي، وأما(P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل Rمعدل نمو السكان، حيث قام "Singer" "بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، و% P= 0,2 و R= 1,25% فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو) D= -0,5، ، وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات"Singer " كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6%وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2، % وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق1,25%.

ثانياً-بالنسبة للتنمية : يعتبر النمو الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية حاجيات سكانه المختلفة، وهي تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:

أ- المقاييس الاقتصادية التقليدية : إنه وبصفة عامة كانت تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي)،GNP(غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما

يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذلك يستخدم الاقتصاديون مؤشران اقتصاديان آخران للتنمية؛ أحدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي (GNI per Capita،والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد – معدل التضخم.

ومن الناحية الوظيفية :فإن التنمية الاقتصادية كانت تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ،إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالحة الصناعة والخدمات، ولهذا ركزت جهود التنمية في الماضي على ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية.

من جانب آخر وبتناسق الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية (التعليم والصحة وتوفير السكنات) مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيزا ضيقا في برامج الحكومات المحلية، كونها كانت تبحث عن الوصفة المثالية لتحقيق التنمية من خلال علاج المشكلة الرئيسة للاقتصاد والمتمثلة في كيفية زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد منه.

ب- المقاييس الجديدة للتنمية : نظراً لظهور بعض المشاكل التنموية ومعوقاتها فقد تم صياغة مقاربة جديدة للتنمية من خلال تبني شعار "إعادة التوزيع مع النمو"، حيث انصب الاهتمام حول إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل، و كان ذلك في فترة ما بعد السبعينيات، حيث ظهرت مرحلة جديدة في الأطر والمفاهيم الخاصة بعملية التنمية، لأنه من غير المنطقي أن يصل البلد إلى نتيجة التنمية في الوقت الذي يعجز فيه عن حل تلك المشاكل مجتمعة حتى ولو تضاعف مستوى الدخل الفردي، وهذه حقائق ميدانية وليست افتراضات.

وبالرغم من أن بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد أثناء العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة، وانخفاض الدخول الحقيقية لأفقر 40% من السكان، ثم تلاها العقد الثامن وأوائل العقد التاسع عندما تحولت معدلات نمو الدخل الوطني الإجمالي إلى السالب في كثير من البلدان النامية بسبب مشكلة الدين الخارجي وتطبيقها الإجباري لبرامج التعديل الهيكلي.

إن ظاهرة التخلف ليست اقتصادية فحسب يتم حسمها باستخدام مقاييس فنية وكمية لكل من المداخيل العالية والعمالة وعدم المساواة في الدخل، بل إن التخلف الحضاري واقع حقيقي تعكسه الحياة التي يعيشها أكثر من ثلاثة مليارات نسمة من سكان العالم، حيث غالبا ما يقترن بالفقر الذي ينتشر في أواسط الفئات

الدنيا، مما يجعلها تحس بالذل والخضوع للفئات العليا، والتي غالبا ما تمثل الفئات الحاكمة المسيطرة.

ولقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية ،وتجسد ذلك من خلال تغير نظرة البنك الدولي الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريه الصادر عام ١٩٩١م عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي تتضمن أكثر بكثير من مجرد ارتفاع الدخل، لتشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر أقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية أكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لا بد أن تسير جنباً إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية.

- **التغذية : يشكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث أنه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لأزمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذلك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج السيء**

لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية، التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين، وعليه يتوجب تظافر جهود كل الأطراف إذا أطريد تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ليتمكن في الأخير من تحقيق تعايش الشعوب والمجتمعات، خصوصا وأن هناك تباينا صارخا بين البلدان المختلفة في بعض مؤشرات سوء التغذية مثل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد...إلخ.

- **الصحة** : إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة. فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ذلك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة. كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم إلى رفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي.

فلا شك أن انخفاض مستوى الدخل يؤدي إلى سوء التغذية الذي ينتج عنه ظهور الأمراض الفتاكة، مما يرفع من تكلفة الوقاية الصحية، والتي تعاني أصلا من نقص التغطية المالية في ميزانية الدولة لتدني المداخيل. فمثلا يترتب عن نقص فيتامين (أ) فقدان البصر، وحيث تقدر التكلفة السنوية لإعالة فاقد البصر ألف مّرة على الأقل القيمة السنوية لفيتامين (أ) المطلوب، ولهذا فهذه العلاقات المتبادلة بين الدخل المنخفض وسوء التغذية والصحة تجعل النتائج تمس ليس الفرد وحده، وإنما المجتمع ورفاهيته أيضا.

إن كل تحسن في مؤشرات التقدم الصحي سيدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على النمو الاقتصادي، وذلك بقياس عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل دون سن الخامسة، عدد الوفيات الرضع دون السنة، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات...إلخ. وهي مقاييس تتباين بشكل ملفت للنظر بين البلدان المتقدمة والنامية.

التعليم : عند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية أقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسبة المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على

التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الإنفاق الحكومي وإلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

ج- المقاييس الحديثة للتنمية : إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية، وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق نظام اجتماعي بكامله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية، حياة تحقق شروطها أو تتجاوزها، لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة أو لا تتجاوزها قد يصيب كثيرا من خيبة الأمل مقارنة بأفراد ومجتمعات أخرى، لأن محاولات البلدان تحقيق الحياة الجيدة في ظل بيئة المجتمع الدولي المتغيرة تجعل التنمية مطالبة بتحقيق ثلاث قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات وهي:

- القدرة على العيش : بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة، ومنها الغذاء والمسكن والصحة والحماية. وكل غياب لأحدها وعجز في عرضها يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق، لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الناس – قدر المستطاع- بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج عن غياب وقلة تلك الحاجات، وعند هذا الحد يمكن القول أن التنمية شرط ضروري لتحقيق جودة الحياة، لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على المستوى الشخصي والمجتمعي لا تمكن من إدراك التنمية البشرية، كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة

في الدخول وتحقيق متوسط دخل فردي مرتفع وإزالة الفقر المطلق وتوفير فرص عمالة أكبر يشكل الشرط الضروري وليس الكافي للتنمية.

- تقدير الذات واحترامها : إن عدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة، كعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات وشعوره بأنه أداة يستخدمها الآخرون من أجل مصالحهم الخاصة. وكل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتعدد مكوناتها من الثقة والهوية والاحترام والشرف والإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين، وهذا التنوع في عزة النفس يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها مشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة، مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها لاكتساب عزة النفس، لأن الرفاهية الوطنية أصبحت المقياس العام الشامل للأهلية نظرا للقيم المادية الملتصقة بها في الأمم المتقدمة، حيث يصعب على من هو متأخر حضاريا أن يشعر بالاحترام وعزة النفس.

-الحرية من الاستعباد : بمعنى الحق في الاختيار، فالحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من البؤس والمؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئة، فهي)الحرية) تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في اتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية. وفي هذا الصدد استنتج " " "A.Lewis" من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية، أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة، ولكنها الزيادة في نطاق الاختيار البشري، بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسية وتشتمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون، وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في

الفرص، مما جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع مؤشرا لقياس الحرية البشرية.

مما سبق، وأيّا كانت المكونات المحددة للحياة الأفضل، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوافر فيها على الأقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية، والتي تعتبر جوهرية بالنسبة للتنمية

- **زيادة إتاحة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المساعدة والمقومة للحياة مثل الغذاء والسكن والحماية.**
- **رفع مستوى المعيشة بشكل يضمن توفير فرص عمل أكبر وتعليما أفضل واهتماما أكثر بالقيم الثقافية والإنسانية، والتي تؤدي إلى جانب تحقيق الرفاهية المادية توليد عزة النفس للفرد بشكل كبير.**
- **توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم وذلك بتخليصهم من العبودية والاعتمادية ليس فقط في تعاملهم مع الآخرين، ولكن أيضًا بتحريرهم من الجهل والمعاناة الإنسانية.**

ثالثاً : بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية:

١- التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تركز على الروابط المتداخلة للنمو الاقتصادي وتجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج والاستدامة البيئية، وهي نهج معياري لوضع الأهداف المشتركة لتحقيق رقي المجتمع والتطلع لحياة كريمة. إنها نظرية تحليلية وإطار معياري. وأهداف التنمية المستدامة(SDGs) هي طريقة للنظر إلى العالم بأهداف جديدة وبداية عصر جديد. هذه الدراسة تهدف

إلى تحديد دقيق لمفهوم التنمية المستدامة في الحقل الاقتصادي وتتبع أصل المصطلح ونشأته ورصد وتحري مراحل تطوره، كما أنها تهدف إلى دراسة الجوانب الأساسية والابعاد المؤثرة عليه، والدراسة تركز ايضاَ على نتائج التنمية المستدامة 2030على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي لمصر والجزائر والبرازيل والهند. واستخدمت الدراسة في العرض والتحليل المنهج الوصفي بجانب استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن في بعض أجزائها.

❖ تطور مفهوم وأهداف التنمية المستدامة:

أ- مفهوم التنمية المستدامة:

تسبب الاستخدام المفرط لمصطلح "المستدامة" أو "الاستدامة" في المجالات المختلفة في المجالات العلمية إلى فقد أي شكل محدد له، مما ترتب عليه دعوة العديد من الكتاب إلى الحاجة إلى التركيز على تحديد المفاهيم، والوقوف على المعنى الدقيق لمصطلح التنمية الاستدامة. يرجع مصطلح "المستدامة" في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة " sustenere، "والتي تعني "الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه وترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عند استخدام الكلمة في الغابات الألمانية، حيث كان الأساس لاستخدام المصطلح من قبل الألمان هو المنظور الطويل الأجل نسب يا في إدارة الغابات.

روبرت سولو عرف التنمية المستدامة بأنها عدم الاضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال. وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتى تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى أن مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية مفهوم سولو للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية كما هي متاحة للأجيال الحالية على الأقل وضمان الاستمرار.

وفي الأدب الاقتصادي استعمل العالم الأمريكي(D.H Meadows) مصطلح الاستدامة في كتابه "حدود التنمية" حيث بحث فيه الاستقرار البيئي والاقتصادي الذي يتصف بالاستدامة، وتناول أيضا المشكلة التي تنشأ بسبب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية المحدودة للكرة الأرضية.

وجاء في كتاب لدونالد وورستر(Worster, 1993) أن فكرة "التنمية المستدامة" قد ظهرت لأول مرة في استراتيجية الحفاظ على البيئة العالمية ون١٩٨١ ؛ ثم في عام ١٩٨٠م ""بناء مجتمع مستدام" ثم ظهرت في عام ١٩٨٤م سياسة النمو المستدام وتؤكد مثل هذه السياسة المثلى (النمو المستدام) في مسعاها بصورة اساسية على ضرورة الحفاظ على معدل مقبول للنمو في الدخل الحقيقي للفرد دون استنفاد مخزون الأصول الرأسمالية الوطنية أو مخزون الأصول البيئية الطبيعية. وعلى جانب اخر يُرى تعريف التنمية المستدامة على أنه الحفاظ على الإنتاجية الصافية للكتلة الحيوية (توازن الكتلة الإيجابي لكل

وحدة مساحة لكل وحدة زمن) على مدى عقود إلى قرون . والتعريف الكلاسيكي لمفهوم التنمية المستدامة يعد الأشهر والأكثر انتشارا واستخداما في المراجع الاقتصادية حتى الآن هو الذي نشره اعلان برونتلاند، "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة "هناك تطور تدريجي في استخدام المصطلح ومعناه. ويجب أن نفرق بين ثلاثة أنواع متميزة من الاستخدام التي تعكس هذا التطور:

النوع الأول: تُستخدم الاستدامة كمفهوم فيزيائي بحت لمورد واحد فردي. الفكرة هنا بسيطة للغاية: إذا تم تطبيقها على الغابة كمورد متجدد، فإن استغلال الغابة يكون مستداماً إذا لم يأخذ المرء أشجاراً أكثر مما يتم تجديده في النمو. بهذه الطريقة، يتم استغلال المورد دون استنفاذه.

النوع الثاني: تُستخدم الاستدامة كمفهوم مادي لمجموعة من الموارد أو النظام البيئي. الفكرة هنا هي نفسها، ولكن من الصعب على الفور تحديد آثار الاستغلال بسبب التعقيد والتفاعل بين الأجزاء المختلفة من النظام البيئي. إن استغلال الغابات، على سبيل المثال، سيؤثر ويغير تكوين أنواع الحيوانات والنباتات. على الرغم من أن عملية قطع الأشجار يمكن أن تكون مستدامة عندما يتم اعتبار الغابة كمورد فردي، إلا أنها ليست بالضرورة كذلك بالنسبة للنظام البيئي الأصلي.

من هذا المنظور، ستكون هناك عواقب مختلفة تعتمد على ما إذا كنا نعتبر الغابة كمورد فردي أو كنظام إيكولوجي واحد. وهنا يطرح السؤال حول ما يجب

الحفاظ عليه بالفعل. هل هو النظام البيئي الأصلي؟ أم أنها الموارد أم الموارد التي يختار المرء استغلالها؟

قد يتم تطبيق طريقة الاستخدام هذه على الموارد المتجددة، ولكن من الصعب تطبيقها على الموارد غير المتجددة. سيؤدي كل استخدام للموارد غير المتجددة إما إلى تقليلا منه، أو سيؤدي إلى استنفادها خلال وقت مناسب. على سبيل المثال، يعتبر الاستخدام المستدام للنفط على افتراض أنه "قابل للمحافظة عليه،" لا معنى له في هذا السياق حيث لا يمكن الحفاظ على الاستخدام المستمر لمورد غير متجدد.

النوع الثالث: من الاستخدام، يشمل مفهوم اجتماعيا أوسع، حيث تُستخدم الاستدامة كمفهوم اجتماعي مادي اقتصادي يتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية والرفاهية الفردية الذي يجب الحفاظ عليه وتطويره.

مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة جاءت لسد الفجوة بين التنمية الاقتصادية والبيئة فالأصل جاء مصطلح الاستدامة من الغابات ومصايد الأسماك والمياه الجوفية، والتي تعاملت مع حدود مثل "الحد الأقصى للقطع المستدام" و "الحد الأقصى للغلة المستدامة" و"الحد الأقصى لمعدل الضخ المستدام." ومن هذا المنطلق تفسر التنمية المستدامة على سبيل المثال: كم عدد الأشجار التي يمكننا قطعها وما زال نفس رصيد الغابات؟ كم عدد الأسماك التي يمكن أن نأخذها وما زال رصيد الأسماك في نهاية نفس الفترة الزمنية؟ ما مقدار المياه الجوفية التي يمكن أن نضخها وما زالت لدينا طبقة مياه جوفية قابلة للحياة في نهاية فترة الضخ؟ لكن حتى عندما تتم مراعاة هذه "الحدود القصوى، فإن النظام البيئي نفسه ليس بالضرورة أن يكون مستداما، إنها ليست سوى مكونات النظام البيئي

الشامل. بالإضافة إلى أن غال با ما يمكن تحقيق الاستدامة على المدى القصير، ولكن ليس بالضرورة على المدى الطويل. ومن ثم تكمن المشكلة في أننا نواجه صعوبات في تحديد التنمية المستدامة بدقة أو حتى تحديدها عمل يا. وتكرس الجهود لمحاولة تطبيق مفهوم جامع مانع لكافة جوانب التنمية المستدامة.

ب- التنمية المستدامة فى الفكر الاقتصادى:

في مقال لتوماس مالتس(Thomas Malthus) في عام 1798 كتب عن مبدأ السكان، والذي تم تنقيحه في عام 1803حيث تناول المشكلة السكانية واثارها الماضية والحالية على السعادة البشرية؛ مع التحقيق فيما يتعلق بإزالة أو تخفيف أسباب الكوارث التي تحدث. حيث أعتقد أن السكان يتم السيطرة عليهم من خلال "البؤس والرذيلة والتقييد الأخلاقي." وأكد مالتس أن "... السكان، عندما إذا ما تُركوا يزدادون بنسبة هندسية، بينما حد الاعاشة للإنسان ينمو بنسبة حسابية".

واجه فكر مالتس واتباعه انتقادا حاداً على مر الزمان ومازال يستمر حتى الآن ، حيث يعيش الآن أكثر من 7.5مليار شخص أي 9اضعاف عدد السكان عن عام ١٠والذي كان يقدر بـ 800 مليون شخص في بداية الثورة الصناعية، ويزداد عدد السكان ٢٠٥٠م بمقدار 75مليون شخص سنويا ، ومتوقع أن يصل عدد سكان الكوكب إلى 8.5مليار شخص بحلول 2030ومازال هناك القدرة على اطعام هذه الزيادة المتنامية من السكان . وفي عام 1973 نشر نادي روما تجديداً لفكر مالتس (Malthusianism) فى كتاب "حدود النمو" للمؤلف دونيلا ماديوز واخرون، توقعات للنمو والتي لم تتحقق أغلبها خلال (الفترة من 1973إلى عام 2003(أي خلال الثلاثين عام هي فترة التوقع.

وخلال نفس الفترة ظهر لنا رائد اخر لفكر المالتسيون هو لستر براون (Lester Brown) حيث نشر على مر السنين صيحات تتوقع بالغم والبؤس والمصير الكئيب القادم، وعلى الرغم من عدم تحقق توقعاته إلا أن تنبؤاته لها على أساس الاتجاه تعد مقبولة. وقد أنشأ براون، وهو خبير في إنتاج المحاصيل ، معهد المراقبة العالمية في عام ١٩٧٤م ، والذي قدم ملخصات تحظى بتقدير كبير للاستخدام العالمي للموارد الطبيعية والبيئة، والت كانت مصحوبة عادة بتحذيرات بالانهيار الوشيك، تُعد سلسلة براون السنوية العالمية وورقات العمل المرتبطة بها خطوات مهمة في تطوير مفاهيم الاستدامة.

وعلى الرغم من الانتقادات والأخطاء العديدة التي وقعت فيها أفكارا ، إلا أنهم قدموا تذكيراً مفيداً للمجتمع والحكومات بأن استمرار الاستهلاك المفرط يمكن أن يتسبب لنا في مشاكل ضخمة أما عاجلا أم آجلا. بالإضافة إلى الأدلة القائمة التى تؤكد على أنه لم يكن لدينا بالفعل نفاذ للموارد كما تنبأت فرضية مالتس واتباعه، نشأت مدرسة فكرية يشار إليها باسم الوفرة، حيث ترفض هذه الفرضية وترى بدلا من ذ أن مع الاعداد المتزايدة من البشر يتمتعون بمزايا ومنافع أكبر على الكوكب.

على عكس منطق فكر المالتسيون، فهم يرون أن "الضرورة هي أم الاختراع، حيث أن الزيادة في الضغط السكاني تعمل دائما كحافز لتطوير تكنولوجيا جديدة وإنتاج المزيد من الغذاء، وخلاصة فرضية هذه المدرسة أن النمو السكاني يؤدي بطبيعة الحال إلى التنمية، وعندها ستنخفض الضغوط السكانية) ، كذلك اختلف جوليان سيمون (Julian Simon) مع المالتسيون إذ أنه يرى أن مستقبل

الكوكب يتوقف على براعة الانسان وقدرته على التجديد والابتكار وليست على القضايا الاعتيادية مثل استهلاك الغذاء والطاقة ، وأيضاً ويلفريد بيكرمان (Wilfred Beckerman) يرى أن مستقبل الكوكب ليس محدوداً بالموارد، ولكنه محدود بسبب عدم قدرة البشر على إصلاح المؤسسات الاقتصادية.

ومنذ عام ١٨٤٨م يرى كارل ماركس أن إمكانات الاستهلاك آخذة في الاتساع، وأن ذلك على أساس سعي مؤسسة الرأسماليين في الترويج للعولمة هناك سلسلة من الكتب الهامة التي ظهرت لتعزز وجهات نظر أكثر دقة حول الجدل الخاص بعدم كفاية الموارد المصاحبة للزيادة السكانية ووفرتها، على سبيل المثال لا الحصر كتابات كل من " لمبورج وديموند" التي تحاول تفسير واقع العالم وحالات الانهيار، فكلاهما يوضحان كيف يكون الاختيار للمجتمعات بين الفشل أو النجاح سواء بطريقتهم الخاصة حيث تبحث بعناية في النظم البيئية من منظور تاريخي وتستخلص نتائج مختلطة، ففي بعض الحالات تكون العواقب وخيمة بالنسبة للمجتمعات التي تسيء التصرف في استراتيجيات البقاء البيئية، بينما يكون التكيف في حالات أخرى، كما يرى كلاهما القدرة على ا الاجتماعي والسياسي على أنها الفرق الرئيسي بين الكارثة والبقاء.

على الرغم من مرور أكثر من جيل منذ عودة ظهور أفكار مالتس، لكن لا يزال لا يوجد إجماع في اراء العلماء، ولا توافق في الاجابة على التساؤلات الخاصة بتحديد كيف يحدث ضعف للنظم البيئية في العالم أو إمكانية التطوير المستمر من أجل نمو السكان.

ج- أبعاد التنمية المستدامة:

في هذا البند نتناول جوانب التنمية المستدامة والبعد المؤسسي وتأثير التكنولوجيا، ثم مفهوم التنمية المستدامة كنهج معياري وكنظام معقد ثم نوضح كيف يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تتكامل وتتضافر لتحقيق الأهداف الإنمائية المنشودة ولا تتعارض، على سبيل المثال كيف يمكن ان تساهم في تحقيق الكفاءة والانصاف في آن واحد.

١ - الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة:

انتشر لدراسة التنمية المستدامة مداخل وجوانب متعددة لكن الأدبيات المختلفة في حقل الاقتصاد تصب جميعها في أن مفهوم التنمية المستدامة يخرج إطاره المعياري من ثلاث ابعاد أساسية هي التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وقبل تناول هذه الابعاد نؤكد أنها تتلاقى وتتشابك معا في مجالات متعددة. أما الجوانب الاخرى المشتقة فاشهرها الجانب المؤسسي والجانب التكنولوجي والجانب الإداري وجانب التنمية البشرية، وهذه الجوانب ايضا يخرج منها جوانب فروع أخرى.

البعد الأول : يركز على الجانب الاقتصادي والذي يعتبر أكثر عمقا لتفسير مفهوم التنمية المستدامة حيث يرّكز على الاستخدام الامثل للموارد للحصول على الحد الأقصى من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها ولا يؤدي إلى تقليل الّدخل الحقيقي في المستقبل. وفي هذا الصدد تهتم الدول المتقدمة بخفض

استهلكها في مستويات الطاقة والموارد، بينما الدول النامية تسعى إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفع مستوى معيشة المواطن ومحاصرة الفقر، وبعبارة أخرى ضمان ة دخل الفرد في المستقبل بحيث لا يقل عن دخل الفرد في الجيل الحالي. وخلال فترة التسعينات زاد الاتجاه لإدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد في الاعتبار وبذلك تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا تمنع الاستغلال الكثيف للموارد الاقتصادية مثل المياه أو النفط أو الغابات، ولكنها ترفض الاستغلال الجائر لهذه الموارد بحيث تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد القابلة للنضوب أو غير المتجددة، وبرز مفهوم التنمية الاقتصادية البحتة الذي لا يأخذ في الاعتبار البعد البيئي ويعتبر محل انتقاد من جميع الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية؛ لدرجة أن اطلق عليه البعض "التنمية السوداء" أبعد من ذلك شمل البعد الاقتصادي بجانب البعد البيئي الجانب والاجتماعي. حيث اعتمد في عام ٢٠٠٢م في قمة الأرض في جوهانسبرج أن تكون الاستدامة الاقتصادية في مجالات الحاجات الإنسانية الأساسية، مثل المياه والغذاء والصحة والتعليم والمأوى والطاقة بجانب الدخل.

أما البعد الثاني: هو البعد الاجتماعي فيركز على الانسان وعلاقته المتبادلة وعدم التمييز وتحسين مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساوة واتاحة فرص الحرية والمشاركة السياسية وفي كل الأحوال تهتم بالقطاع الحكومي والمجتمع المدني والاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني التركيز بشكل أساسي على توفير

فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو، الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة والقضاء على الأوبئة والامراض ومستويات التعليم والتدريب والعدالة الاجتماعية، وتشمل التنمية الاجتماعية ايضا قضايا الفقر بأنواعه والقضاء على الجوع، وقضايا المأوى ونوعية الحياة، والأمن الاجتماعي والنمو السكاني واعداد الوفيات وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر.

البعد الثالث: يركز على الجانب البيئي والذي ينظر إلى التنمية المستدامة على اساس استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدرتها بالنسبة للأجيال القادمة، والمحافظة على رصيد ثابت لا يتناقص من الموارد الطبيعّية.

وهناك تداخل واضح بين مشكلات البيئة والتنمية ومن ثم ظهر مصطلح التنمية المستدامة. فعلى الصعيد البيئي تصبح التنمية مستدامة عند الاستخدام الأمثل للأراضي الزا رعية والموارد المائية، مما يضاعف المساحة الخضراء. ومن هذا المنطلق تكون الاستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية، واستخدامها بحرص شديد .

٢ – البعد المؤسسي للتنمية المستدامة:

ينتقل البعد المؤسسي المستدام من أليات الفكر الإداري التقليدي إلى فكر يواكب التطورات في مفهوم التنمية المستدامة بجوانبها الرئيسية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سواء على مستوى الدولة بسلطاتها أو على مستوى القطاعات الثلاث، القطاع العام والخاص وقطاع المجتمع المدني. فالتنمية المستدامة تهدف في الأول والأخر على المحافظة على النظام الكوني الموحد باعتباره جز ءا لا ، والدول

باعتبارها مكونات هذا النظام الكوني لا يمكن أن تعمل منفردة، ولذلك يجب أن تعمل بشكل تعاوني على المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وعلى تنمية البشرية الإنسانية وتحقيق النهضة للعيش برفاهية وسلام وتحقيق العدل والإنصاف، وعلى جانب أخر تتفاعل الدول بعضها مع بعض في بيئة يسودها السلام والاحترام خالية من التلوث والمخاطر والنزاعات والحروب.

البعد المؤسسي هو المسئول عن تحقق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة. لهذا يركز على الرؤية للمؤسسات التنموية المستدامة ودور الدولة في التنمية المستدامة، والإدارة الاستراتيجية والقيادة المستدامتين، والشراكة والمحاسبة البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات المستدامة. وبمأن خطط التنمية المستدامة تضع وتطبقها جميع مؤسسات الدولة، فهي المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على جميع محاور العمل الحكومي وعلى كافة المستويات ابتداءً من الموظف وانتهاء بالمؤسسة نفسها. فالنهج المؤسسي التنموي المستدام يجب أن يعمل على إقامة الروابط العضوية بين المداخل الرئيسة والفرعية للتنمية المستدامة، يبدأ من تحديد الأهداف الواضحة والمتفق عليها بشكل كبير لتحقيق التقدم في المداخل المختلفة، فأي تقدم فرعي يحدث في مدخل من المداخل دون الأخرى قد يتعرض لخطر عدم الاستدامة؛ ومن ثم تعتمد التنمية المستدامة على حسن الإدارة والمشاركة والعمل الجماعي والمساءلة، فالدولة تضع السياسات وتتخذ القرارات ، ومن أهم شروط تحقيق التنمية المستدامة أن تكون هذه السياسات وتلك القرارات وما يعقبها من خطط شاملة ومتكاملة، والتي يجب ألا تتعارض مع القوانين والتشريعات والمؤسسات أو مع غيرها داخل الدولة من ناحية، أو مع الفكر المستدام للجوانب الأخرى من ناحية أخرى، فمثلا

لا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية، ولا يتم فصل الاقتصاد عن العمل البيئي والاجتماعي. كما أنها تؤدي الدور الرقابي والمتابع لكافة جوانب التنمية المستدامة من خلال تطبيقاتها بواسطة برامج واضحة ومحددة يكون كل منها داعم ومكمل للآخر.

ومن جانب ثالث يجب أن متوافق مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية ومن جانب ثالث يجب أن متوافق مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وما تم الاتفاق عليه من المشاركات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الاهداف، ولا يقتصر على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية. وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP( ) فأن التفاعل البناء بين القطاعات الثلاث القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الرشيد، وطرح تسع صفات للحكم الرشيد هي: المشاركة، والشفافية، والاستجابة، والتوجيه، والإنصاف والفعالية والكفاية، وسيادة القانون، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية، وهذه الصفات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار بشكل متزامن ومتواز لتحقيق أهداف الحكم الرشيد والذي يمثل الركيزة الأساسية للجانب المؤسسي المستدام.

ثالثاً : التنمية البشرية (المفهوم والأبعاد والأهداف) :

١-مفهوم التنمية البشرية:

يوظف مفهوم التنمية البشرية في الخطاب الاقتصادي المعاصر بهدف الارتقاء بالفكر التنموي في المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع، وهو مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ومفهوم التنمية البشرية هو امتداد لمفهوم التنمية الاقتصادية.

تطور مفهوم التنمية الاقتصادية مع مرور الزمن، فقد تم التركيز خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي على مسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي، لينتقل في الستينات إلى التعليم والتدريب والتأهيل، ثم إلى التركيز على موضوع التخفيف من وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية خلال فترة السبعينات، أما في الثمانينات فقد جرى التركيز على سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبناها وناد بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

حظي مفهوم التنمية البشرية بمكانة مميزة في الفكر التنموي، عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول عام ١٩٩٠م ، واستمراره في تطوير هذا المفهوم عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها. وبهذا أصبح فكر التنمية أكثر اهتماما بمسائل العدالة في توزيع الدخل وتحليل الفقر وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع. كما أنه نبه إلى التركيز على تراكم رأس المال البشري، ودلت العديد من الدراسات على أن الإنفاق على التعليم مثلا يخلق عوائد اقتصادية تعادل أو تزيد على العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الرأسمال المادي. وفي ثمانينات القرن الماضي، باتت المقولة المحورية في منهج التنمية البشرية، هي أن التنمية تعد عملية توسيع قدرات الناس لأكثر من كونها زيادة منفعة أو رفاه اقتصادي أو إشباع حاجات.

تعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها، سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ. فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل أنه الهدف أيضا من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف .

إن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضعهم في خدمة التنمية، ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنيا تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء في ما يتصل بموارد الكسب أو بالأمن الشخصي، كما أن التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية والمعرفة كأداة مرشدة وأدوات لاعتماده هذه الخيارات. وعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها " ، ويتضح من التعريف بأن للتنمية البشرية جانبين:

- **الأول: يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب.**
- **الثاني: الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان.**

أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج لذلك فإن جوهر العملية التنموية هو الإنسان الذي يعد مقصداً.

ويعتبر تعريف هيئة الأمم المتحدة من أهم التعريفات من خلال تقريرها عن التنمية البشرية يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على

قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته.

من خلال تعريف التنمية البشرية طبقا لما ورد في تقارير برنامج الأمم المتحدة، يمكن أن نستنتج أن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات الناس، وتحدد هذه الاختيارات من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحاً من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة وغيرها، إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع.

تهدف التنمية البشرية إلى أن يصبح الناس مركز التنمية البشرية ومحورها، فالتنمية البشرية تنصرف إلى تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية، كما أنها تنمية من أجل الناس لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تعتمد على توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات، ويلاحظ تكامل هذه الأبعاد الثلاثة مع بعضها حيث يدعم كل منها البعدين الآخرين.

وتتعثر التنمية البشرية حين يتخلف أحد هذه الأبعاد، فمثلا إذا ما توفر لشخص ما مستوى تعليمي جيد فإنه لا يتمكن من أن يحيا حياة طيبة إذا حرم من مصدر للدخل يمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لهذه الحياة، واذا ما توفر له التعليم والجو المناسب يفقد الإحساس بمردود ذلك على رفاهيته إذا ما حرم من فرص المشاركة والإدلاء برأيه فيما يجري حوله، مما يولد لديه شعورا بالاغتراب يبدد متعته بما حصل عليه من دخل وتعليم.

٢-أبعاد التنمية البشرية:

للتنمية البشرية عدة أبعاد يمكن تلخيصها في ما يلي:

- **التمكين :يقصد بالتمكين تطوير قابلية الناس بوصفهم أفرادا وأعضاء في مجتمعاتهم، أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها، فالناس المتمكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.**
- **الإنصاف: يؤكد مفهوم التنمية البشرية على الإنصاف في بناء القدرات واتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي فحسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي أو العنصرية أو القومية أو أية عوامل أخرى تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية لكل فرد في المجتمع.**

كانت فكرة الإنصاف في الماضي تعني مكافأة الأفراد حسب مساهمتهم في المجتمع، وقد أصبح الإنصاف بمعناه المرادف للعدالة يشير إلى عدالة التوزيع، أي تجنب حالات عدم المساواة المجحفة بين الناس.

- **المشاركة: وتعني أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات من المشاركة في صنع القرارات، حتي يسهموا بفعالية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم.**
- **الحرية : تشير التنمية البشرية إلى أن الناس ما داموا فقراء ومرضى وأميين وضحايا أو مهددين بنزاعات عنيفة أو محرومين من الصوت السياسي، فهم لا يمتلكون حريتهم وبالتالي فإن التنمية البشرية تظل معطلة. وعليه يمكن النظر إلى التنمية البشرية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتتضمن الحريات، الحرية ضد التمييز، التحرر من العوز، التحرر لتحقيق الذات الإنسانية، التحرر من الظلم والخوف، حرية المشاركة والتعبير، الانتماء السياسي وحرية الحصول على عمل. وبالتالي ومن خلال جوهر أبعاد التنمية البشرية، نجد أن الإنسان لابد أن يكون الوسيلة والهدف النهائي للتنمية البشرية، ولابد أن تصب كل حصيلة انجازاتها لصالحه، فهو خليفة الله في الأرض وهو الذي كرمه وفضله.**

٣-أهداف التنمية البشرية:

الهدف الأساسي للتنمية البشرية هو تحسين وتطوير رفاهية الإنسان وفتح مجالات أرحب وأوسع لحيات مطمئنة سعيدة، فالإنسان في التنمية البشرية هو الهدف والجوهر والوسيلة ويمكن تلخيص غايات التنمية البشرية في مايلي:

- بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل إيجابي وفعال.

- مساعدة الفرد على التفكير بشكل إيجابي وخلاق، وتغيير نظرته من نظره سطحيه إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حوله.

- تعليم الفرد على إتقان مهارات الاتصال الفعال وذلك من اجل إثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقي ومؤثر يعبر فيه الفرد عن نفسه مع الجميع.

- مساعدة الفرد على تطوير أدائه وقدراته وذلك من أجل إيجاد الوظيفة المناسبة.

- تعليم الإنسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، وتعليمة كيفيه استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل إيجابي وفعال.

٤- العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية:

إن العلاقة الجدلية بين التنمية البشرية وبين التنمية الاقتصادية تنبع من واقع أن أحدهما يعتمد على الآخر بشكل لا يقبل الشك، فقد أظهرت التجارب في العديد من البلدان بأن التنمية الاقتصادية المجردة من خطط الاستثمار للرأسمال البشري كانت فاشلة، فالفرد في المجتمع هو لأحوج أولا للتنمية وذلك من واقع

التخطيط له بأن يكون المهيأ لإدارة وقيادة عمليات التنمية في بلده، هذه من ناحية، أما من ناحية أخرى فإن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تقوم بدون وجود مورد بشري علمي ومثقف و مؤهل بكل ما تحتاجه مراحل التنمية الاقتصادية في كل النواحي، فلقد أثبتت التجارب لبعض الدول النامية ومنها الجزائر، كيف أن اعتمادها على الرأسمال البشري المستورد قد كلفها أولاً خسارة من مواردها، وخسارة أخرى من فوات الفرص من عدم استغلال وتأهيل المورد البشري الوطني، وهذه العلاقة أدركها المخططون في الدول المتقدمة فهيئوا لها قواعد نظرية وتطبيقية ليقوموا بنهضة تنموية مدروسة ومستندة إلى عوامل النجاح وحسن التطبيق، وأسسوا على إثرها قاعدة اقتصادية متينة، كونها اعتمدت على تنمية الإنسان، ومنه لتحقيق التنمية الاجتماعية ليصلوا في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فعمدوا منذ البداية إلى تطبيق أسس جوهرية في تأسيس التنمية وكان منها مثلاً :

- **أن الثروة لوحدها لا تعني التنمية بل يجب تعبئة الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع والإنسان .**
- **الاهتمام بتوجيه الرعاية التعليمية والتقنية للسكان وتطوير مهاراتهم ليكونوا قادرين على مسايرة التنمية.**
- **التنمية الاقتصادية الحقيقية تتجلى في تأسيس واقع بشري تنموي يتناسب وحاجة البلد.**
- **التنمية للطاقات البشرية أولا قبل إنشاء المصانع والمؤسسات.**

وليس ببعيد عنا تجربة الصين وماليزيا مثلاً عندما وصلا للنجاح والتقدم في المسيرة التنموية الاقتصادية من خلال اعتمادهما على بدأ الاستثمار الاجتماعي الذاتي والذي قادهما نحو نجاح التنمية الشاملة، على عكس النظرة الضيقة للتنمية الاقتصادية التي تجلت في تاريخ بعض الدول العربية المالكة للثروات النفطية ومنها الجزائر التي تصورت أن التنمية هي امتلاك الثروة فحسب، فعمدت إلى استثمار الموارد الاقتصادية من خلال جلب الشركات الأجنبية وأسست واقع صناعي أجنبي داخلها، فأضحت التنمية تعني لها تطوير البنا التحتية دون التخطيط لتهيئة أفراد المجتمع نفسه للمشاركة في الاستثمار الاقتصادي القائم، وبذلك أصبح الاستثمار الأجنبي هو المستفيد الأكبر من هذه التنمية وأفراد المجتمع عبارة عن مستهلكين فقط ليومنا هذا، رغم التنبه المتأخر لهذه الدول ٍ وادراكها أن التنمية والتطور لن يصنعهما إلا الفرد العربي المتعلم والمثقف والمتمكن.

فالموارد الطبيعية والأموال المتوافرة لهذه الدول)رغم أهميتهما وضرورتهما الكبرى(لا يغنيان أبداً عن العنصر البشري الكفء، والماهر، والفعال، والمدرب، والمعد إعدادا جيدا مبنيا على أسس علمية دقيقة، وهذه حقيقة لا مجال للطعن فيها، فالأموال والموارد الطبيعية لا ينتجان منتجات بذاتهما، بل الإنسان وحده وبخصائصهم التي خلقهم الله سبحانه عليها، وبالمهارات والكفاءات التي تنميها هذه الدول لديه، هو القادر على استخدام هذه الموارد في العمليات الإنتاجية، للحصول السلع والخدمات التي تعمل على تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات

الفسيولوجية والسيكولوجية للفرد، بهدف الوصول إلى تحقيق الرفاهية أو الحياة الكريمة للفرد والمجتمع، ومن ثم التقدم الاقتصادي للدولة.

أسئلة الفصل الأول:

١- ماذا يقصد بمفهوم النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية؟

٢- وضح الفرق بين النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية؟

٣- تكلم عن أهداف وأهمية النمو والتنمية الاقتصادية؟

٤- أذكر خصائص النمو والتنمية الاقتصادية؟

٥- وضح ماذا يقصد بالتنمية المستدامة والتنمية البشرية؟

الفصل الثانى: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية واستراتيجياتهما.

أهداف الفصل الثانى :

يكون الطالب بعد انتهاء هذا الفصل قادر على أن:

١-يَتعرف على نظريات النمو الاقتصادى.

٢-يُلم بنظريات التنمية الاقتصادية.

٣-يُدرك كافة استراتيجيات النمو والتنمية الاقتصادية.

٤-يوضح نماذج النمو والتنمية الاقتصادية.

تمهيد:

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً بدءاً من إسهامات النظرية الكلاسيكية، وذلك من خلال نظرية آدم سميث وريكاردو ومالتس في النمو الاقتصادي، ومروراً بالفكر الماركسي والفكر النيوكلاسيكى والكينزي، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي في الفكر التقليدي، سنحاول في هذا الفصل استعراض معظم المدارس والنظريات التي تعرضت لمفهومي النمو والتنمية الاقتصادية.

ويمكن تقسيم الفصل إلى قسمين، أولهما سيكون "أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي (من الفكر الإسلامي حتى الفكر الكينزي)" وهي الفترة التي غلبت عليها نظريات النمو الاقتصادي، كنظرية النمو الكلاسيكية والنيوكلاسيكي والكينزية وغيرها من النظريات التي ركزت بشكل أكبر على التوازن بين الاستثمار والادخار، أما ثانيهما فسوف يتناول "أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث (من هارود–دومار حتى نظريات فشل التنسيق)"وهي الفترة التي غلبت عليها نظريات التنمية الاقتصادية، كنظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن وغير المتوازن ونظرية التبعية الدولية. تلك التي ركزت أكثر على التوازن بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية.

أولاً: أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي:

١- الفكر الإسلامى.

يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بالإضافة إلى اجتهادات العلماء السابقين والمعاصرين. ولذلك يمكن القول إن المدر لامية بدأت في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) وازدهرت من خلال الصحابة، يأتي على رأسهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن ابى طالب رض ى الله عنهم، ثم بعدهم الفقهاء، يأتي على رأسهم الائمه الأربعة وهم أبو حنيفة ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل رض ى

الله عنهم، وأخيراً العلماء ولعل أبرزهم عبد الرحمن بن خلدون والمقريزي حتى وصلت تلك المدرسة إلى قمة الازدهار في القرن الخامس عشر يعتبر علم الاقتصاد بصفة عامة، والجزء المختص بالنمو الاقتصادي كأحد فروعه خاصة، من العلوم حديثة النشأة، التي بدأت تقريباً في القرن الثامن عشر بكتاب أدم سميث "ثروة الأمم".

حيث أن الأفكار المتصلة بهذا العلم سبقت ذلك بكثير، فالمشكلة الاقتصادية ومحاولة علاجها موجودة منذ نزول سيدنا أدم على الأرض. وبإلقاء نظرة فاحصة، يلاحظ أن العلماء المسلمين في العصور الوسطى قد تعرضوا لقضايا النمو ولا يمكن أن نجزم أنه كان مستهدفاً كفرع من فروع المعرفة بشكل مستقل، لأنه ارتبط إلى حد كبير بعلوم أخرى مثل الفقه والتفسير والحديث، لكنه أثرى الفكر الاقتصادي بعديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها في تلك القضايا.

وبشكل عام، يحث الإسلام على "عمارة الأرض"، وهو ما يعبر عنه في الاقتصاديات الحديثة بلفظ "التنمية" الاقتصادية" ، فقد اهتم الإسلام بالتنمية وأعطاها معني أعمق من ذلك وهو العمار "هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها". فالتنمية في الإسلام هي طلب عمارة الأرض، وتعني تحقيق التوازن البيئي وتحسين المستوي الحضاري للحياة، كما تعتمد على أسس عقدية متعلقة بالتوحيد والربوبية والاستخلاف.

٢ –الفكر الكلاسيكى:

ظهر الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – أي في فترة الثورة الصناعية في أوروبا – ويعتبر سميث ومالتس وميل وريكاردو إضافة إلى ماركس، من أهم رواده، اللذين اهتموا بقضايا النمو على المستوى الكلى، وقضايا توزيع الدخل بين الأجور والارباح.

أ- آدم سميث "Adam Smith 17231790-":

يُعد سميث أول من طرح موضوع التنمية الاقتصادية، وذلك في كتابه ثروة الأمم الذي يعتبر بداية لمرحلة جديدة من التحليل الاقتصادي، تميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية_العالم النامي الثلاثة: أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بهدف التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وما هيه العوامل والسياسات التي تعوقه. ويقوم التحليل الاقتصادي لسميث على فكرة اليد الخفية ،Invisible Hand بمعنى أن النظام الاقتصادي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً بدون تدخل الدولة الذي قد يعرقل النمو الاقتصادي، أي اتباع الحرية الاقتصادية.

وقد أكد سميث على أهمية تقسيم العمل Division of Laborوأنه الأساس لزيادة الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة إنتاجية معينة بدً لا من القيام بأعمال انتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه أن ينتجوا كمية أكبر بنفس الجهد المبذول. وبما أن التوسع في تقسيم العمل لا يأخذ مكانه إلا حينما يستطيع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فإن الاقتصاد القومي في حاجة إلى التراكم الرأسمالي .

وقد اعتبر سميث أن التنمية هي عملية متجددة ذا Self-sustaining – وهي نظرة متفائلة –ففي ظل وجود التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يؤدى إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الادخار والاستثمار – تقسيم أكبر للعمل – وبالتالي زيادة الدخل بمقدار أكبر، وهكذا. وفى رأيه يتحقق تزايد الغلة في الأنشطة الصناعية، ويتحقق تناقص الغلة في الأنشطة الزراعية.

إلا أنه أوضح أن ندرة الموارد الطبيعية توقف هذه العملية التراكمية للتنمية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم ونمو السكان، تزداد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، ومن ثم تنخفض دخول أصحاب رأس المال، حتى تتلاشي المحفزات لتراكم رأس مال جديد، ويصل الاقتصاد إلى حالة الركود ، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية بين الدول، بين سميث أهمية قيام التجارة الحرة في زيادة ثروة المجتمع، كما بين مبدأ النفقات أو التكاليف المطلقة في التبادل التجاري بين الدول، حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بتكلفة أقل – ميزة مطلقة – وتبادلها بسلعة أخرى من دولة أخرى.

ب-ديفيد ريكاردو (David Ricardo 1772-1823):

اعتبر ريكاردو أن النشاط الزراعي من أهم الانشطة الاقتصادية؛ ذلك لأن عنصر الأرض من وجهه نظره هو_أساس أي نمو اقتصادي. وفى رأى ريكاردو توجد ثلاثة جماعات اقتصادية رئيسة في نموذج التنمية هم الرأسماليون والعمال وملاك الأراضي، اتفق ريكاردو في كتابه مع سميث في

أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتياً، فهي تعتمد على التراكم الرأسمالي، الذي يعتمد بدوره على تحقيق الأرباح.

وبالتالي لكي تبدأ تلك العملية يجب أن يكون معدل الربح موجباً بما يحفز الرأسماليين على ادخار جزء من دخولهم، ويحاولوا توسيع الانتاج عن طريق زيادة عدد العمال والمعدات، وهذا ما يدفع الأجور الحقيقية للزيادة عن المستوي الطبيعي فينخفض معدلات الوفيات – نتيجة لتحسن الغذاء والصحة – وبالتالي يزداد حجم قوة العمل، بما يؤدى إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وهكذا. ومن ثم فإن الرأسماليين لهم دور رئيس وفعال في عملية التنمية، ولا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. إلا أنه أوضح أن حالة تناقص الغلة في القطاع الزراعي، ومع استمرار عملية التنمية، تزداد صعوبة امداد السكان المتزايدين بالطعام، بما يفض ي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية والوصول إلى حالة الركود، وبالتالي فإن عملية التنمية الاقتصادية عبارة عن سباق بين التقدم الفني والنمو السكاني.

ويعتبر قانون الأجور الحديدية Iron Law of Wages من الإضافات المهمة لريكاردو الخاصة بعملية النمو. ويتلخص هذا القانون في أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت أجور العمال أحيانا على هذا القدر فإن هذا يعتبر ش وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى فإذا افترضنا زيادة الأجور النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة، ترتفع أسعار الغذاء، ويترتب على ذلك ارتفاع الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراض ي، ومن ثم تقل الأرباح ويصل الاقتصاد إلى

حالة السكون Stationary. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية أدخل ريكاردو نظرية الميزة النسبية، Comparative Advantage فقد أوضح أن كل دولة يمكن أن تتخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها واستيراد السلع التي تتمتع الدول الاخرى فيها بميزة نسبية عنها.

ج- روبرت مالتس Robert Malthus 1766-1834:

يشتهر مالتس بنظريته المعروفة بـ "نظرية مالتس للسكان" في كتابه Essay on the principle of population (Malthus, 1798،)وتتلخص في أن عدد السكان يتزايد بمتوالية هندسية Geometrical ratioكل ربع قرن، في حين يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف بمتوالية حسابية Arithmetical ratioخلال نفس الفترة مما يتسبب في عجز غذائي وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم فإن وصول الاقتصاد إلى حالة الركود حتمي والسبب الرئيس في ذلك هو تناقص الغلة (Malthus,1798)، وكانت تلك بمثابة أراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي.

ويعتبر مالتس من أهم الاقتصاديين اللذين تطرقوا إلى الطلب الفعال Effective Demand ودوره الفعال في عملية التنمية – قبل كينز– بينما اهتم الكلاسيك بقانون ساي للأسواقSay's law of Markets" – " كل عرض يخلق الطلب عليه – وفي رأي مالتس فإن عدم التوازن بين عرض المدخرات والاستثمار المخطط من قبل الرأسماليين يمكن أن يوقف عملية التنمية. كما أوضح الدور المهم للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن زيادة

التراكم الرأسمالي في ذلك القطاع هو الضمان الوحيد لتفادى حالة الركود السائدة في القطاع الزراعي .

وإجمالاً لا يمكن القول إن الربح هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي في النموذج الكلاسيكي للنمو. كما أنهم أقروا بحتمية الوصول للسكون في النهاية، وأقصى ما كانوا يفعلوه هو اقتراح وسائل تؤخر الوصول إلى تلك الحالة، ولم تعتمد مقترحاتهم على تدخل الدولة إلا في الحدود الدنيا. وهناك كثير من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية من نظرية النمو الكلاسيكية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة التراكم الرأسمالى.

غير أن التحليل الكلاسيكي بالغ في تشاؤمه فيما يتعلق بقانون تناقص الغلة الذي أطلق عليه مصطلح "Classical Pessimists،"فقد فشل في التنبؤ بمدي انتشار وقوة الثورة التكنولوجية، التي تغلبت على مشكلة تناقص الغلة، خاصة في الدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي شهدت الثورة الخضراءGreen Revolution. كما لم تنطبق النظرية المالتسية – الكلاسيكية – للسكان على الدول المتقدمة فقد انخفضت بها معدلات المواليد مع زيادة الدخل.

٣-الفكر الماركسى:

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر مجموعة من الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٩) وإعلان الاستقلال الأمريكي (١٧٨٣م) وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا- ت 1760 -وما

تبعها من هجرة العمالة من الريف إلى الحضر واستغلال الطبقة الرأسمالية لهم. كل تلك التطورات كانت بمثابة أرض خصبة لظهور الفكر الاشتراكي في الاقتصاد.

☒ كارل ماركس (Karl Marx , 1818-1883):

في كتابه الشهير (Das Kapital Marx, 1867،) اتفق ماركس مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسي للأزمة – الذي يعيق عملية التنمية – هو انخفاض الأرباح، لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في توضيح أسباب هذا الانخفاض، فبينما أوضح الكلاسيك أن ذلك يعزى إلى انخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، عن سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، رأى ماركس أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسباباً ظاهرية، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، الذي يقوم على مجموعة من التناقضات – بين العمال والرأسماليين – تؤدى إلى حدوث تقلبات اقتصادية حتى تصل في النهاية إلى انهيار النظام.

وجوهر المشكلة في رأيه يتمثل في عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع، فالتقدم التكنولوجى يؤدى إلى طرد المزيد من العمال من العمل نتيجة لإدخال آلات جديدة، وبالتالي زيادة البطالة التكنولوجية Technological Unemployment، ويظهر ماُ يسمى بالجيش الصناعي الاحتياطيThe Industrial Reserve Army ، وتنخفض أجور العمال الذين بقوا في العمل ويسود أجر الكفاف. ومع محاولة الرأسماليين المحافظة على أرباحهم عن طريق إطالة يوم العمل وخفض الأجور لتصبح أدني من مستويات الكفاف، يزداد الوضع سوء ، ورغم وجود هذه الأشكال من الاستغلال ، Exploitation يفشل عديد من الرأسماليين ويخرجون من الميدان، نتيجة

المنافسة بين الرأسماليين بعضهم البعض، وينضموا إلى طبقة العمال، بما يؤدى إلى مزيد من الأزمات، وكل ذلك يفضي في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي.

هناك انتقادات عدة وجهت لماركس منها، فشل تنبؤاته بشأن البطالة التكنولوجية، وليس ذلك فقط، فقد ازدادت الأجور الحقيقية للطبقة العمالية، وزادت قوتهم بسبب النقابات العمالية، واستمرت عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم استمر التقدم الصناعي في إنجلترا وفرنسا ومعظم دول غرب اوروبا الرأسمالية، ولم ينهار النظام الرأسمالي كما تنبأ من قبل. كما أن هناك خلط بين مفهوم الأجور النقدية والحقيقية، فزيادة الأجور النقدية نتيجة لاختفاء فائض العمل – العمل يصبح أكثر ندرة – لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية، كما أن زيادة ا الحقيقية يمكن أن ترجع إلى زيادة الإنتاجية، ولا تؤثر بالضرورة على فائض القيمة المحقق. وأخيراً فإن ماركس مثل غيره من الكلاسيك لم يبرز أهمية التقدم الفني في القطاع الزراعي الذي يكفي للقضاء على آثار تناقص الغلة في ذلك القطاع.

٤-الفكر النيوكلاسيكى (التقليدى القديم):

بينما كان الاهتمام الأول للكلاسيك هو موضوع النمو الاقتصادي، وكيف أن توزيع الدخل في الاجل الطويل يؤثر عليه، وهو ما طوره وناقشه ماركس بعدهم، جاءت المدرسة النيوكلاسيكية لتقلل من ذلك الشأن وتجعل اهتماها الأول هو عملية توزيع الموارد الاقتصادية من خلال دينا الاقتصاد الحر، والتركيز أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد، فقد اعتقدوا أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم بشكل تلقائي. وقد نما ذلك الفكر خاصة بعد فشل تنبؤات الكلاسيك وماركس كما تم

الإيضاح سابقاً فلم تصل تلك الاقتصاديات إلى حالة الركود التي توقعها الكلاسيك، أو حالة الانهيار التي توقعها ماركس.

أ- ليون ڤالراس(Leon Walras 1834-1910):

عرف ڤالراس النمو بأنه "نقص الندرة" الذي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة، وقد اهتم في تحليله للنمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني. وانتقد بشدة نظرية ريكاردو عن النمو الاقتصادي، واقتر ح تدخل الدولة لإصلاح نظام الملكية والاسعار، وفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراض ي – التي ترتفع في ظل النمو الاقتصادي – وكل ذلك للتأكيد على دور الدولة في تحقيق التوزيع العادل Distributive Justice لأفراد المجتمع، ولضمان تحقيق المنافسة الكاملة. وبالتالي هاجم فالراس مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة- Laissez Faire وسعى إلى التوفيق بين الليبرالية ممثلة في الكلاسيك والنيوكلاسيك – الفلسفة الفرديةIndividualism – والاشتراكية ممثلة في الماركسيين – الفلسفة الجماعية Collectivism – .

ب- ألفريد مارشال(1842-1924 Alfred Marshall):

يُعد مارشال من أبرز الاقتصاديين النيوكلاسيك. وفي كتابه المعروف "Principles of Economics" ناقش مسألة النمو الاقتصادي وكانت له نظرة تفاؤلية، فعملية التنمية في رأيه مستمرة ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي، الذي يكون كفيً لا بالقضاء على أية ضغوط ركوديه قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية، وقد يترتب على ذلك بطالة مؤقتة لبعض العمال، غير أن الأثر الصافي هو زيادة الطلب الإجمالي على العمل وليس خفضه كما اعتقد الكلاسيك وماركس17(.)كما قدم مارشال فكرة الوفورات الخارجية"External Economies" فكل نمو في

صناعة مهما كانت صغيرة تؤدى إلى سلسلة من ردود الأفعال، التي تؤثر بدورها على عديد من الصناعات الأخرى، حيث يؤدى النمو الاقتصادي في قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، وبالتالي فإن النمو في رأيه هو عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل.

وبإلقاء نظرة عامة، يلاحظ أن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك اتفقوا مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التركيم الرأسمالي والتركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة في عملية النمو. بيد أنهم اختلفوا معهم في أمور كثيرة، يذكر منها، أنهم لم يفسروا التغيرات السكانية كجزء من تحليل عملية التنمية – كما أقر الكلاسيك – كما رأوا أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو المستثمر، فرجال الأعمال يستطيعوا الحصول على السلع الانتاجية عن طريق الاقتراض، وأفراد المجتمع يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات، كما يلعب معدل الفائدة وفقاً للتحليل النيوكلاسيكى دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار. وهناك كثير من الانتقادات الموجهة للتحليل النيوكلاسيكى، لعل أبرزها التركيز على المشكلات الاقتصادية في الأجل القصير، والمناداة بالاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد أدى الكساد العالمي في الثلاثينيات إلى انتقادات واسعة لتلك المفاهيم.

ج- تحليل شومبيتر (Schumpeter 1883-1950):

قدم شومبيتر أفكاراً أساسية لنظريات النمو الاقتصادية في كتابة (Theory of Economic Development 1911) **واكتملت أفكاره في كتابه** Business Cycles، (Schumpeter, 1939) **الذي يعتبر بمثابة تحليل نظري**

وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية، والفكرة الرئيسة فيه أن العملية الرأسمالية هي بالضرورة دوريةCyclical.

ولم يقتنع شومبيتر بتفسيرات النظرية النيوكلاسيك عن النمو، فقد اتفق مع ماركس ، في أن عملية النمو تتم بطريقة مفاجئة، ناتجة عن تدفقات غير منتظمة وفى ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، يحتاج الاقتصاد الى المنظم ، Entrepreneurلأنه أكثر قدرة على تحمل مخاطر الانتاج التي لا يمكن التأمين ضدها، كما إنه يقوم بإدخال الابتكارات Innovations)في الاقتصاد. وبالتالي المنظم في رأيه له دور قيادي في عملية التنمية في ظل النظام الرأسمالي

وقد تشاءم شومبيتر بشأن مستقبل النظام الرأسمالي، ففي رأيه كلما ازداد نجاح الرأسمالية، ازداد اقترابها من نهايتها، حيث أن تنبؤاته بنهاية النظام الرأسمالي ليست مبنية على أسس قوية، فلم يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي، بل على العكس فإن الاشتراكية هي التي انهارت، ومن ناحية أخرى فإن نموذج شومبيتر لا يتناسب مع ظروف الدول النامية بسبب اختلاف النظام الاقتصادي تماعي ووجود عديد من العقبات فيها، كالزيادة السكانية، والنقص في عنصر المنظمين. كما بال شومبيتر في أهمية الابتكارات في العملية التنموية، واستند في مناقشته على الابتكارات العظيمة منذ أكثر من مائتي عام، التي كانت لها ظروف مختلفة عن الواقع الحالي لتلك الدول. كما تعتبر نظرية شومبيتر مساهمة في تحليل دورة الاعمال بدً لا من أن تكون مساهمة في تحليل التنمية الاقتصادية، وقد أقر شومبيتر أن العمليات الرأسمالية هي عملية دورية ولكنه لم يقدم أي تفسير منظم للاتجاهات.

٥-الفكر الكينزى:

في العشرينيات من القرن الماضى وتحديداً فى عام ١٩٢٩م اجتاح الاقتصاد العالمي ما يعرف بالكساد العظيم ،Great Depression واستمرت البطالة الإجبارية في الارتفاع بشكل مخيف، ولم تكن مؤقتة – كما اعتقد الكلاسيك – وفى تلك الفترة وخصوصاً بعد الكساد العظيم، ظهر كتاب النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود The General Theory of Employment, Interest, and Money **انتقادات شديدة للتحليل الكلاسيكي وبخاصة فيما يتعلق بفرضية التوظف الكامل والمنافسة الكاملة، ففى رآيه ، ولذلك يرى كينز ضرورة تدخل الدولة بأدواتها، وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظف الكامل؛ لأن مستوى التوظف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي.**

كما استعان كينز بفكرة المضاعف Multiplier **والمعجل** Accelerator**في شرح آليات نمو الدخل القومي، وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظف، ويستمر رجال الاعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة، غير أنه كان يرى عدم فاعلية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد خاصة في منطقة فخ السيولة، ولذا كان يرى عدم فاعلية السياسة النقدية وسعر الفائدة، ومن ثم على الدولة أن تتدخل لزيادة الانفاق العام وخفض الضرائب. كما أنه اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، على غير النيوكلاسيك اللذين اعتبروا أن الادخار دالة في سعر الفائدة أولاً ثم الدخل .**

وقد لاقت الأفكار الكينزية بصفة عامة، قبولاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا واليابان خلال فترة الأربعينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين – الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها، مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية، وجعلتها أيضاً صالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، بعد إجراء بعض التعديلات عليها. لكن يعاب على التحليل الكينزى أنه أولى اهتماماً لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إ الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة، ومن ثم لم يخبرنا إلا بالقليل بشأن كيفية دفع عملية التنمية، ولذلك تم تطوير التحليل السابق من الكينزيين الجدد وأبرزهم (هارود – دومار) ، وهو ما سيتم استعراضه في الجزء القادم.

ثانياً: بعض نماذج ونظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث:

بعد الحرب العالمية الثانية – أي منذ منتصف القرن العشرين من القرن الماضي – أخذت مسألة النمو والتراكم الرأسمالي منعطفاً جديداً، حيث زاد الاهتمام بها من جانب الحكومات والاقتصاديين، وبخاصة في الدول النامية. وظهر مفهوم التنمية الاقتصادية، التي تغطى نطاقاً أوسع وأشمل من الاقتصاديات التقليدية، لأنها تغطى معظم المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسية والهيكلية السريعة للدول النامية. لذلكُ تعد دراسة التنمية

الاقتصادية **كفر ع من فروع علم الاقتصاد من** الدراسات الحديثة نسبياً ، **وسيحاول هذا الجزء استعراض المدارس الفكرية الحديثة التي تعرضت للنظريات الرائدة للنمو والتنمية ، الاقتصادية، التي يمكن استعرضها في الآتي:**

١- نموذج هارود –دومار:

نشر الاقتصادي البريطاني هارود Roy F. Harrod **في عام ١٩٣٩م مقالة بعنوان** "An Essay in Dynamic Theory" **الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو، ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار** Essey Domar **في مقالة له بعنوان** Expansion and Employment**ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسمي الاقتصاديَّين "هارود–دومار "، والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث إن الاستثمار يولد الدخل – أثر الطلب – ويعزز الطاقة الانتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال – أثر العرض – كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، ويقوم ذلك النموذج باختصار على تلك المعادلة:**

$$\Delta Y/Y = S/C$$

حيث أن : Y **الدخل القومي،** s **الميل المتوسط للادخار. ويشير الجانب الايسر من المعادلة إلى معدل النمو في (ن.م.ج)، الذي يرتبط مباشرة وطردياً بمعدل الادخار القومي، وذلك في ظل افتراض غياب الحكومة، وبالتالي لكي يحدث النمو يجب أن يتم ادخار واستثمار نسبة معينة من الناتج القومي الإجماليGNP ., يُعد نموذج هارود – دومار من أشهر نماذج النمو في الأربعينيات من القرن الماضي، الذي استخدم على نطاق واسع في الدول الاوربية بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية**

الثانية، وقد قدم ذلك النموذج نقطة الانطلاق لمناقشات مهمة للنمو الاقتصادي، لاقت اهتماماً كبيراً لمدة ثلاثة عقود على الأقل (بين منتصف – 1980) 1950.

لكنُ يعاب على ذلك النموذج أنه افترض بعض الافتراضات التي لا تنطبق على الدول النامية – هذا منطقي بحكم إن ذلك النموذجُ صمم خصيصاً للدول المت – مثل افتراض التوظف الكامل، وعدم تغير الأسعار ومعدلات الفائدة، والاقتصاد المغلق – لا يوجد تعامل مع العالم الخارجي – وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية – تجاهل أثر البرامج الحكومية على النمو الاقتصادي – وغيرها من الافتراضات التي تجعل من عملية التنمية أقرب الى التجريد النظري منها إلى الواقع في تلك الدول . كما أن محددات النمو في ذلك النموذج لتلك الدول –كالادخار – ضئيلة نظراً لانخفاض دخلها القومي.

☒ جزء تطبيقى على نموذج (هارود – دومار):

يوضح نموذج (هارود – دومار) كيف أن معدل النمو الاقتصادى في الدولة الذى يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومى يتحددمن خلال النسبة التى يدخرها المجتمع من دخله القومى.

$$\text{م.خ} = (\Delta\text{ن} / \Delta\text{خ})$$

والتى تعرف بمعامل الادخار والتى يتم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية ، بالإضافة إلى معامل رأس المال / الناتج ، والذى يعرف على أنه عدد الوحدات اللازم إضافتها إلى رأس المال القومى للحصول على وحدة واحدة من الناتج

القومى ، فإذا كان إضافة وحدة جديدة إلى الناتج القومى ∆ن يتطلب إضافة ٣ دولار ∆ر إلى رأس المال القومى فإن:

معامل رأس المال / الناتج م.ر=∆ر / ∆ن =١/٣ =١:٣

ويتم قياس معدل تغير نمو الدخل القومى = معامل الادخار / (معامل رأس المال / الناتج) = م.خ / م.ر.

ومن منطلق هذه العلاقة يلاحظ ما يلى:

- **يرتبط معدل نمو الدخل القومى بعلاقة طردية بمعامل الادخارأى بنسبة ما يدخره المجتمع من دخله القومى ، فكلما ارتفع معدل الادخار القومى زاد معدل نمو الدخل القومى ، والعكس صحيح.**
- **يرتبط معدل نمو الدخل القومى بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال / الناتج ، الذى يعنى في نفس الوقت ارتفاع إنتاجية الاستثمارات يزداد معدل نمو الدخل القومى، والعكس الصحيح ، وولحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى يمكن طرح معدل النمو السكانى (م) من معدل نمو الدخل القومى، لتصبح صياغة معادلة نموذج (هارود – دومار)على النحو التالى:**

معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى (ص) = م.ح / م.ر –م.

فبافتراض أن دولة ما ترغب في زيادة معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل بمعدل = ٤% ، ويبلغ معدل النمو السكانى فيه ٣% سنوياً ،

وإذا كان معامل رأس المال / الناتج = ١:٣ ، فإنه وفقاً لمعادلة (هارود _ دومار) فإن هذا المجتمع يجب أن :

- **يحقق معدل نمو في الدخل القومى = ٧%**

- **معدل الادخار فيه لابد وأن يصل إلى ٢١%.**
- **حيث أن ص = ٢١% / ٣ -٣% = ٤%.**

مثال افتراضى:

إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما في سنة معينة :

- **الدخل القومى النقدى = ١٠٠٠ مليون جنية.**
- **مستوى الادخار = ٢٠٠ مليون جنية.**
- **إنتاجية الوحدة من رأس المال = ٤/١**

المطلوب :

١-أ: حساب معدل نمو الدخل الومى الحقيقى للدولة خلال هذا العام .

ب-حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى ، بافتراض أن معدل نمو السكان خلال نفس العام قدر بحوالى ٢%.

٢-بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلى على معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى معلقاً على ما توصلت إليه من نتائج:

- **زيادة مستوى الادخار إلى ٢٥ مليون جنيه .**
- **زيادة انتاجية رأس المال إلى ٢/١.**

الإجابة:

١-أ: معدل النمو في الدخل القومى الحقيقى = معامل الادخار / (معامل رأس المال / الناتج).

بما أن معامل الادخار = الادخار / الدخل القومى النقدى .

= ٢٠٠ / ١٠٠٠ = ١/٥= ٢٠%

وبما أن رأس المال / الناتج = مقلوب إنتاجية الوحدة من رأس المال = ٤%.

إذن : معدل النمو في الدخل القومى الحقيقى = ٠,٢٠ / ٤ = ٥%.

ب- معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى في هذه السنه = معدل النمو في الدخل القمى الحقيقى – معدل نمو السكان

= ٤% -٢% = ٢%.

٢- أ: إذا زاد مستوى الادخار إلى ٢٥٠ مليون جنيه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ،فإن هذا يعنى تغير معامل الادخار فقط ، حيث يصبح معامل الادخار = ٢٥٠ / ١٠٠٠ = ٢٥%.

ب- معدل النمو في الدخل القومى الحقيقى = ٠,٢٥ / ٤ = ٦,٢٥%.

إذن معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى = ٦,٢٥% - ٢% = ٤,٢٥%.

ويتضح مما سبق أنه :

أ - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها (ثابته) توجد علاقة طردية بين معدل نمو الدخل الحقيقى ومعدل الادخار ، فكلما ارتفع معدل نمو الدخل القومى ازداد معدل النمو الحقيقى ، والعكس صحيح.

ب- إذا زادت إنتاجية الاستثمار إلى ٢/١ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، فإن هذا يعنى انخفاض معامل رأس المال / الناتج من ٤ إلى ٢.

ولذا يكون معدل النمو في الدخل القومى الحقيقى = ١٠% -٢% = ٨%.

٢: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن:

أ-النمو المتوازن Balanced Growth:

ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين-رودان (Rosenstein- ، Rodan, 1943) ونيركس(Nurkse, 1953،) اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية Big Pushإلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة Vicious Circles المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات)، ولذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل. وقد انتقدت تلك النظرية في أنها تفترض عدة افتراضات غير متوفرة في الدول النامية، فالطلب بها منخفض بسبب انخفاض الدخول، كما أن مرونة عرض الموارد الانتاجية بها صغيرة، ومن ثم فإن الدفعة القوية ستؤدى إلى زيادة التكاليف بمعدلات تفوق معدلات زيادة الطلب بما يؤدى إلى انخفاض الأرباح.

ب- نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth:

ترجع تلك النظرية إلى الاقتصادي ألبرت هيرشمان(Hirschman, 1958) الذي رأى أنه من الأفضل أن تأخذ الخطوات الضخمة للاستثمار فقط في عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. وبالتالي فهو ينطوي على حد أدنى من التوازن في مختلف المجالات، ولذلك يطلق عليها أيضاً Selective Approach.وقد تفادت تلك النظرية كثير من الانتقادات التي كانت موجهة إلى نظرية النمو المتوازن، بيد أنها افترضت بعض الافتراضات غير المنطبقة على الدول النامية، منها أن تلك الدول

تستطيع تحديد أولويات الاستثمار وتوجيه الموارد الاقتصادية إلى القطاع الرائد Leading Sectors، وهذا من الصعوبة بمكان خاصة في ظل تشوهات جهاز الأسعار وضعف الإدارة بها، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو بقية القطاعات التابعة لها. ويرى البعض أن الحل الأفضل للدول النامية هو التوسط بين الاسلوبين السابقين، بمعنى الدخول في كل المجالات الاقتصادية ولكن بخطوات كبيرة ضخمة في مجالات مختارة

٣: نموذج سولو النيوكلاسيكى للنمو:

يُعد نموذج سولو النيوكلاسيكى للنمو (Solow, 1956،) أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة ومن أشهر نماذج النمو الاقتصادي بصفة عامة. فهو يعتبر نقطة الانطلاق لمعظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي)، وبالتالي فهو نموذج ضروري لفهم نظريات النمو. وهو بمثابة امتداد مباشر لنموذج هارود– دومار، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسى لعملية التراكم الرأسمالى ، ومن ثم النمو الاقتصادى بالمجتمع ، ولكنه يختلف عنه بإدخال عنصر إنتاجي إضافي ،وهو العمل إلى معادلة النمو الاقتصادي ومتغير مستقل ثالث، هو المستوى التكنولوجي، كما أن سولو افترض إمكانية الاحلال بين العمل ورأس المال – على عكس هارود ودومار – الذي رأى ثبات مزيج عناصر الإنتاج. ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلمات هيكلية Structural Parameters، هي معدلات الادخار والاستثمار والنمو السكاني. وهو نموذج ديناميكي به وصف صريح لعملية التراكم الرأسمالي من خلال الادخار

والاستثمار، لأنه وفقاً للنموذج يلاحظ أنه بين أي فترتين فإن رصيد رأس المال (k)سوف يزداد بالفرق بين الاستثمار الاجمالي واهلاك رصيد رأس المال الأصلي وتعتبر دالة انتاج كب – دوجلاس(Cobb, et al., 1928) الأكثر استخداماً في النموذج النيوكلاسيكي، وبخاصة في نموذج سولو، ويمكن توضيحها بالشكل الرياضي الآتي: $Y = A\ K_{\beta 1}\ L_{\beta 2}$

حيث أن :

Y= الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

K= عنصر رأس المال البشرى والمادى ، (β_1) مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال.

L= عنصر العمل ، β_2 = مرونة الناتج بالنسبة إلى العمل.

ووفقاً للمعادلة السابقة يحدث النمو في الناتج المحلى الإجمالى بسبب حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار، أو حدوث زيادة في عنصر العمل عن طريق التعليم مثلاً ، أو حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وعلى الرغم من نجاح نموذج سولو في توضيح عديد من الجوانب المهمة للنمو الاقتصادى، أهمها إيضاح الدور الأساس ي لمعدل التغير التكنولوجي في عملية النمو، إلا أنه عانى من قصور نتيجة اعتباره هذا المعدل متغير خارجى Exogenous، ينمو بشكل تلقائي وبمعدل ثابت. وبالتالي في ظل غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه إلى النمو الصفرى Zero Growth، ومن ثم لم يستطع سولو تفسير مصادر النمو في الاجل الطويل(Todaro, et al., 2010). وقد ازداد الهجوم على ذلك النموذج خلال

أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات، خاصة مع زيادة حدة أزمة ديون العالم النامى وعدم مقدرة تلك النظرية على تفسير التفاوت فى الأداء الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة، وظهر ما يعرف بنموذج النمو الداخلى ليعالج تلك المشكلة كما سيلاحظ فيما بعد.

☒ جزء تطبيقى على نموذج (سولو):

وعلى عكس نموذج هارد – دومار الذى بنى على افتراض ثبات غلة الحجم ، فإن نموذج سولو يسمح باستخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصرى العمل ورأس المال، أى فى الأجل القصير. وفى ظل افتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معاً –أى فى الأجل الطويل – فإنه يمكن تفسير آثر التقدم التكنولوجى على معدل النمو. بالرغم أن سولو مثل غيره من الاقتصاديين يفترض أن المستوى التكنولوجى يتحدد من خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقى العوامل الأخرى ، وقد استخدم تحليل سولو فى نموذجه هذا دالة إنتاج " كب – دوجلاس" ، حيث يكون الناتج المحلى الاجمالى (Y) دالة طردية فى ثلاث متغيرات ، وهى:

- **عنصر العمل غير الماهر (X_1).**
- **عنصر رأس المال –البشرى والمادى– (X_2).**
- **المستوى التكنولوجى (a) ، ويكون ثابت فى الأجل القصير.**

$$ص = أ\ س_1^{ب}\ س_2^{ج}$$

- **حيث تعبر (ب) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل ، أى توضح النسبة المئوية للزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى التى تنتج عن زيادة فى عنصر العمل بنسبة ١% ، وتكون قيمة ب<١.**
- **وتعبر(ج) عن مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال ، أى توضح النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلى التى تنتج عن زيادة في العنصر رأس المال بنسبة ١% ، وتكون قيمة ج<١.**

وطبقاً لهذا النموذج ، فإن النمو فى الناتج المحلى (ص) يكون مصدره واحداً أو أكثر من العوامل الثلاثة الأتية:

- **حدوث زيادة كمية أو نوعية فى عنصر العمل عن طريق النمو السكانى و / أو التعليم .**
- **حدوث زيادة فى رصيد رأس المال عن طريق الإدخار والاستثمار .**
- **حدووث تحسن فى المستوى التكنولوجى .**

وفقاً لهذا النموذج ، فإن زيادة معدل الادخار المحلى ، ومن ثم ، الاستثمار يؤديان غلى زيادة التراكم الرأسمالى بالمجتمع ، مما يترتب عليه زيادة معدل النمو فى الناتج المحلى . وهذا الأمر يتحقق بصورة أفضل فى الاقتصاديات التى يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية ، مقارنةً بالاقتصاديات المغلقة ، تلك التى يكون فيها معدل الاستثمار قيد المدخرات المحلية – فقط– وتكون منخفضة بسبب انخفاض مستويات الدخول بها . وبهذا الأمر التى تتحقق فى دول جنوب شرق آسيا – النمور الأسيوية الأربعة – حيث هيأت حكومات هذه الدول الظروف المحلية لجذب مزيد من التدفقات رؤوس الأموال الاجنبية والاستثمارات الاجنبية المباشرة ، ومكنها ذلك من تحقيق معدلات نمو اقتصاد مرتفعة مقارنة بمعظم الدول النامية الأخرى سواء فى آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، التى لم تنتهج مثل هذه السياسات .

وقد تم تطوير نموذج سولو هذا على يد سوان (SWAN) وأخرون ، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل فى ظل ثبات غلة الحجم ، ويوضح سوان أن النمو الاقتصادى يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هى:

- **التغيير فى حجم العمالة .**
- **التغيير فى رصيد رأس المال بالمجتمع .**
- **التغيير فى المستوى التكنولوجي.**

ويشير التغيير فى الناتج المحلى Δص إلى النمو ، ومن ثم ، يمكن تحديد صيغة النمو بمفاضلة دالة الإنتاج السابقة تفضيلاً كلياً ، فى ظل افتراض ثبات غلة الحجم فى الأجل الطويل ، وبالتالى ، فإن : ب+ج =١ وأن ج= ب−١

وهذا يعنى أن التغيير في العنصر العمل ورأس المال معاً بنسبة معينة يؤدى إلى تغيير الناتج المحلى (Y) بنفس النسبة .

حيث أن : ب+ج = Δص / Δ (س١ + س٢)

وبتطبيق التفاضل على دالة انتاج كب−دوجلاس السابقة نصل إلى أن :

م ص=م$_0$أ + ب م$_1$ س$_1$ + ج م$_2$ س$_2$.

حيث تشير كل من :

م : إلى معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى .

م$_0$: إلى معدل التغير التكنولوجى .

م$_1$: إلى معدل النمو فى عنصر العمل.

م$_2$: إلى معدل النمو فى عنصر رأس المال.

وبالتالى فإنه ، من هذه المعادلة يتضح أنه توجد ثلاثة عوامل تمثل مصادر النمو فى الناتج المحلى بالمجتمع ، وفى ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو فى الناتج المحلى ، يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقى ، وهذا ما يميز هذا النموذج عن النماذج السابقة ، حيث من خلال هذه المعادلة يمكن معرفة آثر التقدم التكنولوجى على النمو الاقتصادى كعنصر متبقى فى الدالى السابقة .

مثال رقمى:

إذا كانت البيانات التالية تخص مجتمع معين من خلال فترة زمنية معينة :

- **معدل النمو في الناتج المحلى (م ص) = ١٠%.**
- **معدل نمو عنصر العمل (م$_{1}$ س$_{1}$) = ٣%.**
- **معدل نمو رأس المال (م$_{2}$ س$_{2}$) = ٥%.**
- **الوزن النسبى لعنصر العمل في الاقتصاد (ب)=٧٥%.**
- **الوزن النسبى لعنصر رأس المال في الاقتصاد (ج)=٢٥%.**

المطلوب:

١- تحديد مساهمة التقدم التكنولوجى فى النمو الاقتصادى.

٢- تحديد أى العناصر أكثر تأثيراً في النمو الاقتصادى بهذا المجتمع.

الإجابة :

١- بالتعويض في معادلة النمو الناتجة عن تفاضل دالة إنتاج كب-دوجلاس ، فإن :

- **م ص=م$_{0}$أ + ب م$_{1}$ س$_{1}$ + ج م$_{2}$ س$_{2}$.**

٠,١٠ = م$_{0}$أ +(٠,٧٥) ٠,٠٣ + (٠,٢٥) ٠,٠٥

م$_{0}$أ = ٠,١٠ - ٠,٠٣٥٠ = ٠,٠٦٥٠

ومن هذه البيانات يتضح أن :

المساهمة النسبية لعنصر العمل (س$_{1}$) فى النمو = ٠,٠٢٢٥ / ٠,١٠ × ١٠٠=٢٢,٢%.

المساهمة النسبية لعنصر رأس المال (س$_{2}$) فى النمو = ٠,٠١٢٥ / ٠,١٠ × ١٠٠=١٢,٢%.

المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجى (أ) فى النمو = ٠,٠٦٥٠ / ٠,١٠ × ١٠٠=٦٥%.

٢- يتضح مما سبق أن :

التقدم التكنولوجى أكثر العوامل أهمية في التأثير على النمو بهذا المجتمع ٦٥% ثم يليه عنصر العمل ٢٢,٢% ، وأخيراً عنصر رأس المال ١٢,٢%.

رابعاً : مراحل النمو الخطى لروستو:

منذ عام ١٩٥٠م وحتى أواخر عام ١٩٦٠م، ظهر بعض الاقتصاديين اللذين رأوا أن عمليات التغير الاقتصادي تمر بمراحل عديدة، ولعل أشهرهم الاقتصادي الأمريكي روستو، في كتابه The Stages of Economic Growth **، الذى تصور أن عملية التنمية هي عملية تدريجية تتم من مرحلة إلى أخرى ولكن لا تتم بطريقة تلقائية، حيث تجهز كل مرحلة لما بعدها. وقد أوضح أن الانتقال من التخلف إلى التنمية ، ولقد اعتمد روستو في ذلك على الحققائق التاريخية التى مرت بها الدول المتقدمة والذى يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من مراحل النمو الاقتصادي، هي:**

1-مرحلة المجتمع التقليدي **Traditional Society : هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد بصورة أساسية على القطاع الزراعي كمصدر للدخل، ويلعب فيه نظام الأسرة دورًا رئيسًا في التنظيم الاجتماعي، وبالتالي فهو مجتمع يسوده انتاج منخفض جد ًا للفرد بسبب تخلف التكنولوجيا السائدة، وهذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًا البطء الشديد.**

2-مرحلة التمهيد للانطلاق **Preconditions for Take-Off: تستحدث خلالها تغييرات مهمة في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث تظهر نخبة جديدة يدخرون ويتحملون مخاطر الابتكارات ويزداد معدلا لتكوين الرأسمالي، وتزداد الاستثمارات في القطاع الزراعي بما يؤدى إلى خلق فائض يمكن استخدامه لتمويل**

التوسع الصناعي. بيد أن هذه التغيرات تحدث على نطاق محدود وبمعدل بطيء، وذلك بسبب الوسائل التقليدية في الإنتاج وسيطرة القيم الاجتماعية التقليدية.

3-مرحلة الانطلاق Take-off : وهي المرحلة الحاسمة والحرجة في عملية النمو، حيث تتميز هذه المرحلة بحدوث ثورة سياسية، وثورة صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج كاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتظهر الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، كما يزداد معدل الاستثمار الصافي من 5%إلى أكثر من 10%من الدخل القومي، وتغطى تلك المرحلة حوالي عقدين أو ثلاثة.

4-مرحلة الاندفاع أو الاتجاه نحو النضوجDrive to Maturity: تنتشر القطاعات الرائدة في كل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد القومي، كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه، وأخيرًا ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وتدوم تلك المرحلة لأربعة عقود تقريبًا.

5-مرحلة الاستهلاك الوفير High Mass Consumption : وهي تمثل أرقى مراحل النمو، حيث تتجه القطاعات الرائدة خلال هذه المرحلة نحو انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية، وتزداد مستويات الدخ كما تزداد الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي، وتنخفض ساعات العمل المتوسطة وتزداد الاستفادة بأوقات الفراغ في مجالات الترفيه.

هناك بعض الانتقادات التي وجهت لنموذج روستو، منها فشله في إثبات صحة المراحل التاريخية، فتقسيمه لمراحل النمو ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية، وقد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات

خلال تطورها بهذا التتابع، وهو الأمر الذي يصعب تحققه في الواقع العملي. كما أن الشواهد التاريخية تدل على أنه ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق41(.)ومن ناحية أخرى فإن مرحلة الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث إن هناك دولًا دخلت هذه المرحلة قبل أن تبل مرحلة النضوج، مثل استراليا وكندا .

خامسًا: نظريات التغيير الهيكلى:

تركز نظريات التغيير الهيكلي ،Structural – Change Theoriesعلى الآلية التي تتحول بها هياكل الاقتصاديات المتخلفة من التركيز الشديد على القطاعات التي تعيش على حد الكفاف كالقطاع الريفي، إلى التركيز أكثر على القطاع الصناعي والقطاع الخدمي – أي القطاع الحضري. ويعتبر نموذج لويس Arthur Lewisوالذى قدم في مقالة بعنوان Economic Development with Unlimited Supplies of Labour، واحداً من الاسهامات الأكثر تأثيراً في اقتصاديات التنمية، تلك التي ركزت على التغير الهيكلي ، Structural Transformationبما يعرف بالاقتصاديات الثنائية Dualism.ورغم انسجام تلك النظرية مع التجِ ربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، وأهميتها في التركيز على التداخل بين التنمية الزراعية والصناعية، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية، ذلك لأنها تتطلب بعض الفروض الصعبة التي لا تتوافر فيها غالبًا.

فعلى سبيل المثال افترضت النظرية وجود فائض عمل مستمر في القطاع الريفى يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، وهذا واقعيًا غير صحيح فأغلب الدول

النامية تعاني من وجود بطالة سافرة في القطاع الحضري أكثر بكثير من الريفي، بالإضافة إلى صعوبة توفر الموارد الكافية لاستكمال عملية تحويل العمال من مثل توفير المساكن والمدارس لهم ولأسرهم وتكاليف المعيشة الأكثر ار طق الحضرية. كما انها افترضت ثبات مستوى الأجور الحقيقية في القطاع الحضري، ولكن بعض الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية لوجود نقابات عمالية لها قدرة تساوميه عالية، كما أنه من الصعوبة بمكان اقتطاع أيه زيادة في انتاج العامل الزراعي، خاصة في ظل غياب القيود الضريبية في تلك الدول، وبالتالي يقوم العمال بزيادة الاستهلاك فينخفض الادخار المطلوب لدفع عملية التنمية .

كما يعتبر نماذج تش Hollis B. Chenery أيضًا من الإضافات المهمة لنماذج التغيير الهيكلي، الذي قام بدراسة عدد من نماذج التنمية في دول ال النامي بعد الحرب العالمية الثانية، في شكل بيانات قطاعية وسلاسل زمنية عند مستويات مختلفة من الدخل (42،)ودراسة الانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والتغير في طلبات المستهلكين من التركيز الشديد على السلع الضرورية والغذائية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمات المتنوعة.

سادسًا: نماذج الثورة على التبعية الدولية:

ظهرت نماذج الثورة على التبعية الدولية، The International- Dependence Revolution في السبعينات من القرن الماضى ، كنتيجة لفشل نماذج التغير الهيكلي والمراحل في تفسير أسباب تخلف الدول النامية. وقد رأت أن دول العالم النامي بها عديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والمؤسسية بالإضافة إلى تبعيتها للدول الغنية، ، وتنبثق من تلك النماذج ثلاثة تيارات فكرية تتمثل في:

1-نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة The Neocolonial Dependence Model:

وُيعد بمثابة تطور غير مباشر للفكر الماركسى(الماركسيين الجدد Neo-Marxist)اللذين رأوا أن مشكلات الفقر في دول العالم النامي تؤول بشكل كبير إلى هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات عليها والاعتقاد بأن الاستثمار الأجنبي في تلك الدول له أثار سلبية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومن ثم فإنه على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي التي كانت ترى أن التخلف ينتج بسبب مشكلات داخلية مثل عدم كفاية الاستثمار أو الادخار وغيرها، فإن ذلك النموذج يرى أن التخلف ظاهرة خارج "External Phenomenon" تقع مسئوليتها بالدرجة الأولى على الدول المتقدمة

2-نموذج المدخل الزائف The False-Paradigm Model:

يرى أن ما يعطى من نصائح من قبل الخبراء للدول النامية معظمها يكون خاطئ وغير مناسب؛ ذلك لأن معظم هؤلاء الخبراء يكونوا من الدول المتقدمة ويعملوا بالوكالات والمنظمات الدولية، وهذا يمثل نوع من التحيز، بالإضافة إلى أنهم قد يقوموا بعمل نماذج اقتصادية وقياسية معقدة ورائعة، ولكنها لا تصلح ولا تتناسب مع الدول النامية، وبالتالي تفشل هذه النماذج في إحداث تنمية في تلك الدول.

3-فرضية التنمية الثنائية The Dualistic-Development Thesis:

تظهر بوضوح في الدول النامية من خلال تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع داخل نفس الدولة، وظهور القطاع المتقدم والقطاع المتخلف. وما يميز النماذج السابقة أنها نجحت في توضيح جزء مهم من أسباب تخلف دول

العالم النامي، فشل ما سبقها من نظريات في تفسيره، ولكنُ يعاب عليها أنها لم تقدم حلوً لا كافيه لكيفية تحقيق تلك الدول للتنمية.

سابعًا: نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة:

تعرف بالنيوليبرالية ،Neoliberalismالتي انتشرت بقوة في الثمانينيات من القرن الماض ي، وقد انتقدت بشدة تفسيرات نموذج التبعية السابق، فقد بررت حالة التخلف الاقتصادي في الدول النامية بسياساتها المحلية ، Domestic Issuesالناجمة عن التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي بما ينتج عنه تشوهات سعرية، وسوء تخصيص الموارد، وانتشار الفساد ، وترتكز تلك النماذج على ثلاثة مداخل، مدخل السوق الحر،Free Market Approach مدخل الاقتصاد Market-friendly Approach.، والمدخل الصديق للسوق New Political Economy Approach السياسي الجديد لذلك فهي ترى أن تلك الدول تحتاج إلى تقليص دور التدخل الحكومي، من خلال مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة ،Market Fundamentalism(Laissez-faire) بما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي، وخير مثال ناجح على التوجه لحرية الأسواق هي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة

ثامنًا: نظرية النمو الحديثة:

أدى الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى فشلها في إعطاء تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ للاقتصاديات حول العالم. وقد برزت نظرية النمو الحديثة في أواخر Endogenous Growth Model، أو ما يعرف بنموذج النمو

الداخليThe New Growth Theory الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي ،GNPالذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكى لسولو – بواقي سولو Solow – Residualويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل علي المعلمات الأساسية للنموذج مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني. وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وبالتالي فإن تلك النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشرى، وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات كثيفة المعرفة، مثل برامج الحاسوب والاتصالات.

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرًا في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية، فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشرى لتحقيق النمو السريع في العالم النامي، ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكى، وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والب)،45(يمكن أن تحدث الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية ، كما توصلت إلى أن استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظريات التقليدية، وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشرى كالتعليم والبحث والتطوير والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية .

وإجمالًا يمكن القول إن تلك النظرية قد استبعدت تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل أبرز نماذج النمو الداخلي، وروبرت لوكاس (اللذان أوضحا دور قناتين رئيستين للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة، وأن هناك آثار خارجية ايجاب Positive Externalitiesمصاحبة لتكوين رأس المال الب – تعليم، تدريب – والبحوث والتطوير. كما تعتبر دراسة روبرت بارو (Barro, 1996،) من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجى – الصادرات والواردات – والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياس ي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء.

وتنتقد تلك النظرية على أساس أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم النامي. كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وأهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط.

تاسعًا: نظرية فشل التنسيق:

ظهرت في التسعينيات، بعض الاتجاهات التي لم تعد تنظر للتنمية على أنها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول، وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي Process of Organizational Change.فقد أرجعت سبب تأخر الدول النامية عن الدول المتقدمة إلى عوامل أخري غير اختلاف مستويات رأس المال سواء المادي أو حتى البشرى، فقد يكون المزيد من رأس المال مفيدًا للدول النامية، إلا

أنه لا يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي. وحتى المساعدات المالية التي تعطى لتلك الدول قد لا تؤدى إلى نتائج جيدة خاصة في ظل حكومات لا توجه تلك المعونات إلى الاستخدام الكفء.

والفكرة الأساسية في نظرية فشل التنسيق ، Theory of Coordination Failure **أن السوق قد يفشل في تحقيق التنسيق** Coordination**بين الأنشطة التكميلية** Complementary Activities.**وبمعنى أدق فإن الأفراد والشركات في سعيهم لتحقيق التوازن لا يستطيعوا التنسيق بين التوازنات المتعددة للأخرين. وتعتبر المؤسسات غير الكفء ،**Inefficient Institutions **وضعف الاستثمار في البحث والتطوير من أمثلة فشل التنسيق. ولعلاج تلك المشكلة أوص ى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية – في الفترة ما بين عام** 2005 **وحتى –** 2015**بضرورة عمل دفعة قوية في الاستثمارات في رأس المال البشرى والبنية التحتية والادارة العامة ، وذلك في سبيل الخروج من مصيدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، ويعد ذلك الموضوع من الموضوعات غير التقليدية التي تركز على التكامل الاستراتيجي في قرارات الاستثمار ،وقد أثيرت تلك القضية لأول مرة على يد الاقتصاديان روزنشتين–رودان ونيركس فقد أكدا على ضرورة تدخل الدولة لحل مشكلة فشل التنسيق من خلال محاولة الوصول للمستوى الأمثل للتنسيق عن طريق أسلوب الدفعة القوية** Big push **بقيادة القطاع العام والاستثمارات الضخمة، التي يمكن أن تحقق التكامل بين بقية قطاعات الاقتصاد.**

وإجمالًا يمكن القول إن نظرية فشل التنسيق تعد تنظر للتنمية على انها عملية تراكم رأسمالي في المقام الأول وإنما بوصفها عملية تغيير تنظيمي ،Process of Organizational Change **فالتراكم الرأسمالي ضروري ولكنه**

غير كاف، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية طبقًا لأحدث نظريات تنمية تنطوى على نمو اقتصادي إضافة إلى تغير ، وهما محوران أساسيان لأي استراتيجية للتنمية. إذن، قدمت نظرية فشل التنسيق بعض الدروس المهمة لصانعي السياسات، فهى تسلط الضوء مشكلات فشل السوق ، التي تتطلب التدخل الحكومي، للتأكد من أن عديد من الأشياء تعمل معًا بشكل جيد في نفس الوقت. بيد أنه يعاب عليها التركيز المفرط على التدخل الحكومي، الذي قد يكون غير فعاً لا من ناحية، ويمكن أن يختار سياسات سيئة تدفع الاقتصاد إلى توازن سيء من ناحية أخرى. كما أن تلك النظرية لم توضح تفصيلًا ما هيه السياسات المتبعة من الحكومة لتنسيق الاقتصاد .

أولا: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفكر التنموي:

1 – تعريف استراتيجية التنمية الاقتصادية:

تعرف استراتيجية التنمية الاقتصادية لدولة ما على أنها "تحديد الأسلوب المناسب لاستغلال موارد الدولة والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف في مواجهة التغيرات التي تطرأ، أي فن استخدام موارد الدولة وإمكاناتها لتحقيق الأهداف العامة للدولة"، أو أنها "الرؤية الشاملة لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الشاملة القادرة على الارتقاء بعملية نشر القيم الحضارية، بمعنى أن يكون هنالك التزام قادر على تقديم افضل الخدمات من خلال تحفيز البشر باتجاه الاستغلال الأمثل للموارد»، كما يعرفها البعض على أنها الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية للانتقال بالاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي. أي أنها مجموعة من

العناصر والمرتكزات التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف العامة أو القطاعية المرغوب فيها، والأسلوب الذي يحدد كيفية السير في هذا الطريق والذي يضمن في إطارها تنفيذ كافة الجهود الإنمائية.

من المنطلق السابق لتعريف الاستراتيجية، برز في الفكر التنموي، ما يعرف بنظرية الدفعة القوية والتي عرضها »روزنشتين – رودان« وتهتم في المقام الأول بدور الاستثمار وسياساته وأدواته وأولوياته ،وخلاصتها أن الاستثمار مرادف لعملية التنمية. فالفكرة الرئيسية لهذه النظرية هي »أنً حدا أدنى من الموارد الاستثمارية يجب تكريسه لعملية التنمية الاقتصادية قبل أن يتسنى للاقتصاد القومي الانطلاق في مرحلة النمو الذاتي.(« ويؤسس »روزنشتين – رودان« فكرته من أن المناطق المتخلفة تعيش في حالة ركود، حيث السوق المحلية ضيقة ولا تشكلً حافزا على الاستثمار في الصناعات الحديثة التي تتطلبً سوقا واسعة لكونها تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة وذات طاقة إنتاجية كبيرةً جدا. وأن القطاع الخاص في هذه الدول لا يمكن الاعتماد عليه، ولذلك لا بد لدور بارز للدولة في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي تحتاجها استراتيجية »الدفعة القوية.« والتي تمليها اعتبارات أساسية هي:

-عدم قابلية بعض دوال الإنتاج أو العرض للتجزئة؛

-عدم قابلية الطلب للتجزئة أو تكامل الطلب؛

-الوفورات الخارجية؛

-عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

2 –استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

من النظرية السابقة، برز في أدبيات التنمية استراتيجيتان متمايزتان إلى حد كبير وهما: استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth Strategy، واستراتيجية النمو غير المتوازن (Unbalanced Growth Strategy).

أ – استراتيجية النمو المتوازن:

ترجع هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي راجنار نيركسه والذي تبنى الأفكار الرئيسية لنظرية الدفعة القوية، وأعطاها صيغة أكثر حداثة في كتابه بعنوان .فقد ركز نيركسه على دور حجم السوق المحلي في تحفيز أو إعاقة الاستثمار. ويرى أن ضيق حجم السوق في الدول المتخلفة يمثل العقبة الرئيسية المباشرة في طريق الاستثمارات، وأنه قيد التنمية في هذه الدول ويمثل لها أهم الحلقات المفرغة والتي تعرف باسم »حلقات الفقر الخبيثة«، والتي تشير إلى أن الدول النامية تعاني حلقتين مفرغتين على مستوى السوق المحلي: الأولى في جانب الطلب، والأخرى في جانب العرض. ولذلك لا بد للتنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة من أن تعتمد على خلق وتوسيع السوق الداخلية، بعد أن فقدت التجارة الخارجية فاعليتها في النمو، بسبب تراجع الطلب الدولي على صادراتها من المنتجات الأولية، واتجاه معدل التبادل (Terms of Trade) في غير مصلحتها، من هنا لا مناص من توسيع السوق الداخلي للتغلب على الركود والتخلف.

ومن هنا تتحدد آليات هذه الاستراتيجية في ضرورة أن تقوم الدول المتخلفة بتنفيذ برنامج استثماري ضخم في وقت متزامن أو متقارب، على جبهة واسعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، كصناعة

الأحذية والملابس، وذلك حتى يتسنى توسيع نطاق السوق من خلال ما تخلقه هذه المشروعات من دخول وطلب في السوق. وبذلك تستكمل الاستراتيجية آلياتها من خلال ما تشكله كل صناعة من الصناعات سوقا لغيرها، ومن ثم كان »النمو المتوازن« وسيلة أساسية لتوسيع حجم السوق وكسر حلقة الفقر المفرغة مما يخلق حوافز الاستثمار ويسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ولاً سيما أن الاستراتيجية تعمل على توخي التوازن بين الزراعة والصناعة في برامج التنمية الاقتصادية، وأن العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة تقدم مثالاً واضحا على ضرورة توافر التوازن في عملية النمو الاقتصادي.

ونظرا إلى الانتقادات التي تعرضت لها استراتيجية النمو المتوازن والتي جاء أبرزها على يد "هانز سنجر، وألبرت هيرشمان ، وأهمها: أن إقامة عدد كبير من صناعات الاستهلاك في وقت متزامن، بالإضافة إلى تنمية قطاع الزراعة وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي، وتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي، فإن ذلك، يتطلب موارد تمويلية ضخمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، الأمر الذي لا يتوافر أصلا للبلاد المتخلفة عموما. ومن هنا فقد جاء الاهتمام باستراتيجية النمو غير المتوازن.

ب – استراتيجية النمو غير المتوازن.

تقوم استراتيجية النمو غير المتوازن أساسا على الاعتقاد بأن العقبة الرئيسة التي تواجه عملية التنمية في البلاد المتخلفة لا تكمن في ضيق نطاق السوق المحلية – حسب افتراض استراتيجية النمو المتوازن – ولكن في ضعف القدرة على اتخاذ القرارات التنموية وخصوصا

قرارات الاستثمار. ولذلك تنطلق الاستراتيجية من ضرورة تحفيز قرارات الاستثمار في المجتمع من خلال الاعتماد على الاستثمار في القطاعات الرائدة لأنها ستقود عملية تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى من خلال ما تخلقه من وفورات خارجية External Economics) (لهذه القطاعات، والتي بدورها ستخلق وفورات خارجية لمشاريع أخرى وهكذا. أي أن آليات الاستراتيجية تعتمد على أن النمو غير المتوازن لبعض القطاعات يؤدي إلى الحض على الاستثمار في قطاعات أخرى. وتعتمد هذه الاستراتيجية على نظرية(الدفعة القوية) وما يسمى بنظرية "أقطاب النمو" لفرانسوا بيرو .F) (Perroux والتي ترى أن النمو ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو ما شابه. ولمثل هذه النقاط أو المناطق دور الريادة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وتكون مراكز جذب للمناطق الجغرافية الأخرى. ويمكن النظر إلى الاستثمار الذي يتم في هذه القطاعات أو المناطق الأخرى على أنه استثمار مدفوع، أو مستدرج، وذلك في محاولة لاستعادة التوازن من جديد. يتضح لنا مما سبق أن التنمية الاقتصادية ، طبقاً لهيرشمان ما هي إلا عملية دينامية تنقل الاقتصاد باستمرار من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل. وأن كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة عدم التوازن السابقة، وخلق حالة توازن لاحقة.

ومن ثم تؤكد الاستراتيجية على أنه إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه إلى التنمية باستمرار، فإن مهمة السياسة الإنمائية تتمثل بالإبقاء على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن، معتمدة في ذلك على قوة الترابطات الأمامية والخلفية للنمو. ومن ثم تتحدد أولوية الاستثمار أو القطاع القائد

على أساس ما يحدثه الاستثمار من جملة آثار الدفع إلى الخلف وإلى الأمام بهذا القطاع.

وتتمثل أهم الانتقادات لاستراتيجية النمو غير المتوازن في أنها تهمل دور التخطيط؛ حيث تترك قرارات الاستثمار لرجال الأعمال والمبادرة الفردية، أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار.

ومن العرض السابق لاستراتيجيتي التنمية يتضح لنا أنهما يتفقان على ضرورة "الدفعة القوية" في البلاد المتخلفة من أجل إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن كلاهما يختلف عن الآخر في كيفية التنفيذ؛ أي يختلفان في وسائل وأساليب التنفيذ. فعلى حين ترى استراتيجية التنمية المتوازنة ضرورة تخصيص الاستثمارات لجبهة عريضة من الصناعات وخلق التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة، فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تؤكد أن »الدفعة القوية« يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات استراتيجية محدودة، يكون لها أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى بدلاً من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها خاصة في ظل ندرة الموارد التمويلية في الدول المتخلفة.

ج – استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية:

تقوم استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية (Basic Needs) على أن الهدف من عملية التنمية هو النهوض بمستوي معيشة أفراد المجتمع ورفاهيته الاقتصادية ومن ثم الوفاء بالحاجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع. وبناء على ذلكّ تشدد هذه الاستراتيجية على ضرورة صياغة وإعادة صياغة البنيان الإنتاجي بما يحقق الاعتماد على السوق المحليً بدلا من

الاعتماد على الخارج. كما أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة وذلك من خلال توفير حد أدنى من الغذاء والكساء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة بما يرفع قدراتهم الإنتاجيةّ ويحسن الإنتاجية الكلية للموارد الاقتصادية.

وعلى الرغم من وجاهة هذه النظرية إلا أنها لم تحدد الأسلوب الأمثل للتنفيذ في ظل محدودية الموارد الاقتصادية في الدول النامية. كما أن الممارسة الفعلية لها تجعل عملية التحول الصناعي في هذه الدول صعبة التحقيق.

د – استراتيجية التنمية المستدامة:

من الملاحظ على معظم الاستراتيجيات السابقة أن المحور الأساسي لها أو المبدأ الأصلي لها يتجمع حول إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصرف النظر عن حق الأجيال القادمة في العيش بكرامة. بمعنى أخر بدون الاهتمام بالمحافظة على الموارد الاقتصادية القائمة لكي تقوم بدورها في خدمة الأجيال القادمة. ومن هنا كان تكتل العالمً ممثلا في الأمم المتحدة للتوجه إلى هذا النوع الجديد من الاستراتيجيات »استراتيجية التنمية المستدامة« كي يضمن بقاء العالم وتطوره. وقد جاءت هذه الاستراتيجية بثلاثة محاور أساسية لا بد من العمل عليها مجتمعة وهي: المحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، والمحور البيئي.

وقد تفرعت عن المحاور الثلاثة السابقة عدد من الأهداف تمثلت باثني عشرً هدفا وهي: التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومي، والتنمية الاقتصادية،

والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي، السياسة الخارجية، الصحة ، وأيضًا كفالة الاستدامة البيئية. ويتم كل هذا من خلال تطوير الشراكة العالمية للتنمية كأحد العوامل الهامة لتحقيق الأهداف سالفة الذكر.

ومن أهم عيوب هذه الاستراتيجية – على الرغم من منطقها الجيد – إلا أنها أولا صعبة التنفيذ لعدم توافر القوة المادية اللازمة لإرغام دول العالم على التنفيذ. و ً ثانيا عدم توافر الموارد المالية لدى الدول النامية لعملية وضع أولويات الاستراتيجية موضع التنفيذ في ظل محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة؛ حيث يبدو أن هذه النظرية لم تركز جل اهتمامها على عملية التنمية الاقتصادية وتحريك الموارد والإسراع بعجلة التنمية بقدر اهتمامها بالجوانب الاجتماعية والبيئية وهو ما يناسب الدول المتقدمة والتي انتهت غالباً من عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً: تطور استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر:

1 –استراتيجيات ما قبل التنمية المستدامة:

يمكن القول إن مصر قد تبنت ثلاثة أنواع من استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الفترة منذ قيام ثورة يوليو وحتى الوقت الحاضر. ويمكن التأكيد أن استراتيجية التنمية الأولى قد جاءت مشبعة بمبادئ استراتيجية التنمية المتوازنة ممزوجة مع مبادئ وسياسات استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية، حيث الاهتمام بالتصنيع وتلبية الحاجات الأساسية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي. وقد كانت الخطة الخمسية الأولى من أنجح الخطط القومية التي تبنتها مصر

خلال الفترة (1961/1960، 1966/1965 -)حيث ساهمت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغت 6.4 بالمئة في المتوسطً سنويا.

وانتقلت مصر إلى مرحلة جديدة من أداء الاقتصاد الوطني بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، غلب عليها طابع الليبرالية الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، وتشابهت إلى حد كبير مع سياسات ومبادئ استراتيجية النمو غير المتوازن من حيث انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والإبقاء على الضغوط الاقتصادية وعدم التناسب واختلال التوازن، واعتمدت في ذلك على قوة الترابطات الامامية والخلفية للنمو. ومن ثم تحددت أولويات الاستثمار أو القطاع القائد على أساس ما يحدثه الاستثمار من جملة آثار الدفع إلى الخلف وإلى الأمام بهذا القطاع. كما أهملت هذه الفترة دور التخطيط وتركت قرارات الاستثمار لرجال الأعمال والمبادرات الفردية، وشجعت الدولة القطاع الخاص ودعمته بأساليب عديدة وانحصر دور الدولة في التشجيع وتصحيح المسار وقد تم تسميتها مرحلة "الانفتاح الاقتصادي".

وعلى الرغم من النجاح الذي تحقق في هذه الفترة من تخفيف الضغط المالي على الدولة نتيجة إعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، وزيادة نشاط حركة السياحة إلى مصر وانتعاش اقتصادات البلدان العربية النفطية واستيعابها لأعداد هائلة من قوة العمل المصرية حيث انعكس على ارتفاع معدلات النمو السنوي التي بلغت ٩ % في المتوسطً سنويا. إلا أن الوضع الاقتصادي قد تغير مع منتصف الثمانينيات ، نتيجة لتغير الظروف الدولية من ناحية من أمثلة انهيار أسعار النفط، ونتيجة لعدم تناسب الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة لظروف وطبيعة الاقتصاد المصري في ذلك الوقت. ونتيجة لكلا العاملين السابقين

فقد ارتفعت المديونية الخارجية لمصر من 3مليارات دولار عام ١٩٧٠م إلى ١٨ مليار دولار عام ، ١٩٨٠م بل واستمرت في الزيادة حتى وصلت ٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٠م، وانخفض معدل النمو السنوي إلى ٢% سنوياً. وقد ارتفع متوسط معدل التضخم إلى ١٨ بالمئةً سنويا، وعجز الموازنة العامة للدولة إلى 20بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استمر هذا الوضع البائس حتى اندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م ، وفي هذه الفترة، حصلت مصر على مساعدات مالية من بلدان الخليج العربي تقدر بنحو ٣,٥ مليار دولار وقامت الدول النفطية الأخرى بإسقاط ما لها من ديون على مصر بالإضافة إلى إسقاط الديون العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، كما وافقت دول نادي باريس على إسقاط نصف ما على مصر من ديون شريطة أن تلتزم مصر بتنفيذ اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وتتضمن هذه الاتفاقيات ثلاثة برامج رئيسية: برنامج التثبيت الاقتصادي، برنامج التكيف الهيكلي، وبرنامج البعد الاجتماعي وعلى الرغم من جودة الآمال والأهداف التي رسمت لهذه البرامج إلا أن السياسات التي تضمنتها لم تناسب طبيعة المرحلة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني. ونتيجة لذلك فقد انعكس تنفيذ هذه البرامج بالسالب على أداء الاقتصاد والمجتمع.

2 –استراتيجية التنمية المستدامة:

اعتمدت استراتيجية التنمية المستدامة – في الاقتصاد الوطني – على "رؤية القيادة السياسية" لمصر عام ٢٠٣٠م ، حيث يتوقع أن يتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تنافسي متنوع يقوم على المعرفة والابتكار والتوظيف الأمثل لمفردات وعناصر المكان وقدرات وعبقرية الإنسان. إنً اقتصادا يقوم على

هذه الرؤية الجديدة وبمكونات وعناصر الإنتاج السعرية وغير السعرية سيصلً حتما إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تلاقي قوى العرض والطلب في المجتمع في إطار من الانفتاح والتنافسية والتنوع، وتعظيم القيمة المضافة في كل القطاعات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية والقطاع الزراعي مما ينعكس على محتوى الإنتاج المحلي بانخفاض المكون الأجنبي وزيادة المكونات الوطنية في المرحلة الأولى وارتفاع قيمة الصادرات من السلع الصناعية والزراعية في المرحلة الثانية وكذلك صادرات الخدمات في المراحل التالية.

ويستمر الاقتصاد الوطني في الرقي والتقدم بإتمام الإصلاحات الاقتصادية وتحديث القطاعات الإنتاجية والبيئية التشريعية وبيئة ممارسة الأعمال وتوفير مصادر النمو وتأكيد القوة التنافسية والصعود في مدارج الترتيب الدولي للاقتصادات الناشئة على مقاييس التنافسية الدولية. وتنعكس هذه التطورات الإيجابية على مكونات وقطاعات المجتمع حيث تنخفض معدلات البطالة وترتفع معدلات التوظف والإنتاجية، ويزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تدريجياً حتى يصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط.

أسئلة الفصل الثانى:

١- تكلم عن نظريات النمو الاقتصادى؟

٢- وضح ما تعرف عن نظريات التنمية الاقتصادية؟

٣- ماذا يقصد باستراتيجيات النمو التنمية الاقتصادية؟

٤- وضح نماذج النمو والتنمية الاقتصادية؟

الفصل الثالث: وسائل قياس النمو والتنمية الاقتصادية .

أهداف الفصل الثالث:

يكون الطالب بعد انتهاء الفصل الثالث قادرًا على أن:

١-يحدد الوسائل المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية.

٢- يوضح وسائل قياس النمو الاقتصادى.

مقدمة:

تعرضنا لمفهوم كلً من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية ، وهناك العديد من الكتاب، يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادى كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية ، إلا أن التقدم الاقتصادى يتناول الوسائل في سبيل تحقيق أحسن الأهداف وهو ما يعنى تحسين استخدام وسائل الانتاج. وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى ، فإنها كثيراً ما تستخدم كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة .

وفيما يلى ما يهمنا هو الوسيلة التى عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية ، أى ما هى الوسائل التى يمكن

عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟ فهناك ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية والتى تتمثل في:

- معايير الدخل. -المعايير الاجتماعية. -المعايير الهيكلية.

أولاً : معايير الدخل:

تَعتبر معايير الدخل التى سيتم مناقشتها أن الدخل هو المؤشر الأساسى الذى يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادى ، ولابد من التنبيه في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقى والاتفاق على البنود التى تحسب ضمن إجمالى الناتج القومى ، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل ، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقة من الأمور التى يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات ، وتنطوى معايير الدخل على أربعة معايير فرعية ، وهى:

١- معيار الدخل القومى الكلى :

يتقرح الاقتصادى ميد "Meade" أنه يمكن قياس النمو الاقتصادى بالتعرف على الدخل القومى الكلى ، وليس بالإعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أن هذا المقياس لم يقابل فى الأوساط الاقتصادية بالتأييد ، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدى إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية. فزيادة الدخل لا تعنى نمواً اقتصادياً عندما

يزداد السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومى لا تعنى تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان . كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

٢- معيار الدخل القومى الكلى المتوقع:

يتقرح البعض قياس النمو الاقتصادى على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلى ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنه غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقنى ،فى هذه الحالة يوصى بعض الاقتصاديين أن تؤخذ فى الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل ، غير أن هذاالمعيار توجه إليه نفس المأخذ التى توجه للمعيار السابق ، فضلاً عن صعوبة تقدير وقياس تلك الثروات الكامنة أو المتوقعة فى المستقبل .

٣- معيار متوسط الدخل الحقيقى:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادى فى معظم دول العالم ، إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التى تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقى للفرد ، من بين هذه الصعاب : إن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك فى صحته ودقته ، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التى يحسب على أساسها.

وقضية أخرى، هى هل نقسم إجمالى الدخل القومى على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين دون غيرهم . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحى الاستهلاك ، وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحى الإنتاج ، ويعتقد الاقتصادى كندلبرجر أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة أى إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق ، وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل ، بإعتباره المعيار الذى يجب الأخذ به لأن الهدف النهائى من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية.

ويقاس النمو الاقتصادى مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية :

معدل النمو = (الدخل الحقيقى فى الفترة الحالية – الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة) / الدخل الحقيقى فى الفترة السابقة) × ١٠٠.

فإذا فرضنا أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى بلد ما كان ١٠٠٠دولار فى عام ٢٠٠٥م ارتفع إلى ١٢٠٠ دولار فى عام ٢٠٠٦م فإن معدل النمو فى هذا البلد ={ (١٢٠٠– ١٠٠٠) / ١٠٠٠} ×١٠٠ =(١٠٠٠/٢٠٠)×١٠٠ =(٥/١) ×١٠٠=٢٠%.

أى أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقى زاد بمعدل ٢٠% ، إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو فى الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ، ولا يصلح لقياس متوسط معدل النمو المركب ، فإذا كان

متوسط الدخل الحقيقى عام ١٩٩٥ =ل٠، ثم بلغ فى العام العاشر ٢٠٠٤م ل١ ، فيمكن حساب معدل النمو السنوى المركب (م) بالطريقة التالية :

$$ل_1 = ل_0 (1 + م)^{10}$$

ودون التقييد بفترة زمنية معينة:

$$ل_ن = ل_0 (1 + م\ س)^ن$$

$$(١ + م\ س)^ن = ل_ن / ل_0$$

$$إذن\ \ ١ + م\ س = \sqrt[ن]{(ل_ن / ل_0)}$$

$$م\ س = \{\sqrt[ن]{(ل_ن / ل_0)}\} - ١$$

٤- معادلة سنجر للنمو الاقتصادى:

وضح الاقتصادى سنجر معادلة للنمو الاقتصادى فى عام ١٩٥٢م ، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التى قام بها فى هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود – دومار ، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها لثلاثة عوامل هى :

– معدل الادخار الصافى . –إنتاجية رأس المال. –معدل نمو السكان.

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتى:

$$D = SP - R$$

حيث أن :

D: هى معدل النمو السنوى لدخل الفرد ، S هى معدل الادخار الصافى ، P هى إنتاجية رأس المال ، R: هى معدل نمو السكان السنوى .

إذن معدل النمو السنوى لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافى إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان.

وقد أورد سنجر قيماً عددية لهذه المتغيرات إذ افترض أن:

معدل الادخار الصافى (S) = ٦% من الدخل القومى ، وأن إنتاجية الاستثمارات الجديدة (P) =٠,٢% وأن معدل النمو السنوى للسكان = ١,٢٥% .

إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات:

أ- أن نسبة الادخار الصافى من الدخل القومى ٦% تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما فى الوقت الحاضر فإن الدول النامية فى مقدورها ادخار نسبة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما فى الوقت الحاضر فإن الدول النامية فى مقدورها ادخار نسبة أكبر.

ب- قدر سنجر معدل النمو السكانى ١,٢٥%، وهذا الرقم أقل كثيراً من المعدلات السائدة فى الدول النامية حالياً ، إذ تقدر بحوالى ٢,٣% فى الدول النامية عامةً ، ١,٨% فى مصر .

ج- قدر سنجر إنتاجية الاستثمارات السائدة بحوالى٠,٢% وهى نسبة منخفضة ، وتقل كثيراً عن المحقق فى معظم الدول النامية، ولقد قام احد الباحثين بتقديرها فى مصر وتركيا بما يعادل ٠,٦% .

وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوى لدخل الفرد فى الدول النامية طبقاً لتقدير سنجر:

معدل النمو السنوى لدخل الفرد= (٠,٢ × ٠,٦)- ١,٢٥ =-٠,٠٥% ،وهذا يعنى أن الدول النامية تحقق معدلاً سالباً للنمو بمقدار -٠,٠٥%

أما فى مصر وطبقاً للتعديلات المقترحة فإننا نجد أن :

بافتراض أن معدل الادخار الصافى =١٢% ، ومعدل النمو السكانى ١,٨% ، وأن إنتاجية الاستثمارات =٠,٤ فى عام ١٩٩٠م.

معدل النمو السنوى لدخل الفرد = (١٢×-٠,٤)- ١,٨=٣% سنوياً. ويزيد هذا المعدل حالياً ، إذ يقدر بحوالى ٤,٥% سنوياً صفى عام ٢٠٠٥م.

<u>ثانياً: المعايير الاجتماعية:</u>

يقصد بها عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التى تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يحدث بها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والجانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب التى تعكس مستوى ، ومن ثم الجانب الاقتصادى ، ولاشك أن الدول النامية تعانى من نقص ملموس فى الخدمات الصحية ، وعدم

كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية ، ونقص الغذاء وغير ذلك من الجوانب الاخرى .

وتنقسم المعايير الاجتماعية هذه إلى نوعين من المعايير :إحداهما معايير فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة والأخرى معايير مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة، وسوف يتم تناول هذه المعايير ، وأهم المؤشرات الى تعبر عنها كما يلى:

أ- المعايير الصحية:

من أهم المؤشرات التى تستخدم لقياس مدى التقدم الصحى بالمجتمع ما يلى:

أ- عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل الف طفل من السكان (معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة –معدل الوفيات من الأطفال الرضع "أقل من سنة ") فارتفاع معدل الوفيات يعنى عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية ، وكل هذه من صفات التخلف.

ب- معدل توقع الحياة عند الميلاد ،أى متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادى ، وكلما انخفض دل ذلك على درجة التخلف الاقتصادى .

ج- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب ، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا.

٢- المعايير التعليمية:

سبق أن رأينا أهمية التعليم واثره الواضح على جانبى الإنتاج والاستهلاك ، وأكدنا على أن هناك إجماع على أن الانفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً وأن هذا الضرب من الاستثمار – الاستثمار البشرى– يحق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل.

ومن أهم المؤشرات التى تستخدم فى التعرف على المستوى التعليمى والثقافى بالمجتمع ما يلى:

أ– نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

ب– نسبة المسجلين فى مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.

ج– نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالى الناتج المحلى ، وكذلك غلى إجمالى الإنفاق الحكومى.

وتشير الاحصاءات حول نسبة المتعلمين ونسبة المقيدين فى كل من التعليم الابتدائى والثانوى منخفضة نسبياً فى الدول النامية ، مقارنة بمثيلاتها فى الدول المتقدمة ، إلا أننا نلاحظ تحسن هذه النسب فى السنوات الأخيرة فى الدول النامية بدأت تهتم بالتعليم وتوليه اهتماماً كبيراً.

٣– معايير التغذية:

سبق ورأينا أن عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسى لسكانها ، مما يؤدى إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ، ومن ثم

، انخفاض مستويات الدخول فيها . ومن أهم المؤشرات التى تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلى:

أ- متوسط نصيب الفرد اليوومى من السعرات الحرارية .

ب- نسبة النصيب الفعلى من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

يتضح من احصاءات الدول النامية انخفاض كل من متوسط نصيب الفرد اليومى من السعرات الحرارية والنسب المئوية من المتطلبات الضرورية فى العديد من الدول النامية مثل غانا والهند والسودان ، وإن نجحت بعض الدول النامية مثل مصر والأردن فى تحقيق معدلات مرتفعة ، ولكن تعانى الدولتين من مشكلة سوء توزيع الدخل، وما يترتب على ذلك من سوء توزيع الغذاء.

٤- معيار نوعية الحياة المادية:

رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية وهى جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها .أما ما نحن بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية ، والذى وضعه مجلس أعالى البحار بواشنطن عام ١٩٧٧م ، فهو معيار اجتماعى مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ، ولذا ، فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية ، ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هى :

أ- توقع الحياة عند الميلاد (مؤشر صحى للكبار).

ب- معدل الوفيات بين الأطفال (مؤشر صحى للصغار).

ج- معرفة القراءة والكتابة (مؤشر تعليمى).

ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية:

١- يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها.

أسئلة الفصل الثالث:

١-حدد الوسائل المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية؟

٢- وضح وسائل قياس النمو الاقتصادى؟

٣-إذا توافرت لديك البيانات التالية عن اقتصاد دولة ما في سنة معينة :

- **الدخل القومى النقدى = ١٠٠٠ مليون جنية.**
- **مستوى الادخار = ٢٠٠ مليون جنية.**
- **إنتاجية الوحدة من رأس المال = ٤/١**

المطلوب :

أ: حساب معدل نمو الدخل الومى الحقيقى للدولة خلال هذا العام .

ب- حساب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى ، بافتراض أن معدل نمو السكان خلال نفس العام قدر بحوالى ٢%.

بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها حدد أثر كل مما يلى على معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى معلقاً على ما توصلت إليه من نتائج:

- **زيادة مستوى الادخار إلى ٢٥ مليون جنيه .**
- **زيادة انتاجية رأس المال إلى ٢/١.**

الفصل الرابع: " مصادر تمويل التنمية الاقتصادية "

أهداف الفصل الرابع:

يكون الطالب فى نهاية هذا الفصل قادر على أن:

١- يحدد مصادر التمويل الداخلى والخارجى.

٢- يوضح المصادر التقليدية للتمويل الداخلى .

٣- يذكر وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية.

٤- يضح عوائق مصادر التمويل في الدول النامية.

٥- يدرك الإجراءات اللازمة لتحفيز مصادر التمويل في الدول النامية.

مقدمة:

من المعلوم أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يأتي سوى من مصدرين، الأول داخلي على شكل مدخرات أو على شكل ما نسميه ((التمويل بالعجز))، والثاني خارجي على شكل قروض ومساعدات واستثمارات أجنبية مباشرة، ولابد من التأكيد عن أهمية المصدر الخارجي لأن المصادر الداخلية غير كافية، كما تشير التجربة التاريخية لكافة الدول، خصوصاً في المراحل الأولى للتنمية، وعليه فإن اللجوء إلى مصادر خارجية ضرورة حتمية بالرغم من كل الآثار السيئة التي قد تنتج عنها .

أولاً: مصادر التمويل الداخلي:

يمكن تمويل عملية التنمية الاقتصادية داخلياً من خلال طريقتين :الأولى هى طريق الفائض الاقتصادي، الثانية هى الطريق التقليدي للتمويل (الادخار).

١- التمويل باستخدام الفائض الاقتصادى:

في الإطار العام يمكن التمييز بين نوعين من الفائض هما:

❖**الفائض الاقتصادي الفعلي : يقصد به الفرق بين الناتج القومي الجاري والاستهلاك الجاري، وهو بذلك يتطابق مع مفهوم الادخار التقليدي.**

❖**الفائض الاقتصادي الاحتمالي : وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن انتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً، هذا الفائض هو الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغيرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ومن زيادة الإنتاجية ومن إعادة توزيع الدخل، وهو الفائض الذي نقصده كممول لعملية التنمية الاقتصادية. إن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي لا تكون إلا في القضاء على الهدر الموجود في الاقتصادي القومي والناشئ من عدم استغلال الطاقات المتاحة، هذا و بشكل موجز وعام يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي في القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي:**

أ- في القطاع الزراعي:

إنه من المؤكد أن تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن ا تأمينه دون مساهمة القطاع الزراعي عن طريق الفائض فيه، ولقد دلت تجارب كافة انحاء العالم الذي تقدم من أوروبا القرن الثامن عشر حتى اليابان والاتحاد السوفيتي بعد ذلك، أن الزراعة لعبت دوراً حاسماً في تمويل التنمية الاقتصادية أو على الأصح في تمويل التصنيع والتحديث عموماً. إن الزراعة وحدها القادرة على خلق الفائض الاقتصادي وتحقيق اقتطاع عيني يذهب للتنمية وذلك عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار قليلة وبيعها داخل البلد أو خارجه بأسعار عالية أو عن طريق فرض ضرائب على الإنتاج والأراضي.

ب-في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات:

يمكن كذلك زيادة الفائض الاقتصادي اللازم لتمويل التنمية في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات الاقتصادية ففي القطاع الصناعي **مثلاً عن طريق زيادة إنتاجية هذا القطاع وتخفيض الهدر فيه، حيث أن الكثير من المشاريع الصناعية التي أقيمت في الدول المتخلفة لم تحقق أي عائد اقتصادي يذكر وذلك لأنها لم تعتمد عند اختيارها الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية. كذلك الحال في** باقي القطاعات **الخدمية فإن التخلص من الهدر والفساد هو طريق الحصول على فائض اقتصادي فيها.**

ثانياً: المصادر التقليدية للتمويل الداخلي (الادخار):

•هناك مصادر تمويل تقليدية داخلية (الادخار) ومصادر تمويل تقليدية خارجية (العالم الأجنبي)، لكنه من المؤكد أن العبء الأكبر في تمويل التنمية الاقتصادية يقع على عاتق المصادر الداخلية المتمثلة في الادخار.

•إن التنمية الاقتصادية لا تحتاج إلى أموال داخلية فقط وإنما إلى قطع أجنبي ومستلزمات أخرى لا تأتي إلا من مصادر خارجية.

•الادخار في معناه الواسع هو الجزء من الإنتاج الذي لا يستهلك وهذا يعني أنه كلما انخفض الاستهلاك فسوف يزداد الادخار بالضرورة، لكن زيادة الاستهلاك ليست بالضرورة على حساب الادخار بل يمكن زيادة الاستهلاك والادخار معاً.
•يمكن القول في إمكانية زيادة الادخار عن طريق زيادة الدخل وليس بالضرورة عن طريق تخفيف الاستهلاك وعادة فإن الحصول على الادخار في المرحلة الأولى يتطلب تخفيض الاستهلاك من أجل تكوين رأس المال الذي يمكن في المراحل اللاحقة من زيادة الدخل القومي.

أ- مصادر الادخار الداخلي :

تختلف مصادر الادخار الداخلي حسب طبيعة النظام الاقتصادي وحسب السياسة الاقتصادية المتبعة كما تختلف تبعاً للمستوى المعيشي للسكان وللتطور الاقتصادي لكنها بشكل عام تقسم إلى نوعين: ادخار خاص وادخار عام.

☒ **الادخار الخاص :** هو ادخار اقتصادي يقبل عليه الأفراد والمشروعات عن رضي واختبار وفي مختلف الفعاليات الاقتصادية ويمكن أن ينقسم الى:

-ادخار القطاع العائلي (للأفراد):

وهو الفرق بين دخول الافراد وانفاقهم الخاص على الاستهلاك ، ويمكن أن يأخذ عدة أشكال منها البسيط مثل: شراء أهل الريف للحيوانات، وهناك الأشكال الأكثر تطوراً مثل: الادخار في صناديق توفير البريد وشراء شهادات الاستثمار. المشكلة الأساسية في مدخرات الأفراد في الدول المتخلفة أنها متخلفة بحيث لا تساهم في استثمارات البنية الاقتصادية ذلك أن جزء كبير من هذه الادخارات يأخذ شكل الاكتناز أو شراء الأراضي والعقارات أو المضاربة بالعملات الأجنبية، أي أنه بصفة عامة فإن مقدار الادخار الفردية ضعف جداً في الدول المتخلفة.

-ادخار قطاع الأعمال :

وينقسم قطاع الأعمال إلى قسمين : قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام والادخار في هذين القطاعين هو مقدار الأرباح التي تخصص إلى التوسع في القطاع نفسه أو إلى التثمير في قطاعات أخرى منتجة، ويمكن التأكد على أن ادخار قطاع الأعمال بشقيه الخاص او العام (الحكومي) ضعيف بسبب ضعف الأرباح الناتجة من تدني القطاع الرأسمالي المنتج في الدول المتخلفة.

- **الادخار العام :هو ادخار اجباري تحققه الدولة التي يناط بها عادة مسألة تأمين التمويل في الدول المتخلفة حيث الادخار الخاص ضعيف وحيث أنها المسؤولة عن عملية التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، ويكاد يجمع الاقتصاديون اليوم أن**

الدولة وحدها القادرة على تأمين الأموال اللازمة لتنفذ خطط التنمية. إن نجاح الدولة في أداء مهامها التنموية يتوقف على مدى قدرتها على تنفيذ خطط التنمية وهذا يفترض أولاً معرفة المشاريع المنتجة وتحديد أولويات الاستثمار تبعاً لذلك ويفترض قدرتها على تقليص الانفاق غير المنتج.

يعتبر الادخار العام حصيلة الفرق بين العائدات الحكومة المختلفة من أرباح وضرائب واصدار وإنفاقها العام : لذلك فإن هذا الادخار يمكن أن يقسم إلى ضرائب وقروض واصدار نقدي.

١ –الضرائب:

–أي التي تفرضها الدولة على الافراد وقد تكون بشكل مباشر فتسمى (ضرائب مباشرة) أو بشكل غير مباشر على السلع و الخدمات فتسمى (ضرائب غير مباشرة) لكنها في كلا الحالتين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون قسرية

توضع بواسطة الدولة، ومن الملاحظ أن تخلف الأجهزة الضريبية في الدول المتخلفة يجعل حصيلة هذه الضرائب ضعيفة وبعيدة عن العدالة لأن المهمة الأساسية للضرائب بالإضافة إلى كونها مصدراً من مصادر التمويل هي تحقيق العدالة الاجتماعية.

–مما هو معلوم أن الدول المتخلفة عموماً، تتميز بانخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي، كما أن الدول المتخلفة تعتمد بصورة أساسية على الضرائب غير المباشرة مما يجعل ادعاءها بالسعي نحو العدالة والاشتراكية هراء لا يمكن تأكيده.

٢-القروض:

حيث تلجأ الدولة كذلك إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض والتي يمكن أن تكون اختيارية مثل : شهادات الاستثمار أو الأسهم التي تطرحها الدولة والتي تسمح للأفراد بشرائها حسب رغباتهم ، وتقوم هي بالترويج لها وحث المواطنين عليها ، ويمكن أن تكون اجبارية وترغم الدولة عليها بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد، ومختلف أنواع التأمينات الاجتماعية في الدول المتخلفة يمكن أن يشكل مصدراً أساسياً لتأمين الأموال اللازمة للتمويل

٣- الإصدار النقدي:

أو ما يسمى ((بالتمويل بالعجز)) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق اصدار نقود جديدة مما يؤمن الأموال اللازمة للتمويل والحقيقة أنه لم يلق موضوع جدلاً في الاقتصاد مثلما لقي هذا الموضوع، ففي حين يعتبره البعض مفيداً ومصدراً لتأمين السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يخلق انتاجاً إضافياً يؤدي إلى امتصاص الزيادة النقدية ، بالتالي لن يكون لهذا الإصدار اثر سلبي على التنمية أو على الأسعار، يؤكد البعض الآخر أن الإصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الاقتصادي بسبب ما يحدثه من اختلال في التوازن بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج.

ب- وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية:

الادخار ضعيف في الدول المتخلفة بشكل عام، لذا لابد من توجيه الأنظار إلى بعض الوسائل التي تمكن من زيادته ومن توظيفه بما يخدم التنمية الاقتصادي من هذه الوسائل:

❖الاهتمام بالإنتاجية وتحقيق تقدم فيها كي ينعكس ذلك على الدخل العائد للأفراد فيمكنهم من الادخار.

❖إعادة توزيع الدخل كي تشبع الحاجات الأفراد الأساسية من ناحية وكي يقطع الطرق على الاستهلاك البذخي والكمالي عند الرأسمالين والطفيلين من ناحية أخرى.

❖تعميم الادخار ونشره وتطوير أقنيته والتوسع في أنظمة التأمينات الاجتماعية والتقاعد والادخار الجماعي.

❖تخفيض إنفاق الدولة على الإدارة وتوفير هذه الأموال كي توظف في القطاعات الاقتصادية المنتجة مباشرة.

❖باعتبار أن جزءاً هام من الادخار يأتي من أرباح القطاع العام لذا يجب البحث عن كيفية زيادة الأرباح عن طريق تحسين الإنتاجية ومحاربة الاسراف والضياع والهدر ووضع معايير للإدارة بشكل عام.

❖اعتماد سياسية سعرية ملائمة، ترفع على أساسها أسعار المنتجات الكمالية التي يراد تقليل استهلاكها وتخفض بها أسعار المنتجات الأساسية.

٢- مصادر التمويل الخارجي:

صحيح أن المصادر الداخلية للتمويل تعتبر المصادر الحاسمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية نظراً لدورها الهام في تخفيض الاستهلاك وترشيده وتكوين الفائض الرأسمالي دون تبعية بالضرورة إلى الخارج، لكن هذا لا يعني عدم حيوية التمويل الخارجي ووجوب تقدير كميته ودراسة أنواعه، ثم التعرض سريعاً إلى مشاكله وهي المهام التي سوف ندرسها في الفقرات التالي:

أ- أهمية التمويل الخارجي:

تعود أهمية التمويل الخارجي إلى سببين : الأول هو عدم كفاية التمويل الداخلي والثاني الحاجة إلى السلع والتجهيزات الأجنبية .

❖عدم كفاية التمويل الداخلي :إن التمويل الداخلي حالياً في الدول المتخلفة عاجز عن تأمين الأموال اللازمة لتنفذ خطط التنمية ، نتيجة لانخفاض المدخرات الوطنية من ناحية والحاجة الماسة لهذه المدخرات من ناحية أخرى ، ولا سيما في المراحل الأولى للتنمية هذا ولقد اعتمدت أغلب دول العالم على مصادر خارجية في السنوات الأولى من إقلاعها الاقتصادي والاجتماعي.

❖الحاجة إلى سلع وتجهيزات رأسمالية أجنبية : حتى وان كانت الدول المتخلفة تملك كفاية في رؤوس الأموال المحلية فإنها ستكون بحاجة إلى الصرف الأجنبي لتأمين الواردات الضرورية للتنمية الاقتصادية لاسيما وأن العملية التنموية بحاجة إلى معدات وتجهيزات رأسمالية أجنبية لا يمكن الحصول عليها برأس مال محلي

فقط.

ب: أنواع مصادر التمويل الخارجي:

تتخذ الأموال الأجنبية مصدراً مختلفة عند تحويلها إلى الدول المتخلفة وتختلف بالتالي الآثار السلبية والايجابية لهذه الأموال على هذه الدول كما تختلف هذه الآثار حسب طبيعة الدول المتقدمة ، ومما إذا كانت دولاً رأسمالية أم دولاً اشتراكية وأهم صور الأموال المحولة هي التالية :

✓الهبات والمنح : وهي الأموال المقدمة من الدول الأجنبية أو الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول المتخلفة وتكون عادة دون مقابل لذا لا تحمل هذه الهبات والمنح أي أعباء على الدول المتخلفة في المستقبل بعكس ما سنرى في حالة القروض والاستثمارات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة. وفي الحقيقة فإن الهبات والمنح لا تعطى ما يمس الاستقلال السياسي للدول المتخلفة بحيث تتدخل الدول المتقدمة بالشؤون الداخلية للدول المتخلفة وتطالبها في تسهيلات سياسية وقواعد عسكرية في أبسط الأحوال.

✓القروض:

-تقسم إلى ثلاث أنواع :إما أن تكون دولية أو حكومية أو خاصة، وهي أموال تقرضها هذه المحافل إلى الدول المتخلفة لقاء التزام هذه الأخيرة بدفع الأقساط والفوائد، وتكون ملكية المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض ملكية وطنية ليس للسلطات الأجنبية أيه علاقة بها.

-المهم أن القروض يجب أن يسبقها دراسة لإمكانية البلد المتخلف على سدادها والفوائد المترتبة من جرئها كما يجب أن تكون بغاية تمويل مشاريع منتجة ، كي يمكن تسديدها عن طريق عوائد تلك المشاريع ، واخيراً فإنه يجب البحث عن القروض السهلة التي تكون فوائدها قليلة وشروط دفعها معقولة ولا يترتب عليها أيه التزامات سياسية أخرى، لذا يجب أخذها إن أمكن من الدول الاشتراكية أو المؤسسات الدولية .

✓الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

-هي الأموال الأجنبية (حكومات أو شركات أو افراد) التي تنساب إلى داخل الدول المتخلفة بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الأجنبية وتأخذ عوائدها بعد دفع نسبة هذه العوائد وضمن شروط يتفق عليها إلى الدولة الوطنية.

-النسبة العظمى من هذه الاستثمارات تنفذ عادة من قبل شركات متعددة الجنسيات، بالتالى فإنها غالباً ما تكون في مواقع أقوى من ذلك الذي تتمتع به الحكومات الوطنية.

-إن الاقتصادين المؤيدين لهذا النوع من الاستثمارات يعزون أفضليتها إلى كونها تعتمد على معايير الربح بالتالي تنتقى من قبل الشركات التي تنفذها على هذا الأساس وهي تختلف بهذا عن الاستثمارات الوطنية التي لا تأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار.

ثالثاً: عوائق مصادر التمويل في الدول النامية:

سبق وأشرنا إلي أن أهم عوائق إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل، إلى جانب الإدارة الاقتصادية غير الكفؤة للموارد المتاحة. وسوف نبرز عوائق مصادر التمويل المحلية والأجنبية، كما يلي:

(أ)- عوائق مصادر التمويل المحلية:

١- الادخار العائلي: نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

- **انخفاض الدخول:** بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: ٤٠٠ دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: ٣٠٠ دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات.
- أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.
- عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.
- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

٢- ادخار قطاع الأعمال: وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع

العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

٣- ادخار القطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولة قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- **ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.**
- **اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة).**
- **عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.**
- **انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.**

٤- عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:

- **فقدان الثقة في البنوك وبالتالي اللجوء للاكتناز.**
- **الابتعاد عن المنافسة والمحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.**
- **ضيق أسواق الأوراق المالية.**
- **هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.**

(ب)- عوائق مصادر التمويل الأجنبية:

من أبرز ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العوائق التي تواجه توفير التمويل الأجنبي ونفور رؤوس الأموال الأجنبية، ونذكر منها:

١- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.

٢- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.

٣- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.

٤- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.

٥- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

٦- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

٧- زيادة حجم المديونية الخارجية للبلدان النامية فيما يخص القروض الأجنبية.

ولا مفر هنا من الحديث عن مشكلة المديونية في الول النامية، فالمديونية محصلة للاقتراض وأي مجتمع يلجأ للقروض لتمويل التنمية أو لمقابله احتياجات تأهيل البنية التحتية. ومعروف أن معظم الدول النامية تعانى من تفاقم مشكلة المديونية والتى يرجع المختصون أسبابها إلى سوء استخدام . ويشار فى هذا الشأن إلى أن بعض الدول تعانى من التغيرات العالمية كانخفاض أسعار الخامات

الأولية وارتفاع أسعار الواردات مما أدى إلى الضغط على موازين التجارة بها وعدم توافر الأموال اللازمة لسداد المديونيات وفوائدها وستظل هذه المشكلة قائمة حيث تستمر الدول النامية فى الحصول على قروض جديدة لمقابله احتياجاتها للنقد الأجنبي وأيضا لاستخدامها فى سداد ديون سابقة.

إن حل مشكلة المديونية رهن فى المقام الأول بالاعتماد على الذات ولو جزئيا من خلال إصلاح اقتصادى حقيقى ينبع من رغبة صادقة للنهوض بأحوال الجزء الأعظم من الشعب وليس لحساب فئة محددة الذين ليس لهم سوى البحث عن المكاسب دون النظر إلى حق المجتمع... الأمر الذي يتطلب تعديل السياسات النقدية والتجارية بحيث تستخدم الدين الخارجى لتعزيز الادخار المحلى لتمويل الاستثمار... مع الحد من هروب رؤوس الأموال الى الخارج ، إن علاج الاختلالات الهيكلية فى اقتصاد أى دولة عامل هام للحد من سياسة الاقتراض .

ولا يعنى ذلك رفض للاقتراض من الخارج تماما، فالاقتراض الخارجى يمكن أن يلعب دورا فى تحقيق مواءمة فى الاقتصاد، فعندما يتم الاقتراض الخارجى بإتباع سياسة محددة للاستثمار فحواها سد الفجوة بين الاستثمار المستهدف والادخار المحلى يحقق معدلات أسرع للنمو . كما تستخدم القروض للتغلب على الصدمات المؤقتة بدون تقويض برنامج الإصلاح الهيكلى . وهذا لم يحدث فى الكثير من دول العالم الثالث فلم تكن هناك محاولة لرسم سياسة سليمة للاقتراض الخارجى وفق احتياجات التنمية الحقيقة وتمشيا مع قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها الخارجية فى الوقت الذى لا يحقق الناتج القومى المعدلات القادرة على سداد المديونيات بمعنى أن هناك تراكم فى المديونية الخارجية دون نمو مماثل فى القدرة على الوفاء به.

إن الاقتراض من الخارج سيظل سيفا مسلطا على الأداء الاقتصادى لأى دولة إلا إذا نجحت فى أن تضع سياسة اقتصادية محددة يكون التصدير من أهم ملامحها فالتصدير قاطرة النمو لكونه يعمل على زيادة إنتاجية العمل والتوسع فى الإنتاج وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بالإضافة إلى أن يكون للحكومة دور فعال فى مختلف السياسات الأخرى خاصة النقدية التى تشجع على الادخار وفى ظل توسع نقدى معتدل يساعد على التضخم ولا يؤدى إلى الركود مع خلق روابط قوية مع باقى السياسات الاقتصادية بالقدر الذى يزيد من الطلب الفعال ، وفى ظل سياسة تحريرية تحافظ على حق المستهلك كما هو الحق الممنوح للصناعات الوطنية.

- **كيفية سداد المديونيات :**

الديون الدولية احدي أهم أسباب التبعية والتخلف وعدم الاستقرار فهي تمثل مشكلات تعجز اقتصاديات الدول المدينة علي تجاوزها والحد من أثارها السلبية. ولكن كيف يمكن معالجة مديونيات الدول المتعسرة في السداد ؟ والواقع أن معالجة مديونيات الدول المتعسرة في السداد يتم من خلال نادي باريس للديون الرسمية ونادي لندن للديون التجارية .

نادي باريس للديون الرسمية : يمثل نادي باريس مجموعة حكومية تعقد اجتماعات مستمرة لإعادة التفاوض بشأن الديون الرسمية للدول المتعسرة عن السداد ويضم في عضويته الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية وبعض الدول الدائنة .

ويتولي نادي باريس التفاوض في إعادة جدولة أصول القروض أو الفوائد أو كليهما . وعادةً ما يمنح النادي فترة سماح لدمج المستحقات تتراوح مدتها من

عام إلي عام ونصف العام وقد يقوم بمنح مدد أطول في نطاق نظام الجدولة المتعددة السنوات.

وعندما يتم الاتفاق علي الشروط العامة للجدولة لكل الدول الدائنة لبلد معين فإن المفاوضات الثنائية لكل دولة دائنة مع الدول المدينة هي التي تحدد مبلغ الدين المعاد جدولته ومعدل الفوائد المفروضة علي هذا الدين. ويتم التفاوض مع الدول المدينة من خلال نادي باريس بعد تسوية أوضاعها الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي الذي يكون الاتفاق معه مدخل لحل مشاكل الدول المدينة مع قضايا المديونية .

نادي لندن للديون التجارية : يضم نادي لندن مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام. وعند كل جلسة مفاوضات تشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة (تحدد العضوية فيها بقدر ما لهذه البنوك من ديون) وعدد من الدول الدائنة .

وينظر نادي لندن في أمور إعادة هيكلة الديون القائمة. وأيضا يقوم بتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة في الاستمرار في الدفع. ويطبق في هذه المفاوضات " نظام الجدولة المتعدد السنوات " بدلا من المفاوضات السنوية لفترات تتراوح من ثلاث إلي خمس سنوات والديون تحت هذا النظام تدفع علي فترات أطول نسبيا قد تصل إلي ١٢ عام.

ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول بمفاوضات تحت هذا النظام توصف بأنها بدأت تسلك الطريق السليم لخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين وفي نفس الوقت فأن هذه الدول مطالبة بالحصول علي دعم وشهادة من صندوق

النقد الدولي حيث يقوم الصندوق بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الاتفاق وحقوق الدائنين.

رابعاً: الإجراءات اللازمة لتحفيز مصادر التمويل في الدول النامية:

(أ)- إجراءات تحفيز مصادر التمويل المحلية:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشاكل في تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار بأنواعه المختلفة، وذلك من خلال:

١- مدخرات القطاع العائلي: ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي:

- **التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.**
- **تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.**
- **انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينة.**
- **توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.**
- **تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.**
- **زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار.**

٢- مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخراته على السياسة التبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

٣- المدخرات الإجبارية: يكون الادخار الحكومي من خلال فرض ضرائب ملائمة من خلال كفاءة الجهاز الضريبي ومنع التهرب الضريبي والزيادة من مستوى الإيرادات الجارية والتقليل من النفقات إلى جانب تحسين الكفاءة الاجتماعية للجهاز الحكومي. أما فيما يخص التمويل التضخمي فمن أجل تفادي مخاطره يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات مما يحول دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.

(ب)- إجراءات تحفيز مصادر التمويل الأجنبية:

يعد رأس المال الأجنبي عنصراً هاماً في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها، ومن هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض البنية التحتية وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى ضرورة توافر ما يلي:

- **البيئة السياسية والاستقرار السياسي.**
- **نظام سعر الصرف في البلد المضيف ومدي واقعيته.**
- **التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب وحكومة البلد المضيفة.**

أسئلة الفصل الرابع:

٦- حدد مصادر التمويل الداخلى والخارجى؟

٧-تكلم عن المصادر التقليدية للتمويل الداخلى ؟

٨-أذكر وسائل زيادة الادخار وكيفية توظيفه من أجل التنمية؟

٩-وضح عوائق مصادر التمويل في الدول النامية؟

١٠- ما هى الإجراءات اللازمة لتحفيز مصادر التمويل في الدول النامية؟

الفصل الخامس:
الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

أهداف الفصل الخامس:

يكون الطالب فى نهاية الفصل قادراً على أن:

١-يوضح بالتفصيل عن أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر؟

٢-يدرك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

٣-يشرح منافع وأضرار الاستثمار الأجنبي المباشر؟

مقدمة:

عموماً يعرف الاستثمار بمفهومه الاقتصادي، بانه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة او تجديدها. ويتبين من ذلك، انه هناك عدة مكونات للاستثمار منها تدفق الاموال التمويلية للمشاركة في نشاط اقتصادي بصورة كاملة أو تغيير أحدى مسارات الانتاج للمشاركة بالعملية الانتاجية بصورة جزئية، مع الاخذ بعين الاعتبار حجم العوائد من الاستثمار(الايرادات المتوقعة من الاستثمار خلال فترة زمنية محددة)، ومقدار المخاطرة(تأميم او مصادره)، الفترة الزمنية للاستثمار (عدد السنوات التي تقضيها الاصول المالية الداخلة في النشاط الاقتصادي).

بالنسبة لعنصر المخاطرة، هناك علاقة طردية بين المخاطرة وعائد الاستثمار. ويعد عنصر الفترة الزمنية أهم مكونات الاستثمار فحينما يفكر المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار، فأنه يفكر في عدد السنوات التي تقضيها الاصول المالية الداخلة في النشاط الاقتصادي، فتأثير الفترة الزمنية على توقعات المستثمرين تتبلور بالموازنة بين العائد الاستثماري الذي يوازن بين العائد والفترة الزمنية مع الاهتمام بعنصر المخاطرة. ومن هنا يجب التمييز بين الاستثمار والمضاربة ،استناداً الى العوامل المؤثرة على الاستثمار من جانب المخاطرة ،والفترة الزمنية والعائد . فجانب المخاطرة (أمكانية الخسارة) في الاستثمار اقل من المضاربة . في حين نجد أن الفترة الزمنية للمضاربة أسرع (أقصر) من فترة

الاستثمار، مع الاخذ بعين الاعتبار ارتفاع العائد من المضاربة مقارنة بالنسبة للاستثمار.

وابتداءً من النصف الثاني من القرن العشرين، أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار. وتتعدد أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحدداتها، كما تختلف النظرة إليها من حيث المنافع والأضرار المترتبة عليها.

أولاً : أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من انواع الاستثمارات والتى يمكن ذكر أهمها فيما يلى:

١- **الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي:** فالاستثمار الحقيقي (الاقتصادي) هو الاستثمار الذي يتم من خلال استخدام الاصول الانتاجية التي من شأنها زيادة السلع والخدمات، مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي الاجمالي. اما الاستثمار المالي هو الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة حقيقية في انتاج السلع والخدمات، وانما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الانتاج والاموال المستثمرة من مستثمر الى اخر.

٢- **استثمار خاص واستثمار عام (حكومي):** ويتمثل الاستثمار الخاص بما يقوم به الاف ا رد او الشركات او الهيئات الخاصة بعملية الاستثمار. اما الاستثمار العام فيتمثل برأس المال الذي تقوم به الحكومة او اي جهة ذات كيان عمومي

بتكوينه وتمويله، ويكون هذا التمويل اما من فائض الاي ا ردات او من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها الدولة.

٣- **الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي:** يعرف الاستثمار المحلي بانه الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على ارباحه مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات ويستوي في ذلك ان يكون محولا عن طريق القطاع العام او الخاص. اما الاستثمار الاجنبي فيعرف بانه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الاموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الارباح ، وتعظيم المنافع المتحققة نتيجة تلك الاستثمارات.

وبشكل عام أيضاً، تتعدد انواع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث هناك:

١- **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص:** يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص أساسا في الاستثمار في قطاع المنتجات الأولية بالدول النامية وخصوصا في القطاع النفطي، وقد حقق هذا الاستثمار أرباحا ضخمة نتيجة استن ا زف الموارد الطبيعية للدول النامية بأقل الأثمان.

٢- **الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي:** ظهر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة النزعة الوطنية وحركات الاستقلال التي سادت الدول النامية في أعقاب نيلها الاستقلال، ويعنى الاستثمار الثنائي مشاركة الدول النامية للمستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، أي أنه خليط من رأس المال المحلى ورأس المال الأجنبي، وهذا النوع من الاستثمارات

يقلل الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد الوطني بالقدر الذي يتحصل عليه المستثمر المحلى نتيجة مشاركته في المشروع.

٣-الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسية: تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من ٨٠ % من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية، مثل الحاسبات الالكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية، بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفى قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروبات الغازية وتنفيذ بعض مشروعات المرافق.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يشير التحليل الاقتصادي إلى وجود أنواع كثيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:

أ- **النوع حسب شكل التبعية للشركة الأم:** يمكن تقسيمه إلى ثلاث أشكال رئيسية :

- **النوع الأول:** يتميز هذا النمط من الاستثمار بتبعية اقتصادية كاملة للشركة الأم وخضوعها لحاجاتها، نظرا لأن كافة القرارات تتخذ من قبل هذه الشركة وتتجلى في ملكية المستثمر الأجنبي لرأس مال الشركة في البلد المضيف.

- **النوع الثاني:** هذا النوع يتمثل في إقامة الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج مواد مخصصة للبيع في سوق مغلقة في إطار البلد المضيف، وقد تكون للشركة فروع في بلدان مختلفة في العالم وتتصف

العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة الدولية، كما أن قرارات المقر الرئيسي تتحدد أساسا على ضوء ظروف السوق في البلد الذي يقيم فيه الفرع.

- **النوع الثالث:** هذا النوع من الاستثمارات يخدم السوق العالمية من خلال توريد المنتجات التي تنتجها الفروع وتقام هذه الفروع في مختلف البلدان حسب مبدأ أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة، وتتوحد الفروع ضمن مخطط هيكلي واحد يضم الشركة الأم.

ب-النوع حسب طبيعة الملكية: ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية:** هذا النوع من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا للشركات متعددة الجنسيات، ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع في الدول المضيفة على أن يقوم بالإشراف الكامل على سلسلة الحلقة الإنتاجية ويكون الفرع ملكا له بالكامل.
- **الاستثمارات الأجنبية المشتركة:** والمشاركة هنا لا تقتصر على رأس المال بل تمتد أيضا إلى الخبرة والإدارة وبراءة الاختراع والعلاقات التجارية،...ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة الكاملة عليه.

ج- النوع حسب الدوافع والمحفزات: وينقسم إلى :

- **البحث عن المصادر:** يهدف هذا النوع إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات

الزراعية، فضلا عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة مدربة.

- **البحث عن الأسواق:** يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية المجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- **البحث عن الكفاءة:** يحدث هذا النوع فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- **البحث عن أصول استراتيجية:** يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

ثانياً : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد بذلت الدول النامية مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات انتمائية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائيه كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق ٧٠%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية ، وهذا ما يدعونا للبحث عن المحددات التي يختار على أساسها المستثمر الأجنبي البلد المضيف. وعموما العوامل الرئيسية التي يعتمدها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة هي عوامل تتعلق بالجانبين السياسي (سياسات الدول المضيفة) والاقتصادي(المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة) لبلد ما.

وهذه العوامل تمثل محددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب، وذلك كما يلي :

(أ)- الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فمثلا حتى ولو كانت مردودية الاستثمار المتوقعة كبيرة فانه لا يتم في غيابه، ويمكن تقسيم هذا المحدد إلى العوامل الآتية :

١- **الاستقرار السياسي المحلي: ويتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف. ويرتبط كذلك بإيديولوجية الحكم الممارسة، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.**

٢- **المخاطر الإقليمية: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.**

٣- **العلاقات الدولية: وتتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج**

٤- **تحفيزية.**

٥- **بسبب قلة الخبرة وليس قلة الخبراء وكل دولة تعتقد خبرتها متكاملة.**

(ب)- الاستقرار الاقتصادي:

يأتي الاستقرار الاقتصادي في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي :

١- توازن الميزانية العامة:

تقوم الدول التي تعاني عجز في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول والاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا ويجعلنا نخلص إلى أنه كلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا كانت الموازنة العامة تعرف فائضا أو على الأقل توازنا كان هذا عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

٢- توازن ميزان المدفوعات:

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه ، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها: قيود وحقوق

جمركية عالية، مراقبة سعر الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها مما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- معدلات التضخم :

من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تأثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز ١٠ % ، فإذا بلغ ٣٠% أو ٤٠ % أو تجاوز ١٠٠ % سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الأجنبية أو المحلية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الأنشطة طويلة الأجل، فهناك ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالي ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدول المضيفة لذلك فهو يمثل مخاطر للمستثمرين.

٤- سعر الصرف:

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة فضلا على التقلبات الكبيرة في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى، كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة تستخدم برامج التثبيت الاقتصادي سعر الصرف كأداة تخلق

حافزا قويا لدى المؤسسات المحلية للاقتراض بالعملة الأجنبية بأسعار فائدة منخفضة ولدى المستثمرين الأجانب، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- معدل الفائدة:

إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية مقبولة بشكل معتدل تقترن بالزيادة في الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي وتؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى:

- هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع الاستثمارات كثيفة رأس المال.
- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية وهذا ما يولد ضغوطا على ميزان المدفوعات مما يساعد على الارتفاع في أسعار الصرف.

٦- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة:

تعتبر السياسات الاقتصادية نقطة هامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمثل الورقة الرابحة التي تحاول الدول المضيفة اللعب عليها وتتمثل في :

- **السياسات الاستثمارية:**

وتتمثل في وضوح وثبات قوانين الاستثمار، حيث عدم إصدار تشريعات موضوعها الاستثمار أو ترك النصوص الخاصة بهذا الموضوع موزعة بين أكثر من تشريع يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق

الاستقرار وتحقق لاستثماراته النمو بل تجعله يفتقد هذه النصوص من أساسها، وتتضمن السياسات الاستثمارية ضمنيا كونها محفزا هاما ومحددا رئيسيا لحركية الاستثمار، المرتبطة بالعملية الاستثمارية كما أن سهولة إجراءات الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تؤثر بشكل واضح في التوجهات الاستثمارية.

- **سياسة التجارة الخارجية:**

مع التوجه العالمي لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى في ظل تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية وبعد انتهاء جولة الاورغواي للمفاوضات التجارية وأنشاء المنظمة العالمية للتجارة في أبريل ١٩٩٥ ، أصبح إعفاء السلع وعوامل الإنتاج من الرسوم الجمركية والرسوم المختلفة والضرائب أمرا حتميا تفرضه هذه الاتفاقيات لمجموعات الدول وإلغاء القيود الجمركية لتفعيل الاستثمارات داخل البلد. نشير هنا إلى استثناء حول تطبيق تخفيضات جمركية، إذ أثبت تأثير هذا التخفيض على القطاعات الداخلية أو على ميزان المدفوعات، وتعتبر القيود غير الجمركية بمثابة هاجس مستمر لمسيرة التجارة الخارجية وبالتالي هاجس معيق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .

وذلك لاتسامها بعدم الشفافية والوضوح في أهدافها وإجراءات تطبيقها، وتصدر في الغالب في شكل قوانين وتشريعات وتصريحات تكون في بعض الأحيان مكتوبة وأحيانا تصدر في شكل تعليمات محددة لا يعرفها إلا المكلف بالتنفيذ، وتكون أحيانا أخرى في صورة تعليمات غير مكتوبة مثل : إجراءات التأخير على المنافذ الجمركية والتعسف في تطبيق الشروط الصحية والمعايير والمواصفات والمقاييس الفنية وهذا ما يصعب معالجتها وصعوبة التعرف عليها، وقد يعد هذا

من أثقل معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، حيث أنه عند تفحص تجربة بعض البلدان في إنشائها مناطق حرة أدى ذلك إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي بكثافة .

- **سياسة الضريبة:**

يعتبر المستوى الضريبي من المركبات الأساسية لمناخ أي استثمار، وتلعب الضريبة دوراً مهماً كأداة للتأثير على الميل الاستثماري ذلك أن زيادة الضرائب المباشرة نسبية كانت أم تصاعدية تؤدي إلى التخفيض من قيمة الاستثمار وبالأخص الاستثمارات الحديثة لما لها من تأثير على القدرات المالية للمستثمر، كما نجد أن الهيكل المالي للاستثمار ذو حساسية تجاه هيكل الضريبة على دخل الشركات، فإذا كانت معدلاتها مرتفعة أعتبر ذلك عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ ترهق هذه الأخيرة أرباح المستثمر الأجنبي.

تستعمل الضرائب في توجيه وتشجيع الاستثمارات ككل من خلال إعفاءات الضريبية الدائمة أو المؤقتة أومن خلال التخفيضات في قيمها وذلك من أجل تحديد فروع النشاط أو الترقية وتكثيف فروع قائمة تماشيا مع السياسة الاقتصادية. تعتبر الضريبة سلاحا ذو حدين فمن جهة تؤدي إلى جذب الاستثمار المباشر ومن جهة أخرى تفقد خزينة الدولة الكثير من الموارد.

- **السياسة التمويلية :**

تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين، اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل و يتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض و سرعة

انتقال الأموال، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة من خلال شراء الأسهم والسندات كطريقة للتمويل، وبالتالي فالدولة كلما كانت لها أكثر متاحات وطرق للتمويل كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

٧. التشريعات و الإطار القضائي :

يستدعي تفعيل الاستثمارات تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تخول للمستثمر حرية الاختيار و الملكية للمشاريع الاستثمارية، كما يقتضي سن الق وانين التجارية التي تتعلق بطبيعة و نطاق الاستثمارات و نظرا لأن جملة هذه الإجراءات القضائية تصدر من طرف الحكومة فقد يستدعي إقرارها وقتا طويلا، و قد أثبتت التجارب ضرورة وجود التزام سياسي من قبل الدولة بضرورة إتباع هذه التشريعات وإقرار مثل هذه القوانين لضمان أقل قدر من المعوقات للاستثمارات وتسريع الوقت في قيامه.

ثالثاً : منافع وأضرار الاستثمار الأجنبي المباشر:

اختلفت وجهات النظر بصدد الرؤية إلى هذه الآثار، فهنالك من ينظر إليها من زاوية تفاؤلية ايجابية(منافع) وهنالك من يملك تجاهها نظرة سلبية تشاؤمية (اضرار)، وذلك كما يلي:

(أ)- منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصادات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:

ـ حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فانه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع فان هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية.

وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر يمكن للبلدان المضيفة جذب التقنيات التكنولوجية الحديثة بوساطتها، مثل العقود الإدارية، والتراخيص وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمار المباشر يعد أكثر الطرق جدوى في جذب التكنولوجيا وبشكل خاص بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الصناعة الاستخراجية، هذا بالإضافة إلى تمكين البلد المضيف، بمساعدة الشركات متعددة الجنسية، من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا.

ـ تعاني البلدان النامية، عموما، من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها، إنها أصبحت غير قادرة على

تسديد فوائد الديون، فضلا، بالطبع، على أصل الديون. وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال بالاقتراض وبما يفاقم من أزمتها، فان الخيار الآخر المجدي لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن هذا الاستثمار يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركات الأم، وبما يؤدي إلى إنتاج مشترك بين البلد النامي والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالية ووفورات الحجم الكبير، الأمر الذي يفتح أمام البلدان النامية آفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها، بما في ذلك أسواق البلدان المتقدمة، وهذا ما يعد مصدرا للعملات الأجنبية الصعبة التي تكون البلدان النامية بأمس الحاجة إليها في تطبيق برامجها التنموية.

ـ يشكل الحصول على أقصى الأرباح، الهدف الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها. وعليه فإنها تنشط في هذا المجال من اجل تعظيم العوائد وتدنية التكاليف، لبلوغ هذا الهدف. إن ذلك ينعكس على البلدان المضيفة بالمنفعة، وذلك عن طريق إعادة استثمار أو توظيف قسم من هذه الأرباح داخل هذه البلدان، وبما يؤدي إلى تطوير المشاريع التي تقوم بها تلك الشركات الأجنبية، إضافة إلى إسهام ذلك في زيادة تكوين رأس المال على الصعيد المحلي، الأمر الذي يعزز من المقدرة التنافسية للاقتصادات المضيفة وشركاتها الوطنية.

ولا يقف الأمر عند الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية، إنما يتعداه إلى بناء البنية التحتية ، إذ تساعد الاستثمارات الأجنبية في تحديث وتطوير مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، فضلا

عن مشروعات الخدمات كالمساكن والمدارس والمستشفيات، وهذا ما يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي.

- تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار. وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة، علاوة على الإسهام في تحسين مستوى الأجور. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد فهذا الاستثمار يساعد كثيرا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية هذا، طبعا، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق تلك المنافع.

(ب)- أضرار الاستثمار الأجنبي المباشر:

وعلى النقيض من مؤيدي الاستثمار الأجنبي المباشر، فان هنالك قسما آخر من المنتقدين الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاهه فهؤلاء يرون إن الاستثمارات الأجنبية عبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها، أو بعبارة أخرى فإن المستثمر الأجنبي، من وجهة نظرهم، ممثلا بهذه الشركات يأخذ أكثر مما يعطي. وتأتي في مقدمة تبريراتهم مسألة السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني. فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فان صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه.

وتميل هذه الشركات إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني، ولا يقف الأمر عند حد دعم حكوماتها لها، حيث يمكن لها أن تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل إلى بلد آخر، أو تخلق قدرات موازية في البلدان المجاورة للبلد المعني، أو تبطئ توسع الإنتاج في بلد ما لصالح توسيعه في بلد آخر. كذلك يمكن للشركات المذكورة أن تناور وتتفادى الضوابط التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاجية معينة، طالما أن نشاطها يغطي وحدات عديدة من الاقتصاد القومي.

إذا تتمتع الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية، وهي قادرة على الهروب من الخضوع للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو قابلتها تشريعات قانونية جديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها. وإذا تم التركيز على الجانب الاقتصادي، فان المعارضين يطرحون جملة من الانتقادات والمساوئ التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر، لعل أبرزها ما يأتي:

ـ هنالك اعتمادا تاما على الخارج (المركز) في مجال التكنولوجيا. فالشركات الأم مالكة التكنولوجيا هي التي تفرض نوع التكنولوجيا المستخدمة من قبل المشاريع القائمة أو الشركات الفرعية، وفقا لاستراتيجيتها ومصلحتها. ومنطقيا فان اختيارها سيتركز على تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية يتطلب تطبيقها متابعة التطورات والمنجزات التكنولوجية أولا بأول، الأمر الذي يعني اعتمادا مستمرا ومتزايدا على استيراد التكنولوجيا، ومن ثم غلق الباب أمام تنمية قاعدة تكنولوجية محلية وشل حركة الإبداع والابتكار في البلد المضيف.

واستنادا إلى ما تقدم يرى منتقدو الاستثمار الأجنبي المباشر، إن مساهمته محدودة جدا في بناء رأس المال البشري، الذي يعد من أفضل أنواع الاستثمار، كما دلّت على ذلك بعض التجارب الدولية (مثل كوريا الجنوبية) ، فعلى الرغم من أن التعليم هو الركن الأساس في الاستثمار البشري، إلا أن تدريب الكوادر في الاختصاصات المختلفة في ميدان العمل هو الركن الآخر الهام في هذا النوع من الاستثمار، وإذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر غير معني بالركن الأول، فان دوره يكاد لا يذكر في تدريب الكوادر المحلية في البلد المضيف نتيجة لاستراتيجية التكنولوجيا الجاهزة المستوردة التي تنتهجها الشركات متعددة الجنسية.

ـ نادرا ما يؤدي نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليص خروج عوائد الاستثمار أو تدعيم نشوء رأس المال في البلد المضيف. فعلى الرغم من الكفاءة العالية للشركات متعددة الجنسية وفروعها في توليد الفائض المالي، وبما يبدو للوهلة الأولى على انه قاعدة لتوسيع إعادة الاستثمار في القطاعات المختلفة، وزيادة الإيرادات الحكومية (عبر الضرائب والمشاركة في الأرباح...)، إلا أن هذه الشركات تحظى (حتى في ظل سيطرة الدولة ومشاركتها في المشاريع المختلطة) بفرص متنوعة وبدائل، اغلبها مقنع وغير مباشر، لتسريب العوائد الاستثمارية وترحيلها خارج البلد النامي. فهنالك العديد من الفقرات التي تنطوي تحت مظهر " تكاليف " (Costs) لكنها تتضمن أرباحا فعلية، مثل نفقات الإدارة والمهارة التكنيكية، وتكاليف الرخص والماركات التجارية وبراءات الاختراع .

وخير دليل على خروج تلك الأرباح من عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الاقتصاد النامي، هو ما حصل في دول النمور الأسيوية. إذ أعطت الأرباح الهائلة التي تحققت خلال مدة قصيرة في أواخر القرن العشرين جراء هذا الاستثمار، انطباعا بازدهار اقتصادي واسع، ولكن ما حصل فعلا كان بخلاف ذلك، حيث جرى انسحاب سريع لرؤوس الأموال ولتلك الأرباح إلى خارج البلاد، فتمخض عن ذلك هزة اقتصادية عنيفة وأزمة مروعة في اقتصاديات النمور الواحدة تلو الأخرى، ومنها تايلاند، التي انهارت عملتها الوطنية واهتزت أركان البورصة فيها، وانسحب اليابانيون والمستثمرون الآخرون برؤوس أموالهم ليتركوا هذه البلدان فريسة أزمة مالية كبيرة وقاسية جدا. وبالطبع فان الفائز الأكبر من كل ذلك هي الشركات المستثمرة أما الخاسر الأساس فهو الاقتصاد الوطني التايلندي والدول الأخرى المماثلة ومجتمعاتها وشعوبها.

ـ هنالك أثرا ايجابيا مباشرا يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، ناجم عن تدفق رأس المال، والذي يعكسه ميزان العمليات الرأسمالية، كما قد يظهر هذا الأثر الايجابي من خلال المشاريع الاستثمارية الموجهة نحو التصدير. لكن هذا الأثر غالبا ما يكون محدودا، وبخاصة في البلدان النامية، مقارنة بالأثر السلبي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر، حينما ترفع الشركات متعددة الجنسية الاستيراد من السلع الوسيطة والخدمات المختلفة، وتقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم، بكل ما يتركه هذا التحويل العكسي للموارد من عجز مستديم في ميزان مدفوعات البلد المضيف.

ـ تمارس الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا قويا على توطين قوى الإنتاج في العالم ، نتيجة لما تمتلكه من قدرة فائقة في اختيار المكان المناسب لنشاطها وتوطين مشاريعها استنادا إلى ما يسمى بـ" "الأمثلية العالمية "، أي مع إغفال مصالح البلدان ذاتها. وهذا ما يؤدي في الواقع إلى بروز تناقضات حادة بين سياسة التوطين التي تنتهجها تلك الشركات وبين برامج البلدان المضيفة وبخاصة النامية منها.

لذلك فأن الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات العملاقة القائدة له ، سيسهم بتشديد التفكك الاجتماعي في البلدان المضيفة ، ويحدث العديد من الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها على صعيد قطاعي وإقليمي، وبما يضعف كثيرا من الروابط الأمامية والخلفية فيها. فضلا عن ضعف تلك الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الوطني ، مما يخلق التعارض بين أهداف هذه الشركات وبين مستلزمات التنمية.

وإن هذا الأمر لا يقتصر على ما تقدم ، فنتيجة لضخامة أصول الشركات متعددة الجنسية وقدرتها الاحتكارية ، فأنها تعمل على فرض ممارسات تمنع من خلالها المنافسة من قبل الشركات المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى القضاء على الكثير من الصناعات الوطنية طالما إنها لا تمتلك كفاءة الشركات الأجنبية، وغير قادرة على التكامل معها، فضلا عن اضمحلال الحرف المنتشرة في البلاد النامية بسبب سيادة الإنتاج الواسع متدني التكاليف الذي تعتمده هذه الشركات.

(ج)- الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر علي التنمية في الدول النامية:

وفي اطار ما سبق، هناك وجهات النظر متباينة بين مؤيدي الاقتصاد الحر(الرأسماليين) ومعارضيه (الاشتراكيين) فيما يتعلق بدور الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي التنمية في الدول النامية. فنجد أن الرأسماليين قانعون بأن الحرية الاقتصادية أنسب الطرق لتحقيق التصنيع السريع ومن ثم التنمية الاقتصادية للدول النامية وهنا يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر كحزمة من رأس المال والفن الإنتاجي والبنوك والهياكل الإدارية والتنظيمية بالإضافة إلي القدرات التسويقية دوراً إيجابيا في تعويض النقص المحلي في هذه الموارد في الدول النامية علي حين يري الاشتراكيون أن الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لمواصلة استغلال واستنزاف موارد هذه الدول.

يري الرأسماليون أن رؤوس الأموال الأجنبية الموجهة إلي الدول المتلقية يمكن أن تساعد في تضييق الفجوة الضخمة المترتبة علي نقص المدخرات المحلية في مواجهة البرامج الاستثمارية الطموحة كذلك فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية علي دولة يعني زيادة في الطلب علي الموارد المحلية مما يعني تشغيل هذه الموارد بما يمثل مساهمة تنموية إيجابية . أيضا يترتب علي تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير مما يؤدي إلي زيادة الصادرات وتقليل العجز في الميزان التجاري خاصة في حالة نقص أو عدم زيادة الاستيراد كما أن الاستثمارات المباشرة من خلال الشركات عابرة الجنسية تمثل مصدراً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية من خلال تدريب العناصر المحلية وخلق عمالة متخصصة مما يمكن من تضييق الفجوة التكنولوجية بين العالم المتقدم والنامي .

كذلك يرون أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلقت نوع من الديناميكية في الاقتصاد حيث سيكون علي القطاع الذي تعمل فيه الاستثمارات الأجنبية دور القائد ومن خلال آثار الدفع الخلفية والأمامية لهذا القطاع تحدث آثاراً إيجابية علي التنمية ولا يقتصر الأمر هنا علي تزايد الإنتاجية وإنما أيضا سيحدث ارتفاع في أجور العمال وانخفاض تكاليف الإنتاج وهو أمر في النهاية كما يرون سيكون في صالح عملية التغير الكيفي والوصفي للمجتمع .

بينما يري الاشتراكيون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست أكثر من وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية. والواقع أن آراء الاشتراكيين تنطلق من نقطة العداء التاريخى للدور الذي لعبته الرأسمالية من خلال السيطرة وإعاقة تنمية الدول النامية ودليلهم علي ذلك أن معظم الاستثمارات حسب رؤيتهم متوجهة نحو التصدير للدول المتخلفة مما يعني نقلا للتجارة وليس خلقا لها من خلال توسيع سوق الدول المتلقية، كما أن معظم الأنشطة البحثية المتصلة بالتنمية تتم أو تجري في البلد الأم مصدرة الاستثمارات الأجنبية كما أن معظم السلع الإنتاجية تنتج في الدول الصناعية المتقدمة في حين يتركز معظم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات وهذا في صالح الدول المتقدمة ومن شأنه إفقار الدول النامية كما أن الاستثمارات يمكن أن تكون بمثابة أداة لدعم طبقة النخبة ذات العلاقات بالدول المستثمرة.

أيضا هناك من يؤكد علي أن الشركات الأجنبية تستخدم نظم إنتاجية تعتمد علي كثافة رأس المال مما يقلل الطلب علي العمالة الوطنية . كما أن الأرباح

الهائلة التي تجنيها الاستثمارات في الدول المتلقية تعاد إلي الدولة الأم مع حدوث نقص في الموارد السيادية للدولة نتيجة الإعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للشركات المستثمرة.

والأخطر من ذلك، أن من الآثار التي تنتج عن قيام الشركات عابرة الجنسية بالاستثمارات خلق روابط ثقافية وتبعية تكنولوجية مع حدوث تشوهات هيكلية في البني الاقتصادية للدول النامية والمتمثلة في ظاهرة الازدواجية، كذلك يكون للشركات المتعدية الجنسية دور في تفاقم مشكلة التلوث البيئي حيث تتركز عادة استثماراتها في بعض الصناعات الملوثة كصناعة الكيماويات والأسمنت ...الخ . كما لا يمكن إغفال دور الشركات عابرة الجنسية في التدخل في الشئون الداخلية للدول المتلقية بالشكل الذي يعرض الاستقلال السياسي لهذه الدول للخطر عندما تتعارض مصالح هذه الشركات والحكومات الوطنية .

(د)- الشروط اللازم توافرها لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر:

على الرغم من وجود اختلاف فى وجهات النظر حول الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية، وبرغم صعوبة عمل كشف حساب دقيق للأرباح والخسائر المترتبة على هذا النوع من الاستثمارات، إلا أن الحقيقة المؤكدة هى أن الدول النامية فى أمس الحاجة إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، وذلك للعمل عادةً على رفع مستوى النشاط الاقتصادى بها. وفيما يلى نتعرض لأهم الشروط اللازم توافرها لجذب هذا الاستثمار .

- درجة الانفتاح الاقتصادى: يميل الاستثمار الأجنبى المباشر للتعامل مع الاقتصاديات المفتوحة التى لا تضع قيودا على حركة التبادل التجارى، أو عناصر

الانتاج ، الأمر الذى يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية فى توجيهها وعدم وجود أية اختلالات فى أسواق هذه العوامل:

– درجة التقدم الاقتصادى: الارتفاع فى مستوى النشاط الاقتصادى، و التقارب فى ظروف العمل، والتشابه فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المصدرة لرأس المال والبلدان المضيفة له يساعد على انتقال رؤوس الأموال، ويسهل عمل المشروعات الأجنبية .

هـ- القوة التنافسية للاقتصاد القومى: يعتبر هذا المحدد ذو أهمية كبيرة فى حالة ما إذا كان هدف المستثمر هو استخدام الدولة المضيفة كمركز لإنتاج وتصدير السلع إلى السوق الخارجى، أما إذا كان الهدف من الاستثمار هو السوق المحلى للدولة المضيفة فقط، فإن المستثمر الأجنبى يهتم بحجم السوق الداخلى فى المقام الأول .

و – درجة الاستقرار السياسى والاقتصادى: أن عدم الاستقرار السياسى يفقد المستثمر (الأجنبي والمحلي) عنصرى الضمان والاطمئنان تجاه المستقبل، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادى له تأثيره السلبى على معدلات النمو وأحجام الاستثمار فى المستقبل.

أسئلة الفصل الخامس:

٤-تكلم بالتفصيل عن أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر؟

٥-وضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

٦-اشرح منافع وأضرار الاستثمار الأجنبي المباشر؟

الفصل السادس: ماهية التخطيط الاقتصادي

بعد الانتهاء من هذا الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يُحدد مفهوم التخطيط الاقتصادي.

٣- يوضح خصائص التخطيط الاقتصادي.

٤- يُدرك مدى أهمية التخطيط الاقتصادي.

٥- يذكر أهــداف التخطيط.

٦- يُلم بالفرق بين التخطيط وبعض المفاهيم الأخرى.

٧- يَشرح أنواع التخطيط.

مقدمة:

إن الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع الحاجات المتعددة محدودة مقارنة بالحاجة إليها، لذلك المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة " ندرة نسبية" ومشكلة "اختيار". ولحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على ثلاثة أسئلة هي: ماذا ينتج؟ وكيف ينتج ؟ولمن ينتج؟. وتختلف الإجابة على التساؤلات السابقة من مجتمع لأخر تبعاً لظروفه ومرحلة نموه وتطوره وتبعاً للنظام الاقتصادي المتبع.

ففي نظام السوق (النظام الرأسمالي) المتمتع بالمنافسة الكاملة ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المستهلكون. ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدامها وتحديد أساليب الإنتاج بما يحقق أعلى مستويات إنتاجه بأقل التكاليف الممكنة. هذا ويتم توزيع الإنتاج حسب دخول عناصر الإنتاج والمتحددة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق (حسب الندرة النسبية). أما نظام الاقتصاد المخطط (النظام الاشتراكي) فينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ككل، بحيث تقوم هيئة تخطيطيه عليا باختبار أساليب الإنتاج المناسب بما يحقق أقل تكلفة إنتاجية. ويتم توزيع الإنتاج حسب الجهد المبذول من المشاركين في العملية الإنتاجية ووفق قرارات السلطة التخطيطية العليا.

وكما يعتقد البعض، فإن أحد النظامين السابقين غير وارد من الناحية العملية بشكل صرف، حيث تمزج كل دولة بين النظامين وبدرجات متفاوتة. ولا يمكن الفصل بين النظامين قطعياً او إحلال أحدهما محل الآخر، فكما ان السوق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاديات المخططة، فإن تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي لهما دورهما المهم في اقتصاديات السوق.

وبالتالي، من الناحية النظرية، هناك أسلوبين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

✓ الأسلوب التلقائي في التنمية:

تلقائي لأن الدولة لا تتدخل في تحقيق التنمية (أسلوب الاقتصاد الحر) بل يعمل فيه رجال الأعمال والمنظمين الباحثين عن الربح علي توسيع نشاطهم الاقتصادي مما يزيد من قاعدتهم الإنتاجية في الاقتصاد والدخل القومي.

✓ أسلوب التخطيط الاقتصادي:

لأن الأسلوب الحر للاقتصاد يحتاج وقت وليس سريع فضلت الكثير من الدول إتباع التخطيط للتنمية لبلوغ الهدف بأمان بعيد عن المخاطر. وتاريخياً، هناك مجموعة من العوامل ساعدت علي الاتجاه المتزايد نحو التخطيط الاقتصادي، حيث:

- أثر الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٢) في زعزعة ثقة الناس في الأسلوب التلقائي على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتغلب على الأزمات المتكررة والبطالة المزمنة وكان طابع الحياة الاقتصادية حر في المجتمعات الغربية حين ذاك.

- اندلاع الحربين العالمتين الأولي والثانية بحوالي ربع قرن من الزمن بينهما فكان سببا مباشرا لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الغربية لتتمكن من متابعة الحرب.

– الدمار المادي في دول أوربا من جراء الحرب العالمية الثانية والحاجة الملحة لإعادة تعمير ما خربته الحرب و النكبات لذا التخطيط طبق في دول أوربا باستثناء اليونان.

– وضوح الرؤيا لأسباب النمو الاقتصادي والإيمان أن الأسلوب التلقائي (الحر) الذي سارت علية الدول الغربية له ظروف تاريخية معينة وأن التخطيط هو الأسلوب البديل لنجاح التنمية الاقتصادية السريعة ومما ساعد علي وضوح الرؤيا ظهور مؤلفات عن التخطيط .

ولإدراك ماهية التخطيط الاقتصادي، يتبين أن قد تطور التخطيط الاقتصادي مع تطور علم الاقتصاد. وتعود جذور التخطيط إلي مصر الفرعونية مركز الإشعاع الحضاري، فلا يوجد من لا يعرف قصة نبي الله يوسف بن يعقوب عليهما السلام مع عزيز مصر، فقد بدأ يوسف عليه السلام تخطيط اقتصاد مصر وهو في الثلاثين من عمره حينما استدعاه الفرعون وجعله وزيراً للاقتصاد والمالية، وأعطاه صلاحيات مطلقه في إدارة اقتصاد البلاد. وفي ظل التقدم العلمي الملحوظ حينذاك تمكن يوسف عليه السلام من وضع خطة توزيع دقيقه قائمه علي حصر السكان الأحياء خلال الـ ١٤عاماً محل الخطة الموضوعة بأسلوب لا يختلف كثيراً عما يدرس حالياً في نظرية الاحتمالات .. كما خصص لكل فرد حصته السنوية ونصيبه اليومي من المؤن على أساس ما يعرف اليوم بحد الكاف.

وتلي ذلك أيام الإغريق، وبالتحديد في عهد أفلاطون الذي اشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضلة، وكل ذلك يدل على

أن الحضارات القديمة عرفت الأزمات الاقتصادية وتمكنت من تطبيق التخطيط الاقتصادي لعلاج تلك الأزمات.

أما عن التخطيط الاقتصادي في الإسلام فقد هدف إلى أن يجد المسلم ما يكفيه من مال، فحرم الربا وأمر بالزكاة، ولم يكن هناك حاجة لتخطيط اقتصادي دقيق بمفهومه المعاصر في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لأسباب عديدة، لعل من أهمها أن ما كان يصل إلى المسلمين من الغنائم أكثر من حاجتهم وحاجة المسلمين. أما أول مثل للتخطيط في الدولة الإسلامية فكان في عهد الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث استبقى ريع الأراضي الزراعية التي حصل عليها المسلمون من فتوحاتهم كمورداً ثابتاً للدولة بجانب الزكاة والخراج. كما وخصص رضي الله عنه أرض الحمى فاستحدث بذلك أول قطاع عام للدولة الإسلامية.

وتطورت فكرة التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى. واتخذ التخطيط أسلوباً لإدارة دفة الحرب، وتعبئة الموارد الاقتصادية لتجهيز الجيوش وإمدادها بما تحتاجه من جيوش وعتاد ومؤن وذخائر. واعتبر التخطيط في الدول الرأسمالية حينئذ وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب.

وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى عصفت بالنظام الرأسمالي أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢)، ففي تلك الفترة، انخفضت مستويات الإنتاج والاستهلاك والدخل، وارتفعت مستويات الأسعار، وتكدست السلع في المخازن والمستودعات، مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة والفقر. وأدت هذه

الأزمة إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصادي الحر، الذي اعتمد على فكرة التوازن التلقائي. وتبين أن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث في كتابة ثروة الأمم غير كافية لضمان النمو والاستقرار والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما تبين فشل القانون الذي تحدث عنه ساي، والذي ينص على أن المنتجات تخلق الطلب عليها، أو العرض يخلق الطلب الخاص به.

ثم جاءت أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في كتابة الشهر المنشور عام ١٩٣٦"النظرية العامة للفائدة والتوظف والنقود" لتناقض أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بالتركيز على جانب الطلب بدل العرض. واقترح كينز للخروج من أزمة الكساد زيادة الإنفاق العام وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتخطيط لزيادة حجم الطلب الفعال الذي يعيد النشاط والفعالية ويحرك عجلة الاقتصاد.

وما إن حلت الحرب العالمية الثانية، تحولت اقتصاديات الدول من اقتصاديات السلم إلى اقتصاديات الحرب مرة أخرى. وهنا دعت الحاجة إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب التخطيط تماما كما حدث في الحرب الأولى. وعندما حطت الحرب أوزارها سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعداتها لدول أوروبا الغربية لإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وذلك من خلال ما عرف بخطة مارشال Marshal plan لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتها. وكان لزاما على الدول أن تنتهج أسلوباً تخطيطياَ لتقدير احتياجات إعادة التعمير (فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٦).

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات: دول العالم الأول وهي الدول الصناعية الرأسمالية (الاقتصاد الحر) ودول العلم الثاني وهي الدول الصناعية الاشتراكية (التخطيط المركزي)، ودول العالم الثالث وهي الدول الفقيرة المختلفة. وقد قامت عدة دول من الدول النامية وبمساعدة المنظمات الدولية بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وقد ارتبط مفهوم التخطيط الاقتصادي بدول الكتلة الشرقية والتي اعتمدت اسلوب التخطيط المركزي كنظام بديل لنظام السوق الذي ساد في الدول الرأسمالية. وعليه ساد الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات يعد نهاية للتخطيط الاقتصادي غير أن الواقع هو أنه ليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية أو بين عدم التخطيط والرأسمالية، حيث أن التخطيط الاقتصادي غير مقصور على الدول الاشتراكية بل هو ضرورة لأي دولة يسعي فيها الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التخطيط الاقتصادي:

يشير المفهوم العام للتخطيط بأنه القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي، أو تحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات محددة وحسب الإمكانات المتاحة. ولقد اختلف تعريف التخطيط باختلاف المدارس الاقتصادية والأنظمة السياسية، حيث:

يشير التخطيط القومي National planning أو ما يعرف بالتخطيط هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ويرجع الفضل في استخدام اصطلاح التخطيط إلي النمساوي كريستان شويندر في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام ١٩١٠م، ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام ١٩٢٨ عندما بدأ الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط بشكل فعلي كأسلوب لتنظيم اقتصاده القومي.

لذلك يعتبر التخطيط الاقتصادي أهم أنواع التخطيط ذلك لأن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع أنشطة الدولة وتعتمد علي كفايته ونموه وأن أتساع نطاق الدولة وسمعتها يتوقف أيضًا علي مقدار نمو كيانها الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول بأن التخطيط الاقتصادي، هو:

- هو العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة.

- هو استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق أقصى إشباع ممكن.
- هو اختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة.
- هو تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات لتحقيق تلك الأهداف بأقل كلفة اجتماعية ممكنة.
- ممارسة ذكية للتفاعل مع الحقائق والمواقف كما هي عليه في الواقع ومحاولة العثور على حلول للمشاكل القادمة.

وبناء عليه، التخطيط الاقتصادي هو أسلوب معين لتوزيع الموارد الإنتاجية بما يكفل استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، والمقصود به تحديد مسار الاقتصاد القومي عن طريق أعداد برامج وخطط متصلة تكتسب الشمول والإلزامية، فهو تحديد مسبق لمجري النشاط الاقتصادي في فترة مقبلة. ويرتبط التخطيط الاقتصادي الكلي بالاقتصاد الموجه وذلك الاقتصاد الموجه يرتكز أساسًا علي السياسة التخطيطية، كما تنطوي علي فكرة التدخل المنظم من قبل الدولة سواء من الناحية الإنتاجية أو التسويقية.

ثانياً: خصائص التخطيط الاقتصادي:

قامت الدول المتطلعة للنمو بمواجهه التخلف الاقتصادي وذلك بعدم ترك الاقتصاد القومي للعوامل التلقائية والمصالح الفردية وأخذت بالأسلوب البديل وهو أسلوب التخطيط، وتصف التخطيط الاقتصادي بما يلي:

١- التخطيط وسيلة لا غاية:

التخطيط وسيلة علمية منظمة ومستمرة لحصر الموارد المادية والبشرية والمالية في المجتمع وتقديرها وتحديد طريقة استغلالها وتوجيهها وتوزيعها للمساعدة بتحقيق الغاية المرجوة في فترة أقصر وتكلفة أقل ، وإذا تحققت الأهداف المرسومة للتخطيط تتشبع حاجات المجتمع من موارده المتاحة لأن الخطة هي الإطار المادي للآمال الجماهير والسبل التي تجعل الدولة تحقق رغباتها بواقعية.

٢- التخطيط أسلوب علمي:

لأنه يتضمن إتباع القواعد والمبادئ العلمية لا ارتجال فيها ولا عشوائية وبأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة وهذا الأسلوب يستهدف حصر الموارد المتاحة واستخدامها بطريقة علمية وعملية كما يستهدف تقدير احتياجات المجتمع وكيفية إشباعها بنفس الطريقة للقضاء على التخلف والفقر والارتفاع بمستوى المعيشة حتى تواجه الازدياد في أعداد السكان.

٣- التخطيط أسلوب اقتصادي عام:

هذا الأسلوب لا يستوجب بالضرورة ملكية الدولة لأدوات الإنتاج ولكن لابد أن تكون للدولة سلطة توجيه النشاط الاقتصادي في القطاع وتتمثل السلطة في قدرة الدولة على تحديد نوع النشاط الاقتصادي وحجمه في القطاع المخطط أو مجموعة القطاعات المخططة.

٤- التخطيط ضرورة إنسانية:

خبراء التخطيط يقرون أن نجاح إيه خطة للتنمية تتوقف على مدى استجابة أفراد المجتمع لها، و التخطيط عملية إنسانية لأنه أسلوب في التنظيم والتنسيق

والعمل وترتبط بأهداف الجماعة ومطالبها وترتبط كذلك بإمكانات الجماعة ورغبات أفرادها في التقدم واستعدادهم للعمل المنتج وقدرتهم على القيام بالمهام التي يفرضها النضال في سبيل التنمية.

٥-التخطيط نظرة إلى المستقبل:

التخطيط لا يمثل اتجاها "إستاتيكيا" يرتضي الأوضاع الراهنة ويحاول إصلاحها ، بل هو اتجاه "ديناميكي" يهدف إلى تغيير صورة المجتمع مثل المجتمع الزراعي القائم في اقتصاده على بدائية الفن الإنتاجي الذي يستكين للطبيعة ويخضع لها بدل تحديها وتسخيرها لمنافعه ، فالتخطيط ينقل المجتمع من هذا الوضع المتخلف ويتجه به إلى التقدم التكنولوجي وارتفاع المستوى الحضاري وتطوير معتقداته ويغير وجه المجتمع ويبني مستقبله.

٦- التخطيط عملية مستمرة:

تداخل الخطط في بعضها البعض يعني أن الخطط متوسطة المدى تشتق من الخطط طويلة المدى و الخطط السنوية التفصيلية تشتق من الخطط متوسطة المدى ، أي لا بد من الإعداد لخطة خمسيه مقبلة قبل انتهاء الخطة الخمسية الحالية ولابد من إعداد إطار خطة السنة الثانية قبل الانتهاء من تنفيذ الأهداف المرسومة في خطة السنة الأولي ولهذا يقال دائما :"إن التخطيط عملية مستمرة لها بداية وليست لها نهاية".

٧- التخطيط عملية توازنيه:

بما أن المخطط لديه فترة زمنية و أهداف معينه فلابد أن تؤخذ عناصر التوازن في الاعتبار ، لابد مثلا أن يتوازن الإنتاج المستهدف مع الطلب عليه لتحقيق أهداف الاستهلاك المحلي وأهداف التصدير وأهداف الاستعاضة بالإنتاج عن الواردات وأهداف الاستثمار ، ولابد أن تتوازن الموارد من الإنتاج المحلي مضافا إليه الواردات مع الاستخدامات المقررة لتلك الموارد بتوزيعها بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك العائلي والاستهلاك الجماعي وبين التصدير وبين ما يحتجز منها للاستثمار.

٨-التخطيط عملية مشاركة إيجابية:

لا ينفرد جهاز التخطيط المركزي بعملية إعداد الخطة القومية بل تشارك في إعدادها مختلف المستويات المتدرجة (الوحدة الإنتاجية ، النشاط ، القطاع ، الاقتصاد القومي) وقبل تنفيذ الخطة لابد أن تعتمد من المجالس الشعبية والتنظيمات السياسية العليا والهيئة التشريعية وهكذا فإن جموع الشعب تشارك في إعداد الخطة وفي تنفيذها ، ويكون التخطيط مركزيا بينما يكون التنفيذ لا مركزيا تحقيقا للمرونة وحسن الإدارة وتوفير القدرة على مواجهه الظروف المحلية في الوحدات الإنتاجية في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة.

ثالثاً: أهمية التخطيط الاقتصادي:

بالنظر لاختلاف الأهداف التي تسعى إليها دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية فأن أهمية التخطيط الاقتصادي ونوعه يكون هو الآخر مختلفاً

باختلاف الأهداف التي يرمي إليها نظامها الاقتصادي . ويرى الباحثون بأن التخطيط ضرورة انسانية قبل كل شئ ، فهو أسلوب في التنظيم والتنسيق والعمل في التوقيت السليم. لذا نجد إن الأفراد والمجتمعات هي الأخرى يحتاجون إليه في تنظيم تصرفاتهم والتوفيق بين أهدافهم ومواردهم، باعتباره الوسيلة الفعالة للموائمة بين الأهداف والموارد الاقتصادية.

وبما إن الدولة تعتبر الخيمة التي تظل بظلها الجماعات الإنسانية فقد شكل التخطيط الاقتصادي وسيلة لتحقيق أهدافاً اقتصادية ترمي إلى جعل النشاط الاقتصادي في خدمة المجتمع ككل، وتحقيق المصلحة العامة. ومن الطرق التي يجري بها التوصل إلى ذلك الهدف، هو تحويل ملكية وسائل الإنتاج الأساسية إلى ملكية الشعب بأسره ومن جهة أخرى يعتبر هدفاً سياسياً يتجه إلى تخفيف التفاوت الطبقي في المجتمع.

وفي حقيقة الأمر فأن التخطيط الاقتصادي يعتبر أحدث منهج فني لاختزال الأبعاد الزمنية للنمو الاقتصادي التلقائي عن طريق التنبؤ بما سوف يكون عليه حال الاقتصاد مستقبلاً فهو يرسم صورة تقديرية للمستقبل شاملة لجميع العناصر الواجب تحقيقها متضمنة الأهداف القومية العامة والجزئية في مختلف القطاعات . مع تمتع التخطيط الاقتصادي بدرجة من المرونة تجعل من الضرورة وجود احتمالات تعديل الأهداف أو تغير البيانات التخطيطية نتيجة حدوث ظروف طارئة لم تأخذ في الحسبان عند اتمام عملية التنبؤ .

ومن هنا نجد إن التخطيط الاقتصادي أسلوباً لتنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان المختلفة ومنهجاً ثابتاً بالنسبة لاقتصاديات الدول ذات النهج الاشتراكي

سواء كانت بلداناً متطورة أو نامية ، كما أن الدول الرأسمالية بدأت هي الأخرى في تخطيط الحياة الاقتصادية لمواجهة مشاكلها .

وتختلف أهمية التخطيط الاقتصادي في الاقتصادات حيث يتم تطبيقه بنسب متفاوتة بالتوافق مع ما تفرضه الظروف السياسية والاقتصادية لكل نظام. غير إن الدول النامية في كثير منها اعتبرته سلم النجاة الذي يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بما يتلائم وظروفها السياسية والاقتصادية وندرة مواردها.

وفي ظل النظام العالمي الجديد وبروز العولمة أصبح للتخطيط الاقتصادي أهمية أكبر لمواجهة تحديات العولمة لتداخل عالم السياسة بالاقتصاد واعتبار القوة الاقتصادية المحرك الأساسي الذي يسير العالم وليست القوة العسكرية . وخير دليل على ذلك ما تسعى إليه الدول العظمى للسيطرة على العالم وغزوه عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على القدرات الاقتصادية العالمية وتتلاعب في مصائر الشعوب. وتتضح أهمية التخطيط الاقتصادي فيما يلي:

١- إن التخطيط ذو علاقة بالمستقبل الذي بطبيعته يتصف بعدم التأكد والتغيير.
٢- يوضح التخطيط الأهداف المراد تحقيقها.
٣- يسعى التخطيط إلى الاستخدام السليم للأنشطة الهادفة والمنظمة.
٤- يساهم التخطيط في تخفيض العمل غير المنتج إلى أدنى حد.
٥- يعمل التخطيط على تخفيض الوقت اللازم للقيام بتنفيذ الخطة.
٦- يهتم بتوفير الإمكانات المتاحة وحصرها واستخدامها الاستخدام الأمثل.
٧- يساعد على التنسيق بين جميع الأعمال وأوجه الأنشطة المتعلقة بالأهداف.
٨- الرقابة الداخلية والخارجية للمنظمة من قبل الجهات المختصة.
٩- يؤدي إلى تحقيق الأمن النفسي للعاملين وزيادة إنتاجهم.

رابعاً: أهــداف التخطيط:

يجب أن يتضمن التخطيط الاقتصادي الشامل مجموعة من الأهداف، وهي:

١) الأهداف الاقتصادية :

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بناحية الكفاءة الانتاجية أي تحقيق اقصي نقع مادي ممكن ومن أهمها :

أ- زيادة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق زيادة مستوى الإنتاج من السلع والخدمات.

ب- زيادة مستوى استخدام قوة العمل وتوفير فرص لكافة الأفراد القادرين عليه

ج- تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتنويع الانتاج .

د- تطوير خبرات ومهارات الموارد البشرية .

٢) الأهداف الاجتماعية :

وهي مجموعة الأهداف المتعلقة بالعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة والتي تعتبر مفتاح التطور النوعي لمدارك الأنسان واهم هذه الأهداف :

أ- تقليل التفاوت في توزيع الدخل .

ب- توسيع نطاق التعليم والعمل على رفع مستواه .

ج- تحسين الاوضاع الصحية وقائياً وعلاجياً .

د- تطوير وسائل الثقافة والمقومات الحضارية .

وأبرز المشاكل التي تواجه عملية التخطيط هو تعدد الأهداف، لا بل أن بعض الأهداف تتضارب مع بعضها البعض، ولذلك تقع على عاتق المخطط مسؤولية التوفيق بين الأهداف على النحو الذي يجعل محصلة الأهداف تعطي أقصى منافع ممكنة للمجتمع وبديهي أن اسلوب التوفيق ينبغي أن يكون على اساس اجراء تفاضل بين الأهداف فتعطي الأسبقية للأهم ثم يليه المهم ، وهذا يعني أن الأهداف ترتب حسب معيار الأهمية الذي يمكن اشتقاقه من الظروف القائمة في كل بلد وعلى اساس تحقيق أقصى نفع اجتماعي .

خامساً: الفرق بين التخطيط وبعض المفاهيم الأخري:

١ -الفرق بين التخطيط والتنبؤ:

ويمكن القول بصفة عامة. أن التنبؤ يسبق العملية التخطيطية لأنه يساعد المخططين وواضعي السياسة في تحديد المتغيرات المستقلة حيث ان المتغيرات التابعة يمكن التحكم فيها بدرجة أو بأخرى لان القائمين بالتخطيط يعرفونها ويمكنهم قياسها، كما أن التنبؤ يمهد لامكانية التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادي على أساس علمي. فعلي سبيل المثال، عند تخطيط حجم وهيكل السلع الاستهلاكية فلابد أن يسبق التخطيط دراسة توقعات الطلب المستقبلي على هذه السلع ايضا . كذلك عند اعداد ميزان المدفوعات لدولة ما في فترة زمنية مقبلة. يجب أن يسبق ذلك تنبؤ باتجاهات الأسواق الخارجية، وتوقع اسعار كل من الصادرات والواردات ومن ثم حساب معدلات التبادل الدولي ، وحساب معدلات العمالة والتوقعات السكانية ومستوي المعيشة ... الخ .

وخلاصة ما تقدم، أن التخطيط يعتمد على بعض العوامل والمتغيرات التي يمكن للمخطط التحكم فيها وأخرى لا يمكنه التحكم فيها بدقة ولكن يمكنه توقعها بدرجات متفاوتة من الثقة. وفي النوع الثاني من المتغيرات يواجه المخطط أخطار عدم امكانية تنفيذ الخطة باحكام ومن ثم يتعاظم هامش الخطأ لعدم التأكد من هذه المتغيرات وعدم دقة التنبؤ في بعض الأحيان .

٢-الفرق بين التخطيط وتدخل الدولة:

يقصد بتدخل الدولة مجموعة الاجراءات والسياسات والتشريعات والانظمة التي تضعها الدولة لتعديل او اصلاح جانب او اكثر من جوانب حياة المجتمع لذلك لا يمكن اعتبار تدخل الدولة مترادفا مع التخطيط الاقتصادي اضافة إلى ذلك فان هناك نقاط اختلاف بين المصطلحين تبرز في الجوانب التالية :

أ) **من حيث مستوى الشمول:** فان التخطيط يغطي مختلف الفعاليات والانشطة والاقاليم الاقتصادية في البلد بينما يهتم التدخل الحكومي في كل مرة بمنطقة او نشاط أو جزء من قطاع اقتصادي معين .

ب) **من حيث الاستمرار:** أن التخطيط الاقتصادي يعد عملية مستمرة لوضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها فكلما انتهت خطة وضعت غيرها اما تدخل الدولة فانه يتم كلما دعت الحاجة الى ذلك فقط .

ت) ج) **من حيث الفاعلية:** يتضح أن الخطة الاقتصادية تكتسب قوة القانون بعد اعتمادها من قبل القيادة السياسية أما التدخل الحكومي فقد يتخذ صفة القانون الملزم وقد يعتمد اسلوب الترغيب بما يؤثر على امكانيات تحقيق

أهدافها. وعلى أية حال فأن تدخل الدولة يعتبر شرطا أساسيا لقيام التخطيط الشامل من خلال سيطرة الدولة على كافة وسائل الانتاج.

٣- الفرق بين التخطيط والبرمجة:

يقصد بالبرمجة مجموعة الاجراءات والسياسات والقرارات المتكاملة والمتناسقة الموضوعة لإيجاد الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها المجتمع كالبطالة التضخم، العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبرامج توطين سكان البادية وبرامج تطوير القطاع السياحي وينتهي البرنامج بتحقيق الأهداف التي وضع من اجلها . وفي بعض الدول تستخدم البرمجة في تطوير المجتمع من خلال وضع برامج تنمية خاصة لإعمار منطقة معينة أو لتنشيط قطاع معين.

اما التخطيط فانه يمتاز بالاستمرار وشمول مختلف المناطق والانشطة الاقتصادية في المجتمع، أي أنه التخطيط القومي الشامل يهدف إلى وضع خطة شاملة ومنسقة تشمل تحقيق النمو لكافة قطاعات المجتمع بشكل مستمر ومتجدد. وهذا يعني أن البرمجة ما هي الا عملية تخطيطية جزئية لقطاع ما او نشاط معين.

سادساً: أنواع التخطيط:

تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي فالتخطيط في النظم الاشتراكية يختلف عن التخطيط في النظم الرأسمالية كما يختلف عن التخطيط الذي اعتمدته البلدان النامية ولذات السبب يختلف مضمون التخطيط بالنسبة للدولة الواحدة من وقت لآخر حسب طبيعة مرحلة النمو التي يمر بها ذلك البلد ان الاختلاف في نوع التخطيط لا ينعكس فقط في طبيعة الأهداف التي ترمي

الخطط الاقتصادية لتحقيقها وانما ايضا في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق تلك الأهداف اضافة إلى اختلاف المعايير المستخدمة للتمييز بين كل انواع التخطيط . ويمارس هذا الاختلاف في الاهداف والوسائل والمعايير تأثيرا جوهريا على اساليب صياغة الخطط الاقتصادية. وفيما يلي عرض مختصر لأهم أنواع التخطيط :

١ – التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل :

يقوم التخطيط الجزئي على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها اهمية خاصة على المستوى القومي مثل قطاع الزراعة او الصناعة أو غير ذلك ، وقد يشمل التخطيط الجزئي بعض أوجه النشاط فقط في قطاع معين فبدلا من أن تقوم الدولة مثلا بتخطيط القطاع الزراعي بأكمله تقوم بتخطيط زراعة محصول واحد أو مجموعة من المحاصيل الحبوب، كذلك يعتبر من قبيل التخطيط الجزئي برامج الوزارات المختلفة (في غياب التخطيط الشامل) حيث يتناول ذلك التخطيط جزءا واحداً من الحياة الاقتصادية محددة بنطاق اختصاص تلك الوزارة .

اما التخطيط الشامل، فينصب على كافة قطاعات الاقتصاد القومي وكافة الأنشطة الاقتصادية، ولا يوجد هذا النوع من التخطيط الا حيث يلعب القطاع العام دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي ويكون مسؤولاً عن الجانب الأكبر في تنفيذ الاهداف التي تنطوي عليها الخطة وهذا لا يعني ان القطاع الخاص لا مجال له في ظل التخطيط الشامل، اذ من الممكن أن يؤدي هذا القطاع دورا هاما في مجال المنافسة وخاصة في مجال تحفيز المشروعات العامة على زيادة كفاءتها.

٢ –التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي :

من حيث درجة المركزية في اتخاذ القرارات، يتم التمييز بين نوعين النموذج المركزي والنموذج اللامركزي وفي كلا النموذجين توجد سلطة مركزية تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات او تضمن التنسيق بين القرارات المختلفة والتوفيق بين الموارد والاستخدامات ، فالنموذج اللامركزي يقضي بمركزية القرارات المتعلقة بالمتغيرات الكلية وتشمل الدخل القومي ، الاستهلاك الكلي ، الاستثمار ، الواردات ، الصادرات ، تحديد مستويات الاجور والعمالة .... الخ . دون الدخول في مكونات كل من هذه الكميات.

بينما **النموذج المركزي** بالإضافة إلى شموله لمجموعة القرارات السابقة المتعلقة بالكميات الاقتصادية الكلية فانه يقضي بمركزية القرارات المتعلقة بنشاط وحدات الاقتصاد الانتاجية، وفي هذا النظام نجد أن القرارات التخطيطية لا تكتفي بتحديد الكميات الاجمالية وانما تحدد مستوى النشاط لكل قطاع ثم مستوى النشاط لكل وحدة انتاجية داخل القطاع، وتتحدد كفاءة المشروع الانتاجي هنا بنسبة تنفيذ الخطة. وفي الواقع أن التفضيل بين مركزية القرارات او اللامركزية يتوقف على اعتبارات سياسية . تنظيمية ، اجتماعية وكفاءة نظام التخطيط.

فالمركزية : تعني اتخاذ القرارات الاساسية المتعلقة بنمط استخدام الموارد وكيفية التأثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية ، وهذا يعني أن السلطة المركزية للتخطيط هي التي تتوفر لديها الحقائق والصورة العامة للاقتصاد القومي ككل وهذا مالا يتوفر للمستويات الأخرى، ولاشك أن المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات تتحدد بعوامل متعددة أهمها درجة النمو الاقتصادي في المجتمع ، ففي المرحلة الأولى للتنمية يكون

الاقتصاد الوطني على درجة بسيطة من التنوع حيث تقل عدد المشروعات، ولا تتوفر الكفاءات الفنية والادارية الكافية فان ازدياد درجة المركزية في اتخاذ القرارات يعتبر امراً مرغوب فيه . لان ذلك يؤدي على الأقل إلى استخدام هذه الكفاءة النادرة أمثل استخدام ممكن.

اما بعد ان ينمو المجتمع ويتوسع وتزداد عدد الوحدات الانتاجية وتتعقد الحياة الاقتصادية وتزداد درجة تنوع الاقتصاد الوطني فأن حجم القرارات التي يتم اتخاذها مركزيا يجب أن يقل حتى لا تمثل المركزية الزائدة عائقا أمام التنفيذ الأمثل للخطة القومية. ويتضح أنه في بعض البلدان النامية يجب أن تزداد درجة المركزية في اتخاذ القرارات نظرا لعدم توفر الخبرات والقدرات الادارية على كافة المستويات القادرة على اتخاذ القرار التخطيطي بل والمؤمنة بعملية التخطيط بصورة عامة، ولا يعني هذا عدم اشتراك الوحدات الانتاجية في صياغة القرارات بل على العكس لضمان واقعية وتناسق الخطة يجب اشراك هذه الوحدات، إلا أن المسائل الجوهرية والاساسية المتعلقة بتحديد الاهداف والاولويات تبقى من اختصاص السلطة المركزية .

٣- التخطيط الفردي والتخطيط القومي :

- **التخطيط الفردي :** نوع من التخطيط الذي يقتصر على المؤسسات الفردية وخاصة المشروعات الخاصة (private Enterprises) ذات الصبغة الاحتكارية (Monopolies) ويستخدم هذا النوع من التخطيط كأداة لتحقيق الأهداف الخاصة وضمان التنسيق والترشيد (Rationality) في أطار محدد خاص بالوحدة الانتاجية التي اعدت لها الخطة فقط، وعلى هذا الأساس لا

يمكن لهذا النوع من التخطيط ان يحقق الكفاءة والتنسيق والتوازن على مستوى الاقتصاد وانما يمكن أن يحقق ذلك بالنسبة للمشروع الذي أعدت الخطة من اجله.

أما التخطيط الاقتصادي القومي: فتقوم به الدولة وتطبقه على المستوى القومي ولذلك فهو يهدف إلى ضمان التنسيق والانسجام والتوازن على مستوى الاقتصاد القومي ككل . لذلك يمكن اعتبار التخطيط القومي عبارة عن أداة للسياسة الاقتصادية للدولة تعتمد كوسيلة للتدخل في الشؤون الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٤-التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي :

يشمل التخطيط القومي جميع الاقاليم والمناطق التي تضمها الدولة اما التخطيط الاقليمي فمن أهدافه تحقيق درجة من التوازن في نمو أقاليم ومحافظات الدولة لأنها غالبا ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي وعليه فيتم وضع خطة لأقليم أو اقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف (كما هو الحال بخطط تنمية محافظات صعيد مصر). وكلا النوعين من التخطيط هام وتربطه بالآخر علاقات وثيقة ومحددة،

وقد نشأت الحاجة للتخطيط الاقليمي لتنمية مناطق معينة في الدولة يرى المسؤولون انها متخلفة عن باقي المناطق وانه لا بد من تنميتها بمعدل اسرع وذلك لتحقيق التوازن في النمو بين اقاليم الدولة المختلفة، لذلك فأن عملية توزيع الدخل القومي بين الأقاليم تتم وفق معايير اقليمية تراها السلطة المركزية التي يجب أن تأخذ في اعتبارها عملية التوفيق بين الجانبين الاقليمي والقومي. ويمكن

التخطيط الاقليمي ان يكون جزءا من التخطيط القومي اذا ما كانت الخطة الاقليمية جزءا من خطة قومية، وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الاقليمي صورة من صور لامركزية التخطيط على المستوى الجغرافي ، اي لامركزية اقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية .

٥-الخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل :

تتخذ عملية التخطيط في اقتصاد معين ابعاداً زمنية مختلفة نظرا لوجود عدة اعتبارات، يشكل كل منها إطار زمنيا خاصا، يفرغ في داخله نوع معين من التخطيط وهي كما يلي :

أ) الخطط طويلة الأجل (long – term plans):

تتراوح مدتها في الغالب بين ١٠ – ٢٠ سنة، أن الاسباب التي دفعت الدول بإعداد مثل هذا النوع من الخطط هو أن عملية التغيير الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة تحتاج الى جهود كبيرة وبعد زمني يمتد لأكثر من خمس سنوات، كما أن عملية التنمية تتطلب تبني استراتيجية واضحة وهدف واضح خاصة وان الخطة الاقتصادية غالبا ما تتضمن برنامج من شأنه احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وخاصة احداث تغيرات تكنولوجية تؤدي في المدى الطويل إلى رفع مستوى الانتاجية العامة للدولة، فالخطط الطويلة تحدد الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي في تلك الخطط أن تعكس اماني ورغبات الجماهير، كذلك يستدعي بناء الخطة الطويلة الأجل حقيقة أن هنالك بعض المشاريع تتجاوز مدة انشاءها فترة الخطة المتوسطة المدى كما أن الاثار المباشرة وغير المباشرة لهذه

المشروعات قد تتجاوز البعد الزمني للخطة المتوسطة .. مثال ذلك استصلاح الأراضي، مشاريع توليد الطاقة الكهربائية .. كما أن من الأمور الهامة التي تحتم اللجوء إلى اسلوب التخطيط البعيد المدى هو محاولة الوصول إلى استراتيجية للتصنيع تتناسب مع الاحتياجات القائمة والغايات المستهدفة في المستقبل، اضافة إلى أن هذا النوع من التخطيط يسمح باختيار السياسات البديلة ليحقق هدف معين.

ومن أمثلة الخطة الطويلة تلك الخطة التي وضعت من قبل الاتحاد السوفيتي للفترة ١٩٦٠ – ١٩٨٠ والتي هدفت إلى وضع اسس لتحويل المجتمع من الاشتراكية إلى مجتمع شيوعي، والوصول إلى أعلى انتاجية في العالم وضمان أعلى مستوى للمعيشة ... الخ، كما اعدت بولندا خطة طويلة للفترة ٩٦١ – ١٩٧٠ تهدف إلى رفع مستوى الاستهلاك في بولندا إلى المستوى الذي كان سائدا في المانيا الغربية .

ويجري عادة التفريق بين نوعين من هذه الخطط النوع الأول فهو المسمى (Long Term planning) ، ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات. اما النوع الثاني المسمى (perspective planning) فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التي تشمل كل القطاعات وهو ما يقصد عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل ، ولما كان التخطيط طويل الأجل يتضمن في الواقع (نماذج نمو طويلة الأجل تحتوي فقط على عدد قليل من الأهداف، فان هذا النوع من التخطيط لا يشتمل على اية تفاصيل أو حسابات مطولة، بل يشتمل فقط على العموميات .

ومن أهم السمات التي تميز الخطة الطويلة الأجل هي العمومية فهي لا تهتم بالتفاصيل التي تهتم بها الخطط المتوسطة او القصيرة، فهي تحوي اتجاهات ومؤشرات عامة لمجرى سير المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد، كما تتضمن تحديد العلاقات الاساسية ومعدلات النمو المستهدفة .

ب) الخطة متوسطة الأجل (Medium –Term Plan) :

وهي خطط يتراوح بعدها الزمني بين خمس إلى سبع سنوات وتمثل هذه الخطط النمط السائد في معظم البلدان التي اعتمدت اسلوب التخطيط، وترتبط الخطة المتوسطة بالخطة الطويلة عن طريق الإطار العام المرسوم من قبل الخطة الطويلة وتعتبر الخطط المتوسطة بمثابة أداة رئيسية لتحقيق أهداف التخطيط الطويل وتمثل سلاسل متصلة الحلقات تؤدي إلى أهداف التخطيط الطويل الأمد.

وتتضمن الخطة المتوسطة الاجل مجالات نمو الدخل والانتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة بل ولفروع هذه القطاعات، وتحديد التركيب السلعي للإنتاج كما تتضمن خطة للقوى العاملة والانتاجية وكذلك خططا لكافة المتغيرات الاخرى على المستوى القومي كخطة الاستهلاك وهيكل الصادرات ومعدلات نمو الاحتياجات من الواردات وتمثل خطة الاستثمار مركز الصدارة في هذه الخطة. بل أن كثيرا من الدول النامية تكاد جهودها التخطيطية تقتصر على هذا الجانب المحدود ، سواء في شكل برنامج يقتصر على عدد محدود من المشروعات الرئيسية ذات الأهمية البارزة أو برامج قطاعية تضم المشروعات اللازمة لتنميتها مع بيان صلاتها بأهداف نمو عامة .

جـ) الخطة قصيرة الأجل (short– Term Plan) :

وهي خطط يتراوح بعدها الزمني سنة وتسمي عادة بالخطة التنفيذية، وتعتبر الوسيلة التنفيذية للخطة متوسطة الأجل، حيث يتم بموجبها تقسيم الأهداف التي تتضمنها الخطة متوسطة الأجل إلي أهداف سنوية، مجموعها في الواقع هو هدف الخطة متوسطة الأجل، ونفس الشئ بالنسبة للخطة متوسطة الأجل التي تعد كذلك وسيلة تنفيذية للخطة طويلة الأجل، حيث حيث يتم بموجبها تقسيم الأهداف التي تتضمنها الخطة طويلة الأجل إلي أهداف متوسطة الأجل، مجموعها في الواقع هو هدف الخطة طويلة الأجل (فتعتبر الاستثمارات علي وجه الخصوص– نظراً لأهميتها– بالخطة المتوسطة في مجموعها وسيلة لتنفيذ أهداف الخطة طويلة الأجل).

وتتضح أهمية المدي القصير لأنه ملاصق لمراحل اتخاذ القرار– خاصة القرارات التنفيذية والإدارية– التي تخص النشاط الجاري بالوحدات الاقتصادية المختلفة، حيث الدورة الكاملة لمعظم الأنشطة هي سنة، وهي تمثل فترة زمنية كافية ومتكاملة من حيث تكرر المواسم الطبيعية جميعا وما يرتبط بهذه المواسم من حدوث دورة كاملة، كذلك تتسم الخطة قصيرة الأجل بمرونة كافية نسبيا لمواجهة التغيرات الطارئة واجراء التعديلات المطلوبة، كما تتضمن تفاصيل دقيقة سواء للوسائل أو الأدوات أو الأهداف التي يعتمدها المخطط لتحقيق أهداف الخطة قصيرة الأجل. وبالتالي، يدرك المخطط في ضوء الخطة قصيرة الأجل (سنة)، أن أغلب أدوات السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، سعرية، تجارية) هي بطبيعتها أدوات للسياسات قصيرة الأجل حتي ولو نتج عنها قدر غير قليل من الاستمرارية.

٦-التخطيط المادي والتخطيط المالي:

يشير التخطيط المادي الي القرارات المتعلقة بتنظيم وتعبئة واستخدام الموارد الحقيقية (مثل الموارد الطبيعية، الآلات والمعدات، المواد نصف المصنعة، القوي العاملة) اللازمة لعملية الانتاج. ويتم هذا النوع من التخطيط علي مستوي الاقتصاد القومي ككل أو علي مستوي المشاريع. ويتطلب من المخطط معرفته المسبقة عن الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ الخطة تجنبا للعقبات اثناء التنفيذ. أما التخطيط المالي يشير الي تنظيم الموارد المالية اللازمة لسد احتياجات التنمية.

ويطبق هذين النوعين من التخطيط في كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي. وعند وضع الخطة الاقتصادية يجب دمج التخطيط المادي والمالي كضرورة من أساسيات التخطيط السليم. حيث تبرز أهمية التخطيط المادي من كونه يسعي لتحديد الكميات المتوقع انتاجها من السلع والخدمات في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي واوجه استخدامها بالإضافة الي الكميات المعدة للاستهلاك المباشر والتصدير. في حين يهدف التخطيط المالي الي توفير الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل المستلزمات المادية اللازمة للانتاج. لذا يجب من تحقيق توازن سليم بين هذين النوعين من التخطيط لأنهما وجهان لعملة واحدة، حيث يجب أن يسيرا معا زمنياً وكمياً، فلا يمكن للعملية الانتاجية أن تتم في حالة الاعتماد علي أحدهما دون الأخر. وبالتالي، لا يمكن اعطاء الأولوية لأحدهما علي حساب الأخر سواء من ناحية الأهمية أو من الناحية الزمنية.

وبوجه عام، عند وضع اي خطة اقتصادية فهناك اربعة اساسيات يجب الأخذ بها كمنهج لإعداد الخطة بشكل سليم وهي كما يلي :

١- تقدير الامكانيات القومية .

٢- تحديد الأهداف في ضوء الامكانيات القومية .

٣- تحديد وسائل تحقيق الأهداف .

٤- تحديد الاطار الزمني للخطة .

أسئلة الفصل السادس

س١: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

١- في نظام السوق ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المجتمع

٢- لحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على أربعة أسئلة

٣- يمكن الفصل بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي قطعياً

٤- يحتاج الأسلوب التلقائي في التنمية الي وقت فهو ليس سريع

٥- عرفت الحضارات القديمة الأزمات الاقتصادية وتمكنت من تطبيق التخطيط الاقتصادي لعلاج تلك الأزمات

٦- التخطيط غاية في حد ذاته

٧- يعتبر التخطيط الاقتصادي أحدث منهج فني لاختزال الأبعاد الزمنية للنمو الاقتصادي التلقائي

٨- تعدد الأهداف من أبرز المشاكل التي تواجه عملية التخطيط

٩- التنبؤ يسبق العملية التخطيطية لأنه يساعد المخططين وواضعي السياسة في تحديد المتغيرات المستقلة

١٠- أن تدخل الدولة يعتبر شرطا أساسيا لقيام التخطيط الشامل من خلال سيطرة الدولة على كافة وسائل الانتاج.

١١- يقوم التخطيط الشامل على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها اهمية خاصة على المستوى القومي

١٢- تتراوح مدة الخطة متوسطة الأجل في الغالب بين ١٠ - ٢٠ سنة

الفصل السابع: " اقتصاديات الدول النامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ":

أهداف الفصل السابع :

يكون الطالب فى نهاية الفصل الخامس قادر على أن:

١-يوضح مفهوم الدول النامية .

٢-يتعرف على تصنيف الدول النامية.

٣-يذكر التقسيمات الجديدة للدول النامية.

٤-يدرك الخصائص التى تتميز بها الدول النامية.

٥-يفهم الأسباب التى تجعل الدول نامية.

٦-يتعرف على معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

مقدمة:

إن دراسة التنمية الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية قد كشفت عن وجود ضغوطات كبيرة تواجهها هاته الدول وذلك من أجل النهوض باقتصادياتها نحو التقدم وتنميتها لذا انتهجت عدة تجارب تنموية كانت قد تبنتها الدول الغربية لكنها ق قل التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، والملفت للانتباه هو إن هناك إجحاف في حل الدول النامية نظرا لأن معظم الدراسات تنصب أساسا حول الدول المتقدمة بالإضافة إلى وجود مجموعة من الخصائص و العوامل المشتركة لظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول النامية نتيجة لكل هذه العوامل أصبح مطمح وغاية شعوب الدول النامية هو بناء صرح واسع للتنمية ومن ثم حتمية قيقها ضرورة مؤكدة.

أولاً: مفهوم الدول النامية:

منذ بداية الحرب العالمية الثانية ازداد إحساس مختلف شعوب المعمورة وحكوماتها بانقسام العالم إلى مجموعتين من الدول فهناك من سلك الطريق الرأسمالي وهي الدول المتقدمة الغنية التي تضم اقل من خمس سكان العالم ،والدول المتخلفة الفقيرة والتي سلكت الطريق الاشتراكي التي تضم نحو ثلثي سكان العالم ويقل نصيبها عن سبع الدخل العالمي وتتوسط هاتين الطائفتين مجموعة من الدول المتوسطة الدخل التي تضم اقل من سبع سكان العالم.

فالمجموعة الأولى تضم شمال أمريكا و معظم دول أوروبا الغربية و اليابان و استراليا أي الجزء الشمالي من الكرة الأرضية ويطلق عليها اسم الدول المتطورة صناعياً والمتقدمة اقتصادياً ،نظراً لتقدم الأساليب الفنية و التكنولوجية المتقدمة و الارتفاع النافي في مستويات المعيشة التي حققتها هذه المجموعة. و تضم

المجموعة الثانية والثالثة) والتي يطلق عليها اسم الدول المتخلفة أو النامية أو السائرة في طريق النمو(أغلبية دول أسيا وأمريكا اللاتينية حيث تتصف معظم اقتصاديات هذه الدول بتخلف الأساليب الفنية و التكنولوجية التي تستخدمها ،كما تتسم بانخفاض في مستوى المعيشة التي توصلت إليها هذه الدول مقارنة بدول المجموعة الأولى ، وانتشار الفقر المزمن وعدم القدرة على ضمان ارد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانها وتخلف طرق الإنتاج والتنظيم الاجتماعي وضعف الأداء الاقتصادي وغيرها وهذا ما يعرف "بالتخلف الاقتصادي" الذي قام بتعريفه ايف لا كوست بأنه "مجموعة الظواهر المعقدة و المتبادلة و التي تبرز في عدم التكافؤ الحاد للثروة و الفقر في الركود ،التخلف النسبي لبعض الدول التي لها قدرة إنتاجية كامنة تنمو حسب إمكانياتها الحقيقية لتبعيتها الثقافية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

ومن أهم خصائصه نذكر مايلي:

-ضعف الدخل الوطني.

-ضعف القطاع الصناعي.

-ضعف استهلاك الطاقة.

-التبعية الاقتصادية.

-اتساع سطحي لقطاع الخدمات.

-عدم التكامل الاقتصادي.

-وجود بطالة مقنعة.

-ارتفاع معدلات المواليد.

-سوء التغذية الصحية...الخ.

وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة نذكر منها:

- **البلدان المتأخرة:**

هي الدول التي ق تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي ،أو هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوا الفقر بين سكانها. إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه البلدانF4 .

- **الدول المتخلفة:**

هي تسمية غريبة تعبر عن الإيديولوجية الرأسمالية التي تتناسب مع نهاية الاستعمار حيث لجأت الدول الاستعمارية إلى الطرق الملتوية حيث تبقي وجودها الاساسي عن طريق المساعدات المالية وتضمن تبعية البلدان المستقلة لها ، نظراً لما احتواه الاصطلاح من أخطاء لم يستعمله الكثير من كتاب العالم الثالث حتى الكتاب الغربيين من بينهم الماركسي شارل بلتها يم الذي وصفه بأنه اصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبية.

- **بلدان العالم الثالث:**

يقصد بها تلك البلدان التي ظهرت بعد "مؤتمر باندونغ" للسلام سنة ١٩٥٥م كعالم جديد يختلف عن العالم الرأسمالي والاشتراكي ،استخدم هذا المفهوم سياسيا .ففي أوائل السبعينات أضاف له البنك الدولي المفهوم الاقتصادي حين قام بلدان العالم الثالث إلى قسمين بلدان ذات دخل فردي منخفض وأخرى ذات دخل فردي متوسط .

-البلدان السائرة في طريق النمو:

في بادئ الأمر كان يطلق عليها تعبير "البلدان النامية" الذي يعني أن هذه البلدان تخلصت من خصائص ورواسب التخلف وأصبحت نامية وقد تم اعتماده من طرف الأمم المتحدة منذ الخمسينات ، انتقد هذا المصطلح خاصة من حيث معناه اللغوي الظاهري لان البلدان النامية هي تلك التي قطعت شوطاً كبيراً من النمو أي أصبحت متقدمة فالمصطلح مدلول يناب للتقدم أكثر منه للبدء في عملية التنمية حيث لا يمكن الاعتماد عليه للتمييز بين البلدان النامية والبلدان التي هي في طريقها إلى قيل التنمية ،إلا أن هذا المصطلح لا يعبر بمضمونه على خصائص بلدان العالم الثالث التي تعيش في مستويات تختلف عن تلك التي في البلدان المتقدمة الأمر الذي أدى إلى اعتماد لفظ البلدان السائرة في طريق النمو باعتباره أكثر منطقي وتعبيراً عن صفات هذه البلدان كما انه لا يجرح شعور شعوبها.

كما أن تعبير الدول النامية ليس سوى اصطلاح يهدف إلى مراعاة مشاعر هذه الدول التي تبذل جهودا للنمو حتى لا تصاب بالإحباط وتستسلم لما هو قائم ومن ثم فهو تعبير إنساني أخلاقي أكثر من كونه مسمى اقتصادي يعبر عن حقيقة وصف هذه الدول بالتخلف ما قد يباث إلى الاعتقاد بوجود حالة من التسليم من جانب شعوب هذه الدول وحكوماتها لاستمرار تدني المعيشة للإفراد وهذا ما شهده العقدان الأخيران من القرن العشرين من تغير الاصطلاح الذي يطلق على هذه الدول مرة بعد الأخرى ضمن اصطلاح الدول المتخلفة ثم اصطلاح الدول الأقل نموا وأخيرا اصطلاح الدول النامية.

بالإضافة إلى ما سبل إن أهم ما يميز البلدان النامية الفقر ،الجوا لكن يبقى ذلك نابيا حيث يتباين باضها عن الأخر بفال عوامل كثيرة جالت منها ذات مستوى معيشي مرتفع وأخرى تعاني الجوا والفقر وهناك من تقع في مركز وسط بين المتقدمة والنامية إضافة إلى بلدان متضررة جغرافيا وأخرى أوفر حظا طبيعياً ، لذا سنحاول توضيح نقاط الاختلاف بين البلدان النامية التي أتاحت للبعض فرص التكيف بصورة أكثر فعالية من غيرها ، وهذه النقاط هي كالآتي.

١- من حيث العامل الطبيعي:

ينشئ العامل الطبيعي اختلافات كبيرة فيما بين البلدان من حيث المساحة ، الثروات الطبيعية ،المناخ وكذلك الإطلالة على البحر فيجعل بعض البلدان أكثر حظاً من الأخرى ويدفع الباض الأخر إلى مواجهة الاوائل الموجودة بدلاً من المضي في عملية التنمية.

أ- من حيث المناخ:

تعتبر البلدان النامية أقطارا مدارية حيث تقع بين مدار الجدي على بعد 1600 ميل تقريباً جنوب خط الاستواء ومدار الارطان الذي يقع على نفس المسافة شمالاً ، يتصف هذا المناخ على العموم بحرارته المرتفعة ، وتتوزع هذه البلدان على ثلاثة أنواع:

✓ **المناطق الرطبة:**

هي الواقعة ضمن نطاق 1000 ميل من خط الاستواء تتميز بالسقوط الدائم للأمطار.

✓ **المناطق شبه الرطبة:**

هي الواقعة على أطراف المناطل الرطبة في نطاق عرضه 500ميل ،تتساقط فيها الأمطار في موسم سنوي واحد فقط.

✓ **المناطق المدارية الجافة:**

تقع وراء مدار الجدي ومدار الارطان خارج 1000ميل من خط الاستواء ،أكثر أراضيها صحراوية قاحلة)صحراء أريزونا، الصحراء الإفريقية...الخ).

✓ **المناطق الواقعة خارج المناطق المدارية:**

تعتبر استثناءاً على موقع المناخ المداري للبلدان النامية تنتمي لها كل من الاروغواي ،الأرجنتين والشيلي وقام كبير من الصين وكوريا. نلاحظ من خلال ما سبق أن المناطل المدارية الجافة هي الأكثر تضررا بالمقارنة مع المناطل الأخرى، لأن المناطل الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية لا تسقط بها الأمطار اطلاقاً ، وبذلك تكون عرضة للأمراض الطفيلية، الحشرات وانتشار الأوبئة بالإضافة إلى هشاشة النظم الايكولوجية (التصحر، الجفاف، تدهور كميات المياه ونوعيتها) ، زد على ذلك تصاعد وتيرة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي . كما أن المناطق الأسيوية الواقعة في الأعالي الجبلية تعاني من إدالة الأحجار وانجراف التربة وتعرضها الدائم للأعاصير والفيضانات.

إن للعامل المناخي والايكولوجي علاقة وطيدة بعملية النمو الاقتصادي فبدلا من توجه هذه البلدان إلى الزيادة في نموها ،تبقى تثابر من أجل التغلب على هذه الاوائل فاقدة جهدا كبيراً من حيث الوسائل والموارد اللازمة وتبعاً لذلك يتأثر النمو الاقتصادي للبلد ككل.

ب-من حيث الجغرافيا:

تتوزع البلدان النامية على القارات الثلاثة: إفريقيا ،أسيا، أمريكا اللاتينية تختلف هذه البلدان جغرافيا من حيث الإطلالة على البحر (البلدان الساحلية غير الساحلية) والجيولوجيا (البلدان الجزيرية والأرخبيلية) أي بلدان ساعفها الحظ جغرافيا دون البعض الأخر.

✓ **من حيث الإطلالة على البحر:**

إن اليابسة لا تمثل الا 5/2 من مساحة الكرة الأرضية والباقي عبارة عن محيطات وبحار، لكن قد لا تصل هذه المياه إلى كل البلدان ويمكن إن تحيط بكل الجوانب ،من خلال ذلك تم تقسيمها إلى بلدان جزيرية بلدان ساحلية وأخرى غير ساحلية حيث أدرجت في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢م عند وضع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالاستفادة من ثروات المناطل البحرية وعرفتها كالتالي:

البلدان الساحلية : هي التي تتمتع بحقوق واساة سواء في المناطل الايادية أو خارجها تمكنها من استغلال الثروات الطبيعية.

البلدان غير الساحلية :لا تتمتع بكل هذه الحقوق وإنما يقتصر الأمر على بعض التزامات البلدان الساحلية تجاه الغير أو استعمال حقوقها على مناطل التراث المشترك للإنسانية غير المتاحة إلا للبلدان ذات التطور التكنولوجي الهائل الذي يمكنها من الوصول إلى أعالي البحار وقاع المحيطات و تبقى البلدان الضعيفة في انتظار الحقوق الممنوحة من البلدان الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة.

وتبين المادة ٦٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حول استغلال الموارد الحية من طرف البلدان غير الساحلية التي تنص :"يكون للبلدان غير الساحلية الحق في المشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية للمناطل الاقتصادية الخالصة...

إن إمكانية الاستغلال تقتصر على جزء مناسب من فائض الموارد الحية دون الموارد غير الحية (المعادن)حيث يتم تنظيم هذا ارل عن طريق الاتفاقيات الثنائية وان اعتبر حقا ثابتا فانه تتوقف ممارسته على الموافقة المسبقة للبلد الساحلي مع منحه إمكانية الرقابة الفعالة على استغلال الثروة السمكية في المنطقة.

-أما البلدان النامية : تختلف من حيث محاذاتا للبحر حيث تستفيد البلدان الساحلية من الموارد الحية وغير الحية (حسب اتفاقية قانون البحار ١٩٨٢م) ، في حين لا تستفيد البلدان غير الساحلية من أهمية البحر خاصة في مجال النقل و المواصلات التي تزيد من قدرة البلدان على ممارسة التجارة الدولية، ويبلغ عددها ٢٠ بلد ذات أوضاع اقتصادية سيئة منها)جمهورية مالي، ملاوي، النيجر، أوغندا ،بوتان ،بوتسوانا.)

✓ **من حيث التركيبة الجيولوجية:**

تختلف البلدان النامية من حيث جيولوجياتها فتوجد: بلدان جزيرية وأخرى أرخبيلية جاء تعريفها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،١٩٨٢م حسب المادة ٤٦ من الاتفاقية "الدول الأرخبيلية تلك التي تتكون كلياً من أرخبيل واحداً أو أكثر وقد تضم جزراً أخرى ويعني الأرخبيل مجموعة من الجزر و المياه الواصلة

بينهما والمعالم الطبيعية الأخرى التي يكون الترابط فيما بينها وثيقا إلى حد تشكل ماها هذه الجزر والمياه والمعالم الطبيعية الأخرى كيانا جغرافيا، اقتصاديا ،سياسيا قائما بذاته أو التي اعتبرت كذلك تاريخيا".

عرفت الجزيرة بواسطة المادة 1/121من نفس الاتفاقية كالآتي: هي رقعة من الأرض متكونة طبيعيا ومحاطة بالماء وتالو عليه في حالة المد"، فمن بين البلدان الجزيرية نذكر :الرأس الأخضر، سامو ،جزر القمر...الخ تتميز هذه البلدان بصغر ارجم من حيث الأراضي وتباعدها في حالة الأرخبيل، وحتى تتمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية لا بد لها من وضع روابط النقل الداخلي و الخارجي ، وتستنزف بذلك موارد كبيرة لمواجهة هذه الصاويات بدلا من الامل على تنمية اقتصادياتها.

✓ **من حيث الموارد الطبيعية:**

تختلف البلدان النامية في ثروتا الطبيعية سواء كانت الطاقوية أو المعدنية ،إذ تتفاوت فيه حالة الطاقة تفاوتا بارزا ، وحسب دراسة استقصائية أجرتا الأمم المتحدة ل ٩٦ بلد نامي تم تقسيمها إلى:

المجموعة الأولى: وهي البلدان الطاقوية وعددها 31بلد بما فيها البلدان المنتجة للنفط، تمتلك هذه المجموعة من الناحية الفالية جميع احتياطات البلدان النامية من النفط التي تقدر ب 90%من احتياطات غاز وأكثر من 50%من احتياطات فحم.

المجموعة الثانية: وهي البلدان التي تستورد 25 %الى 75% من استهلاكها ،تتمثل في ثمانية بلدان فقط ، تتمتع على وجه العموم بتوفر الموارد الطبيعية.

المجموعة الثالثة: **تشمل 57 بلداً، تستورد أكثر من 75% من استهلاكها فهي تعاني من قلة الموارد الطبيعية باستثناء القدرة الكهربائية، إضافة إلى المجموعات السابقة توجد البلدان ذات الأسا المعدني حيث تختص في استخراج و تصدير المعادن التي تشكل جزءا هاما من اقتصاديا 14تا تتمثل في كل منF : بوليفيا ،التشيلي، بيرو، جمايكا في أمريكا اللاتينية آما في إفريقيا نجد كل من المغرب موريتانيا، غينيا، ليبيريا، النيجر، توغو، زمبيا ، زمبابوي، في أسيا نجد دويلة وحيدة جديدة) بابوا غينيا الجديدة.**

٢-من حيث طبيعة الحكم الاستعماري المطبق:

اختلفت طبيعة الحكم الاستعماري المطبق بسبب مواقف الدول الامبريالية واختلاف الشعوب المحكومة ذاتها حيث رأى كل من البريطانيين ضرورة تدريب الشعوب المستعمرة في حين باقي القوى الاستعمارية اعتبرتم شعوبا تستوجب الحكم والاستفادة منهم لا غير. ربط "رينو لدز" النمو الاقتصادي للبلدان النامية بمدى اهتمام الدول الاستعمارية بمستعمراتها والامل على تطورها ، ويمكن تقسيم البلدان النامية بحاب خضوعها للاستعمار فنجد أن القام الأعظم والأكثر سكانا منها إما مستعمرة للدول العظمي أو بلد تابع ومضطهد قومياً. إضافة إلى البلدان المستقلة سياسيا هي الأخرى كبلت بشباك التبعية الاقتصادية.

أ- البلدان الخاضعة للاستعمار:

من بين البلدان الخاضعة للاستعمار نجد كل من المستعمرات البريطانية واليابانية التي استفادت في الجانب التعليمي والامالة عن طريق التدريب ،حيث قامت بريطانيا بإنشاء المدار والجامعات وبعث ذوي المواهب الأكاديمية المتفوقة

إلى بريطانيا أما في جانب الامالة فقد قامت بتدريب الهنود ليصبحوا رجال إدارة في المستوى المنخفض والمتوسط رغم احتكار المناصب العليا من طرفهم أما في جانب إنشاء البنى التحتية قامت ببناء الموانئ ،السكك الحديدية ،شبكات الطاقة الكهربائية ...الخ وان كان الهدف هو إيصال المادة الخام والمواد الزراعية من مناطل إنتاجها إلى الموانئ ثم إلى المستعمرات حيث كان الاستثمار في البنى التحتية ضخما بدف استغلاله لمدة غير محدودة وبمنح الاستقلال اذه البلدان جال هذه الأخيرة تستفيد من ذلك ومن أمثلة ذلك)التايوان، الكوريتين(كانتا مستعمرتان من طرف اليابان لمدة (٥٠ -٤٠) سنة على التوالي.

ب- البلدان الخاضعة للاستدمار:

هي تلك البلدان التي استعملت فيها سياسة الأرض المحروقة وتمثلت خاصة في المستعمرات الفرنسية البلجيكية و الهولندية، بدءاً من التأثير النفسي على شعوبها حيث طمست حضارتهم من أجل إبقائهم في ظلمات الجهل مثل ما فالته هولندا التي ق تكتف بعدم توفير أي تدريب متقدم للأهالي وإنما رفضت السماح لهم بالسفر لتلقي الالم خارج البلاد ، ولم تشجع التصنيع إلا بكميات قليلة في الهند أما الأرباح الناجمة عن البنى التحتية المنشأة كانت تعود للمستعمرين لا للمستعمرات ، نصل إلى إن الحكم الاستدماري أعاق النمو الاقتصادي بالبلدان النامية باستنزاف مدا خيل المستعمرة التي لو بقيت في بلادها لساهمت في تكوين رأس مال هام فيها.

كما نلاحظ أن المستعمرات غير الغربية أحردت تقدما فائق السرعة بالمقارنة مع المستعمرات الغربية ، ويظهر ذلك جليا في كل من كوريا الجنوبية ،تايوان،

هونغ كونغ، سنغافورة، كانتا مستعمرتين غربيتين لكنهما لم تكونا إلا مركزين تجاريين لتوزيع السلع وتوفير الخدمات للتجار الغربيين.

ج- من حيث طرق الانفتاح على الغرب:

إن الاتصال بالغرب هو احد الفروق الأساسية حيث اتصلت البلدان النامية بطرق متفاوتة بحاب فرص الاتصال وتقبل الاتصال ذاته.

✓ **بالنسبة لإفريقيا:**

رغم قربها من أوروبا وقيام هذه الأخيرة بشراء العبيد منها وممارسة مختلف التجاريات في المدن الساحلية مع أحكام سيطرتا على المساحات المحاذية للسواحل ،فان إفريقيا جنوب الصحراء ق تتصل بها إلا في بداية القرن التاسع عشر نظراً لامتناع الطرفين باعتبار الطرف الأخر همجي باستثناء منطقة جنوب إفريقيا أما في أوروبا لم ترى في إفريقيا جنوب الصحراء منطقة جذابة لأحكام سيطرتها عليها.

✓ **بالنسبة لأمريكا اللاتينية:**

تم الاستيطان الأوروبي في أمريكا اللاتينية منذ أكثر من خمس قرون ،حافظ ذلك على اتصالهم بموطنهم الأصلي وتقدمهم إلى مستويات دخل كبيرة.

✓ **بالنسبة لأسيا :**

إن اتصالها بالغرب معقد جداً ، فالعلاقة بين الدول الغربية والهند وإندونيسيا علاقة حكم استعماري أما الصين كانت في حالة عزلة وباقي البلدان كانت رد تقدما اقتصاديا بحاب عدم سيطرة الاستعمار الغربي عليها.

ثانياً: تصنيف الدول النامية:

إن سهولة الفصل بين الدول المتقدمة و والدول النامية لا نجدها عند وضع تصنيف داخل فئة الدول النامية نظرا للمشاكل التي تطرحها هذه العملية بدءا من إشكالية خلل فئة واحدة أو عدة فئات داخل هذه المجموعة وصولا إلى إيجاد معيار ثابت يمكن الاعتماد عليه للتعرف على البلدان الأكثر فقرا منها ومن الأغنى لتحديد أكثر البلدان حاجة للامتيازات الممنوحة من طرف الدول و المنظمات الدولية اذا واجهت عملية التصنيف صاوبات كثيرة واختلفت من منظمة إلى أخرى ح تقنيات الامل من قبلها لذا سوف نعتمد على تصنيفين أساسيين: التصنيف الموضوع من طرف المنظمات الدولية للدول النامية والتصنيف الموضوع حسب الوضعيات الخاصة للدول النامية.

١- تصنيف الدول النامية من قبل المنظمات الدولية:

عمدت الكثير من المنظمات الدولية إلى وضع تصنيفات فرعية داخل فئة البلدان النامية حسب درجة النمو ووفقا لمؤشرات معلومة، لكن اختلفت هذه التصنيفات من منظمة إلى أخرى حسب الأهداف المستعملة من قبلها ومن بين التصنيفات التي سوف نتطرق إليها:

أ- تصنيف الموضوع من قبل المنظمة العالمية للتجارة:

طرحت لأول مرة وبصفة رسمية فكرة التفريق بين الدول النامية حسب درجة نموها من طرف المنظمة اثر تعديل المادة 18) (من الاتفاقية سنة ١٩٥٥م ، حيث أصبح النص الجديد لا يطبق على كل الدول النامية وإنما يقتصر على تلك التي لا يستطيع اقتصادها توفير سوى مستوى ضعيف و متدني من المعيشة

للسكان وهي في المستوى الأول من نموها حيث طبقت الفقرة الأولى من هذه المادة على كل البلدان النامية لكن بقيت التفرقة النامية حسب القدرة على مل الالتزامات الموجودة في الاتفاقيات المبرمة لتفادي صعوبات تعريف الفئات المكونة لها ، ففي الجانب العملي يختلف تطبيق اتفاقيات المنظمة بحسب مستوى التنمية لان هناك بلدان قادرة على الوفاء بالتزاماتها بارعة وأخرى تقف عاجزة أمام ذلك، ويمكن القول على تصنيف المنظمة العالمية للتجارة أنه تصنيف عملي لكنه غير كامل.

لم تبين المنظمة التصنيف بالمفهوم الضيق إلا أن هناك تصنيف اتفاق تقوم به حيث كانت تخاطب من خلاله احد الفئات دون غيرها إذ أن هناك تفريق عام بين الدول النامية والبلدان الأقل نموا ،هذه الأخيرة تم تحديدها في قائمة تضم 32بلد عضواً في المنظمة خلال مؤتمر الوزراء بسنغافورة المتعلق بوسائل الإعلام المنعقد في ديسمبر 1996 واستثناءاً وضع الاتفاق المتعلق بالمساعدات قائمة وفقا للمعايير التي أخذت بها الأمم المتحدة لتحديد الدول الأقل نموا في قائمة تضم 20 دولة ، كما يتجلى التفريق بين الدول النامية والأقل نموا من خلا ل تطبيل الاتفاقات المتعلقة بالمساعدات بسبب كثرة انعقادها لتشجيع منتجات الدول الفقيرة.

ب- التصنيف الموضوع من قبل البنك الدولى:

وضع البنك الدولى تقسيما له طابع بياني يسمح بالمعرفة الجيدة للحالة الاقتصادية للدول وإن كان المضمون القانوني فهو الوحيد الذي يجمع بين الدول النامية ، فلقد قام البنك الدولى الدول النامية إلى ثلاث فئات هي:

✓ **البلدان منخفضة الدخل:**

اعتبر البنك الدولى الدول منخفضة الدخل تلك التي يقل فيها الناتج الوطني الخام لكل فرد عن 400 دولار ذلك سنة1981 (حسب تقرير حول التنمية في العالم لسنة 1983) ويقل عن 635 دولار لسنة 1991 ويبلغ عددها 55 دولة مع انتماء كل من جمهورية مصر الاربية واليمن هذه الفئة حيث أن أغلب دول هذه الفئة تنتمي إلى القارة الإفريقية وتضم كذلك كلا من الصين و الهند اللذين يمثلان ثلثي سكان مجموعة الاقتصاديات الأقل دخلا، أما أخر الإحصائيات التي قدمها البنك الدولى لسنة 2001 اعتبر الدول المنخفضة الدخل تلك التي يقل فيها الناتج الوطني الخام لكل فرد عن 745دولار ويبلغ عددها ٦٦ دولة.

✓ **البلدان المتوسطة الدخل:**

تدخل ضمن هذه الفئة الدول المصدرة أو المستوردة للبترول وتنقسم إلى قسمين:

-مجموعة الدخل المتوسط الأدنى : حسب التقرير الصادر عن البنك الدولى لسنة 1983 تحدد المجموعة من 420 دولار(كينيا) إلى 1630دولار(أروغواي) ،أما تقرير سنة 1993 حدد هذه الفئة من 636 دولار إلى 2555 دولار.

-مجموعة الدخل المتوسط الأعلى : حددت من 1700 دولار جمهورية كوريا إلى 5670 دولار ترنيدا توباكو(حسب تقرير التنمية حول العالم لسنة 1983 وتقرير سنة 1993 حددها من 2555 دولار إلى 7910 دولار ،أما بالنسبة لتقرير البنك الدولى لسنة 2002 حدد بصفة عامة البلدان متوسطة الدخل

تلك التي يتراوح دخلها الوطني الخام من 746 دولار إلى 9205 دولار لسنة 2001 وتضم 86 دولة من بينها الجزائر.

ج–البلدان المصدرة للبترول ذات الدخل المرتفع:

نجد ضمنها كل من ليبيا 8450 دولار المملكة العربية السعودية 12600دولار، الكويت 20900 دولار، الإمارات العربية 24660 دولار.

٢– تصنيفات الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية):

أصدرت الأمم المتحدة تقرير حول التنمية البشرية سنة 1990 أولت فيه اهتماما للتنمية البشرية التي لها جانبان: جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات فيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة... أما الجانب الثاني يعني استخدام هذه القدرات في زيادة الإنتاج ، والمشاركة في الشؤون الاساسية والاجتماعية فالإنسان هو محور عملية التنمية، واستخدمت الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية كمعيار لتصنيف الدول الى ثلاثة مجموعات:

أ– المجموعة الأولى:

هي البلدان ذات التنمية البشرية العالمية التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها بين 1 %إلى 1.8 % وضمت هذه المجموعة 64 دولة وفقا لتقرير الأمم المتحدة لسنة ، 1994تقع جميع البلدان المتقدمة با في مقدمتها كندا بمقياس %

0.96 بالإضافة إلى بعض الدول النامية مثل الأرجنتين ،الأروغواي ،البحرين الإمارات، الكويت ،قطر، وفي الأخير ليبيا بمقياس 0.80% .

ب- المجموعة الثانية:

هي البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة التي يتراوح مؤشر التنمية البشرية فيها بين 0.50 % إلى 0.79% وتحوي 66 دولة من بينها مصر بمقياس 0.61%. .

ج- المجموعة الثالثة:

هي البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة التي يقل فيها مؤشر التنمية البشرية عن ، 0.50 % تضم هذه المجموعة ما يقارب 45 دولة آخرها سيراليون بمقياس 0.17 % .

٣- تصنيف الجمعية اللاتنو أمريكية للتجارة الحرة:

ظهرت التفرقة بوضوح في اتفاقية مونتيفديو في 10 فبراير 1960التي أقرت بإنشاء منطقة للتبادل الحر حيث تم اتفاق البلدان على الأخذ باين الاعتبار ازالة الاقتصادية للبلدان الأقل نموا التي تستدعي إجراءات ملائمة لفائدتا فمنحت المادة 32 من الاتفاقية الحق في أخذ التدابير لفائدة طرف دون الأخر بالإضافة إلى ذلك أنشأت فيما بعد فئة تسمى الدول ذات السوق الوطني المنكمش وأخذ بهذه التصنيفات في الاتفاقيات الأخرى للتعاون أو الاندماج الاقتصادي الجهوي بين بلدان أمريكا اللاتينية والكراييب.

٤- تصنيف البلدان النامية حسب الوضعيات الخاصة:

من خلال هذا التصنيف اخذ بالمستوى التنموي للدول ببعض الحالات الخاصة وفقاً للمعيار الجغرافي (الدول الساحلية و الدول غير الساحلية (وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك وأضافت له البلدان الأكثر تضررا.

أ- البلدان النامية الحبيسة (غير الساحلية):

طرح مشكل البلدان النامية غير الساحلية سنة 1957 على مستوى الأمم المتحدة حيث لعب دور أساسي في لفت نظر المجموعة الدولية لمشاكل هذه البلدان التي تستدعي معاملة خاصة تمكنها من الوصول إلى البحر و تسهل تجارتها الدولية، يعتبر انعدام الشاطئ من معايير تحديد فئة البلدان الأقل نموا حاب اللائحة 11وذلك بضرورة وضعها في فئة متميزة عنها بخصوص العائق الجغرافي (عدم إطلالتها على البحر) وتضم هذه الفئة 21 بلد حيث اغلب هذه الدول تقع في افر يقيا، حظيت هذه المجموعة بجهود كبيرة حيث نوقشت مشكلة هذه البلدان بناءً على طلب كل من أفغانستان ولاووس والنيبال توجت هذه الجهود بالمصادقة على اتفاقية 8 يوليو 1965 المتضمنة حقها في الوصول إلى البحر مع تنظيم ممارسته لكنه عولج ذلك بنوع من العمومية، وأن تم تطويرها فيما بعد بواسطة اللوائح الصادرة عن الجمعية العامة مثل تلك المتعلقة باستراتيجيات الأمم المتحدة للتنمية لسنتي 1970-1980 وكذلك النصوص المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

ب- البلدان النامية الساحلية(الجزيرية):

أشير للبلدان الجزيرية بأنها صغيرة من حيث المساحة وتباعد جزرها وتعرضها للكوارث الطبيعية مما يضعها أمام صعوبات خاصة تلك المتعلقة بالنقل

نظراً لبعد المسافة التي تفصلهم عن الأسواق ،صغر الأسواق الداخلية وقلة الثروات الطبيعية.

ج-البلدان الأكثر تضرراً:

اعتبرت الجمعية العامة تدهور ميزان المدفوعات اذه البلدان نتيجة لارتفاع أسعار صادراتها مشكل هيكلي لا يتم حله إلا في إطار النظام الاقتصادي الجديد حيث وضعت 7 معايير لتحديد هذه البلدان وبينت أنه ليس فقط البلدان الأقل نموا أو البلدان غير الساحلية أو ضعيفة الدخل هي الأكثر تضررا وإنما كذلك البلدان النامية الأخرى التي تأثرت اقتصادياتها جراء الأدمة الاقتصادية الحالية والكوارث الطبيعية وجراء الاعتداء عليها)الاستعمار(، ومن أهم ما تتصف به هذه البلدان ما يلي:

-الدخل الفردي كمؤشر عن مستوى الفقر.

-ضاف الإنتاجية وانخفاض مستوى التقنيات والتنمية.

-الزيادة في أسعار استيراد المواد الأساسية مقارنة بالمداخيل المترتبة عن التصدير.

-عدم كفاية وقلة الإمكانيات وتوسيع مداخيل الصادرات بالإضافة إلى قلة الفائض القابل للتصدير.

-ضآلة حجم الاحتياطات من الاملة الصابة.

-حجم التجارة الخارجية في مسار التنمية.

د- الدول المصنعة الجديدة:

هو مفهوم جديد ظهر في أواخر الاربعينات رغم عدم وجود فئة خاصة بها لكن العديد من المنظمات الدولية اتفقت على اعتبار كل من تايوان، هونغ كونغ ،كوريا الجنوبية، سنغافورة، المكسيك، البرازيل الأرجنتين دول مصنعة جديدة مع إضافة كل مرة بعض البلدان النامية أو بعض البلدان الأوروبية ،حيث تتميز هذه البلدان بالنمو الصناعي السريع والمستديم واعتمادها على استراتيجيات التصدير الأمر الذي جعلها تحتل مكانة هامة في الأسواق العالمية والأمر هنا يتعلق باسبانيا، البرتغال، اليونان، ويمكن إجمال بعض الخصائص المشتركة بينهما فيما يلي:

-معدلات نمواً أعلى للصادرات من السلع المصنوعة.

-نمو أسرا للمنتجات والإنتاجية الزراعية.

-معدلات نمو أعلى لرأس المال المادي تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي

-تراكم رأس المال في اقتصاديات هذه الدول نتيجة أدائها المتفوق.

هـ- البلدان الأقل نمواً:

عرف مفهوم البلدان الأقل نموا في ندوة مانيلا سنة 1979 وان كان موجودا أثناء تأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وميثاق الجزائر، الذي يدل على أحد فئات البلدان النامية، وقد صادفها في عملية تحديده الكثير من الصعوبات.

ثالثاً: التقسيمات الجديدة للبلدان النامية:

في ظل المسار الاقتصادي الجديد والتعمق المتنامي لظاهرة العولمة وعولمة النشاط الإنتاجي وتسارع الثورة العلمية والتكنولوجية وإعادة التقسيم الدولي الجديد

للعمل أصبحت تصنف وفق لمناطق محددة وكل منطقة منها تشمل مجموعة من الدول و تتمثل في:

-منطقة المركز أو المحور وتضم الدول التي تتمتع ببيئة صناعية وتكنولوجية مرتفعة وتركيز اهتمامها على القطاع الخدماتي وتعتبر أيضا كمراكز رئيسية للمشروعات والشركات المتعددة الجناية وتمثل مناطل جذب الاستثمارات و مناطل رئيسية للتمويل، كما تتميز أيضاً بالعمالة الماهرة والمعرفة المتقدمة الأجور والعالية وتتمتع بمستويات قليلة من البطالة.

-أما المنطقة الثانية فتسمى منطقة شبه الضواحي أو المحيط فتشمل دولا قريبة من المنطقة الأولى) دول المركز (من حيث المستوى وتزداد فيها أهمية الإنتاج المادي وخصوصا الصناعي وتنتمي إليها الدول الحديثة التصنيع والتي تتمثل في دول شرق آسيا والدول التي تتمتع بقدرات تكنولوجية تقليدية.

-أما المنطقة الأخيرة فتسمى بمنطقة الضواحي أو المحيط فهي تشمل الدول منخفضة الدخل والفقيرة عموما ومستوى مرتفع من البطالة، وضاف قطاعاتها الاقتصادية يغيب عنها البحث والتطوير أو الاختراعات النظرية أو التطبيقية وسوء توديع الدخل... الخ، حيث أصبحت هذه الدول تمثل أفقر وأضعف شرائح المجتمع الدولي.

وللتعرف علي ماهية الاقتصادات النامية، سيتم التطرق إلي الأسباب التي جعلت هذه الدول نامية، خصائصها، العوائق التي تقف في طريق لحاقها بركب التطور.

رابعاً: خصائص الدول النامية:

إن دراسة التنمية الاقتصادية واقتصاديات الدول النامية تكشف عن وجود بعض الخصائص والعوامل المشتركة لظاهرة التخلف التي تعاني منها الدول النامية ، وعلى الرغم من صعوبة تعميم جميع الخصائص على كافة هاته الدول ، إلا أنه يمكن تشخيص ثماني خصائص عامة تنطبق على معظم تلك البلدان وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

١- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

و تمثلت هذه الخصائص فيما يلي:

أ- انخفاض مستويات الدخل والمعيشة:

تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج ، ومن ثم مستويات التعليم والصحة ، فباستخدام خط فاصل للفقر يقسم العالم إلى نصفين غير متعادلين يضم الأول خمس سكان العالم تقريباً يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر) ، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية أي تحت خط الفقر ، وفي ذلك الأخير تنخفض مستويات الدخل الحقيقية وتنخفض الإنتاجية ومستويات الخدمات المختلفة وخاصة التعليمية والصحية ، أو بمعنى آخر انخفاض مستويات المعيشية بشكل عام.

ولبيان خطورة الوضع يجدر بنا أن نشير إلى أن سكان الدول النامية (5.6مليار نسمة) والذين يشكلون 82%من سكان العالم البالغ عددهم حوالي 6.79 مليار نسمة يحصلون وفق إحصائيات سنة 2008على 21%من الدخل أو

الناتج القومي العالمي و المقدر بحوالي 60917 مليار دولار هذا في حين يحصل سكان الدول المتقدمة ونابتهم أقل من 18%على 76%من إجمالي الإنتاج العالمي وتمثل المستويات المنخفضة للمعيشة انعكاساً لعدد من المؤشرات والعوامل مثل:

✓ انخفاض الدخل الفردي:

اتخذ الاقتصاديون معدل الدخل الفردي مؤشرا اقتصاديا هاما لقيا مستوى رفاهية ومعيشة الشعوب ومعيار للتفرقة بين الدول الفقيرة والغنية ، ويثور الجدل حول ارد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف ، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد ارد الأدنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف).

هذا وينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة ولتوضيح هذه الظاهرة نقول بأن متوسط الدخل الفردي في أغنى دولة متقدمة في العالم(لوكامبورج 82.441 دولار) سنوياً يبلغ أكثر من 307 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة (زيمبابوي 268 دولار) ،وتنطبق هذه المقارنة على الدول العربية النامية فيما بينها لنجد أن متوسط دخل الفرد في قطر أغنى دولة في العالم، والذي يقدر بحوالي (86008 دولار) أكثر من 39 ضعفا لمثيله في الاودان و 36 ضعفا له في اليمن.

وتزداد فجوة التخلف التي تفصل شعوب العالم الغني عن العالم الفقير ، حيث تزداد الفجوة الفارقة بين معدل الدخل الفردي بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعاً ، فبعد أن كانت حصة دخل أفقر 20% من الدول النامية تعادل

30/1 من دخل أغنى 20% من الدول المتقدمة في سنة 1960 أصبحت هذه الحصة تعادل حوالي 90/1 في الوقت الحالى.

✓ سوء توزيع الدخل القومي:

إن ظاهرة التفاوت في توديع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة ظاهرة خطيرة ، حيث تزداد حدة التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في الدول النامية عنها في دول متقدمة ، ففي دول نامية كالبرازيل فنزويلا ، غواتيمالا ، جنوب إفريقيا ودول الخليج تظهر عدم العدالة في توديع الدخل بصورة أكبر بكثير مما هي عليه في دول نامية أخرى كالهند وماليزيا وتشيلي ، هذا في حين تنخفض هذه الظاهرة بدرجة في اليابان ، السويد ، كندا ، سويسرا وغيرها من الدول المتقدمة ، وإن كانت تظهر في دول متقدمة أخرى كالولايات المتحدة و لكن بدرجة أقل حدة ، حيث تصل نسبة ما يحصل عليه أغنى 20% من السكان إلى 46.4%في حين ما يحصل عليه أفقر 20% يصل إلى 5.2% فقط ، وتقدم إحصائيات البنك الدولي صورة واضحة اذا التفاوت ، حيث يظهر الجدول التالي توديع نسبة الدخل بين أغنى20% وأفقر 20% من سكان بعض الدول النامية.

ب- انخفاض الإنتاجية:

لعل من أهم ما يمكن اكتشافه من فروق بين الدول المتقدمة و الدول النامية ينحصر في مستوى إنتاجية العامل ، حيث يعتبر انخفاض إنتاجية أحد الاوائل الرئيسية للتنمية ، تتام الدول النامية بانخفاض إنتاجية العامل فيها مقارنة بالدول المتقدمة و ذلك للعديد من العوامل أهمها:

-النقص في عوامل الإنتاج الأخرى المكملة كرأس المال والتنظيم الكفء.

-غياب الحوافز الاقتصادية.

-نقص المدخرات والاستثمارات العامة خاصة في المجالات الصحية والتعليمية.

-ضعف النمو الجسمي والعقلي للأفراد والناجم عن سوء التغذية منذ الطفولة.

-تفشي ظواهر الكسل واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء.

ج-بطء تعافي النمو في البلدان النامية:

تشير آفاق النمو في البلدان إلى أنه سيكون ثابتاً في عام 2014في العالم النامي الذي يقل فيه معدل النمو عن ، 5% ويعزى ذلك إلى التحديات التي تحفل بها البيئة الاقتصادية العالمية بعد الأزمة ، ويخفي ثبات المعدل السنوي للنمو انتعاشاً متوقعاً للنشاط خلال عام ، 2014 ليصل النمو في البلدان النامية إلى 5.4%و 5.5 % سنتي 2015 و 2016 . وهو ما يتسق عموما مع الإمكانيات.

تعكس آفاق المستقبل قوى متضاربة فمن ناحية ،سيخلع تسارع النمو في البلدان النمو العالمي تسارع النمو في البلدان مرتفعة الدخل ظروفا داعمة قوية ، ومن المتوقع أن تزداد مساهمة هذه البلدان في النمو العالمي من أقل من 40%سنة 2013 إلى قرابة 50%سنة ، 2015 ونتيجة لذلك ، فمن المتوقع أن تتسارع وتيرة الطلب على الواردات في البلدان مرتفعة الدخل من 1.9% العام الماضي إلى 4.2% في 2014 وما يصل إلى 5% في ، 2016 وأن تقفز صادرات البلدان من 3.7% العام الماضي إلى 6.6% سنة ، 2016 إلا أن النمو في البلدان النامية لن يكون أكثر قوة ، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن معظم البلدان النامية تعافت بالفعل ، بشكل كامل من الأزمة و تسجل نمواً قريباً من أقصى إمكانياتها .

علاوة على ذلك ، فان الأوضاع المالية العالمية ستصبح في الأمد المتوسط أكثر تشددا وهناك عوامل أخرى لا ترجح احتمال حدوث تسارع أكثر نشاطا لوتيرة النمو ، منها إعادة الهيكلة في الصين ، و الانتقال التدريجي نحو إتباع مواقف أكثر حيادية على مستوى السياسات في البلدان النامية ، واستقرار أسعار السلع الأولية أو حتى تراجعها للبلدان المصدرة لهذه السلع.

٢- الخصائص السياسية والثقافية:

سيتم حصر وتبيان الخصائص السياسية والثقافية التي من شأنها أن تظهر مدى قابلية الدول النامية من الجانب الرسمي لدخول الأعوان الاقتصادية والأجنبية إلى أراضيها أو أنظمتها.

أ- محدودية المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات:

إن محدودية المشاركة الجماهيرية بالدول النامية من أهم العوامل التي أسهمت في بقاع ظاهرة التخلف الاقتصادي حيث كان انتقال العادات والقيم السائدة في الدول النامية سببا في تبديد الكثير من النقد الأجنبي خاصة في غياب الوعي الجماهيري للتوجهات التي تخوضها البلدان النامية والسياسات التنموية.

✓ -الفقر وتدهور الحالة الصحية:

بالحديث عن الفقر تعد الدول النامية يدان خصب للنقاش، ففي تقديرات بداية الاقد الأول من القرن الواحد والاشرون تم إحصاء 2.1مليار نامة أي ما يعادل 32 % من سكان الدول النامية يعيشون تحت خط الفقر ويعيش 980 مليون نامة منهم على الأقل من 1.25دولار في اليوم ، وبالنظر إلى التوديع الجغرافي للفقر نجد أن أعلى معدلات الفقر بنسبة 43 موجودة في جنوب شرق

آسيا وتمثل هذه النسبة حوالي 515 مليون نسمة ،أما بالنسبة لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء يوجد حوالي 219 مليون نسمة يعيشون في فقر مدقع ، بالإضافة إلى معضلة الفقر يتعرض الكثير من الناس في الدول النامية لمشاكل سوء التغذية والأمراض ونقص الرعاية الصحية.

٣- الخصائص التكنولوجية والمالية:

أ- الخصائص التكنولوجية:

إن المؤشرات التي تقيس القدرات التكنولوجية وأصول المعرفة توضح أن مستوى التطور التكنولوجي في البلدان النامية منخفض جدا حيث هناك عدد متزايد من المؤشرات وهي بيانات ناقصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا.

- ✓ مؤشر UNDP للإنجاز التكنولوجي (Tai) يضع البلدان كرائدين محتملين معينين ديناميكيين وبلدان مهمشة وكل البلدان الأقل نمو التي تحتويها البيانات تقع في الفئة الأخيرة.
- ✓ البلدان الأقل نموا هي بالقرب من أسفل التصنيف العالمي لمؤشر التنافسية الصناعية.

للقدرة على الابتكار علاوة على ذلك UNCTAD تقع البلدان الأقل نمو في الجزء السفلي من مؤشر بالنسبة لنصف أعداد البلدان الأقل نموا شهدت القدرة على الابتكار لديها بالنسبة لنصف أعداد البلدان الأقل نموا شهدت القدرة على الابتكار لديها بالنسبة إلى بقية بلدان العالم انخفاضاً ملحوظاً في 2001مقارنة بسنة1995.

تسعى كل من دول العالم النامية والمتقدمة إلى امتلاك الإمكانيات التكنولوجية التي تؤهلها لتحقيق تقديم ملحوظ في المجالات المختلفة إلا أن هناك اختلاف في درجة الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والآلات المرتبطة به داخل كل من الدول النامية والمتقدمة.

ب-الخصائص المالية:

ويرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم أسباب زيادة المديونية للدول النامية ما يلي:

-انخفاض أسعار معظم المواد الأولية التي تشكل المكون الأساسي لحصيلة النقد الأجنبي.

-الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات معظم الدول النامية.

-سوء استخدام وإدارة القروض الخارجية.

-أعباء خدمة الديون الخارجية.

-تراجع الطلب العالمي على صادرات الدول النامية.

-ارتفاع أسعار الفائدة خاصة على قروض الهيئات المالية الدولية الخاصة.

خامساً: معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية:

تعترض عملية التنمية في الدول النامية العديد من العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل قيل هذه العملية دون المستوى المطلوب ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار حالة التخلف ، و من الصاب تناول كل المعوقات في هذا الصدد لذلك سوف يتم التركيز على أبرز هذه المعوقات.

١-المعوقات الاقتصادية:

تشمل هذه المعوقات ما يلي:

أ- حلقة الفقر المفرغة:

يشير مضمون الحلقة المفرغة إلى أن الدول النامية لا تواجه عقبات منفصلة بل تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها إذ أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى ، أي أن كل عقبة من هذه العقبات هي سبب ونتيجة في الوقت نفسه للعقبات الأخرى ، مما يزيد من حدة هذه المشكلة في الدول النامية هو النمو السكاني المرتفع الأمر الذي من شأنه الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاجتماعية والاقتصادية أي بقاء البلد المتخلف في حالة التوازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي في مجالات مختلفة.

وتشير هذه الحلقة إلى أن الدول النامية تعاني من عقبات عديدة تعترض عملية التنمية فيها من أبردها نواقص الاوق والتخلف في الموارد الطبيعية و البشرية و نقص رؤوس الأموال ، هذه الامات بمجموعها تشكل أسباباً مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الحلقات المفرغة التي تواجه البلدان النامية ، نذكر على سبيل المثال الحلقة المفرغة في التعليم ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض وعي الأفراد و ثقافتهم ومستوى تأهيلهم مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القدرة على توفير الإمكانات والحوافز المطلوبة للتعليم ، ومن الحلقات الهامة التي يشير إليها باض الكتاب في مقدمتهم نيركسه هي

الحلقة المتصلة بتكوين رأس المال باعتباره أحد العوامل الأساسية التي تعاني الدول المتخلفة نقصا فيها.

مما يترتب عليه إعاقة عملية التنمية فيها حيث تواجه الدولة المتخلفة حلقة مفرغة في جانب الارض يرجع النقص فيه إلى رأس المال الذي سببه نقص الاستثمار وبالتالي نقص الادخار ، أما في جانب الطلب فتتمثل في أن النقص في رأس المال سببه انخفاض الطلب عليه الناجم عن انخفاض الحوافز على الاستثمار الذي يعود إلى انخفاض القوة الشرائية الناجمة عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي. ومغزى فكرة الحلقة المفرغة يتأتى في أن الدول المتخلفة لا تجابه عقبات منازلة عن باضها الباض وإنما عقبات تنشأ فيما بينها علاقات تأثير تبادلية على نحو دائري من شأنه إبقاء هذه الدول في حالة ركود أي توازن عند مستوى التخلف.

ب- محدودية السوق:

تعتبر من أبرز العقبات التي تعترض عملية قيل التنمية في الدول النامية وخاصة في إطار الذي تتم فيه هذه العملية ضمن سياسة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على آلية السوق أساساً في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتطورها وذلك لأن الاوق في هذه البلدان تعتريها جملة من العقبات تبادها عن النموذج النظري للسوق وهو سوق المنافاة التامة إلى حد كبير ، ذلك أن جمود عناصر الإنتاج وثبات الأسعار وعدم مرونتها والجهل بأحوال الاوق وقلة التخصص كلها عوامل تؤدي إلى إعاقة الاستخدام الكامل والكفء للموارد الاقتصادية المتاحة.

إضافة إلى ما سبل فإن طبيعة الإنتاج ووجهته تؤثر هي الأخرى على حجم الاوق فإذا كان الإنتاج يتم في معظمه لأغراض الاستهلاك الذاتي فان ذلك يؤدي بالنتيجة إلى ارد من توسيع الاوق ، ومن المعلوم أن معظم الإنتاج في هذه الدول لا يتم لأغراض التبادل والاوق و إنما من أجل الاكتفاء الذاتي وخاصة في قطاع الزراعة وهو القطاع الأوسع و الأهم الأمر الذي ينجم عنه ضيق السوق ، حيث يعتبر من أبرز العقبات التي تعترض عملية التنمية التي تعتمد على إقامة المشروعات الإنتاجية المختلفة خاصة الصناعية منها وكذا تسويق منتجاتا على الطلب المحلي الذي توفره الاوق المحلية بسبب ضاف قدرة هذه المنتوجات على التنافس مع المنتوجات الأجنبية في السوق الخارجية ، حيث أن هذه الأخيرة تتسم بجودة أعلى وتكلفة وسار أقل نظرا لامتلاك المشروعات التي تنتجها الكفاءة والخبرة في حين لا تمتلك المشروعات المماثلة لها في الدول النامية ولذلك فان ضيق نطاق السوق يحد من عملية التوسع في إقامة Pالمشروعات.

ج- نقص الادخار:

إن الادخار هو ذلك الجزء المقتطع من الدخل الذي ينفل على الاستهلاك وبما أن الدخل القومي في الدول المتخلفة منخفض فان هذا يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هذه الدول وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع الميل اردي للاستهلاك وانخفاض الميل اردي للادخار. ومن بين العوامل المهمة التي لها أثر في تحديد حجم الادخار هي نمط توديع الدخل إذ يرى بعض الكتاب إلى أن نمط توديع الدخل في البلدان التي تكون فيها حصة الملكي من الدخل القومي أكبر قل ادخارات أكثر من غيرها ، ومن الملاحظ في الدول النامية

انخفاض الادخار فيها بالرغم من عدم تكافؤ توديع الدخل وارتفاع حصة أصحاب دخول الملكية فيها حيث أن الأغنياء أكثر غنى والفقراء أشد فقرا نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة ، ويرجع هذا إلى أن الجزء الأكبر من دخلها القومي يذهب إلى فئات في المجتمع تتصف بانخفاض ميلها للادخار و باتجاهاتها الاستهلاكية وهي فئات كبار الملاك والتجار والمضاربين.

د- محدودية الموارد البشرية:

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وملائمتها عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقيق معدلات نمو مرتفع و انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج بالإضافة إلى الندرة النسبية والتخصصات المهنية المختلفة اذا فان محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل عائقا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٢- المعوقات الاجتماعية:

إن من أبرز المعوقات الاجتماعية ما يلي:

أ- التنظيم والكفاءة الإدارية:

هي ظاهرة واضحة سواء على مستوى المشروعات الخاصة أو الحكومية أو الخدمية ، وتتمثل في الجانب الكمي والنوعي ، ففي الجانب الكمي يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية التي تكفي للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة ، إضافة إلى القيام بتأدية الخدمات العامة أما الجانب النوعي فيتمثل في ضاف قدرات الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وكذلك ضاف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات بسبب انخفاض كفاءة الكوادر الإدارية

والتنظيمية و انخفاض المستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه ، وكذلك ضاف ملائمة النظم والتشريعات وعدم متابعتها للمتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل من أجل قيل التنمية.

ب- انخفاض المستويات الثقافية:

وذلك بوجود بيئة ثقافية لا تساعد على قيل التنمية بل تساعد على استمرار حالة التخلف متمثلة في انتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضاف ارتباط التعليم بالمجالات العملية وخاصة الإنتاجية منها ، وعدم توفر الإمكانات الكافية للتدريب وانخفاض ما هو متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح.

ج-دوافع التنمية:

وتتمثل هذه الدوافع في انخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم ، وهذا ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة وتطوير وتحسين ما هو موجود من الموارد إضافة إلى انخفاض المستويات الصحية والمعيشية وغيرها ، يؤدي بالضرورة إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية و هذا يناكس بشكل انخفاض في مستوى الإنتاجية عموما ، وبالتالي ضعف القدرة على الحركة والتغيير المهني والجغرافي الأمر الذي يترتب عليه جمود النشاطات الاقتصادية وضعف درجة تطورها ، إضافة إلى الجهل الاقتصادي وقلة المنظمين وما إلى ذلك.

٣-معوقات الحكومة في طريق التنمية:

أ- الاستقرار السياسي:

يتمثل في التغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان النامية والمؤسسات التي تستند إليها وتضمن استمرارها مما يؤدي ذلك إلى قيام التغيرات السياسية المتعاقبة إضافة إلى أن كثرة إجراء التغيرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها أمراً بعيداً عن حالة الاستقرار المطلوبة.

ب- الدعم الحكومي للتنمية:

إن القرار الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن خيارات صعبة أو مقايضات ، فإذا كان المتضررون من هذا الخيار يستطيعون قلب نظام الحكم فإن تلك الحكومة سوف تكون غير راغبة في اتخاذ الخطوات الضرورية لتشجيع النمو وعليه فان قيل التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية وإن عدم قدرة أو رغبتها سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

ج-عوائق دولية في طريق التنمية:

تتمثل في اعتماد البلدان النامية في الكثير من جوانب الامل من أجل قيل التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك برأ المال أو التكنولوجيا ، إضافة إلى المنافاة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواءً في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية في كثير من الحالات ، مما يؤدي إلى عدم تطور الإنتاج فيها ، وكذلك الاوائل التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال حيث تضع القيود على صادرات البلدان النامية إليها وتفرض أسعارا منخفضة عليها ، كما تمنع توفير السلع

والأدوات والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم بشكل جدي وحقيقي في تطوير هذه البلدان وتفرض أسعار تتصاعد باستمرار على ما تستورده البلدان النامية منها ، إضافة إلى الشروط والأعباء التي ترافق عقد القروض و تقديم المساعدات الفنية والتي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة وعدم إسهامها في قيل التطور في البلدان النامية. ويمكن أن نلخص أهم معوقات التنمية الاقتصادية بما يلي:

✓ انتشار البطالة في المجتمع:

تعتبر البطالة أحد معوقات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، فانتشار البطالة بين السكان القادرين على الإنتاج يؤدي إلى عدم إضافتهم شيئا إلى الناتج المحلي بل بالعكس فإن الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين وهذا يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي.

✓ ضعف البنيان الصناعي:

تعبر الصناعة أحد مقومات التنمية الاقتصادية في المجتمع وهذا ما تعاني منه البلدان النامية وهذا ما يعكسه انخفاض نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان بعكس الحال في الدول المتقدمة صناعياً إضافة إلى أن معظم العاملين في قطاع الصناعة في الدول النامية يعملون في الصناعات الخفيفة.

✓ التبعية الاقتصادية للخارج:

تتصف اقتصاديات الدول النامية بالتبعية الاقتصادية للدول المتقدمة وتتمثل مظاهر هذه التبعية في التبعية التجارية) تصدر غالبا موارد أولية (ويقتصر

تصديرها الى عدد محدد من الدول المتقدمة وفقا لما تمليه من شروط تحقيق مصالحها الاقتصادية أساساً وتتمثل في:

-سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية وأجهزتها على مؤسساتها الاقتصادية وعملياتها التجارية من خلال السيطرة على مكاتب الاستيراد والتصدير والبنوك....الخ.

-زيادة الاستثمارات الأجنبية و القروض في الدول النامية بشكل يحقل سيطرة في اقتصادياتها ويقف حائلا بينها وبين الاتجاه نحو التصنيع.

-ربط اقتصاديات الدول النامية بالأحوال الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة.

✓ ضعف البنيان الزراعي:

يتصف البنيان الزراعي في الدول النامية بالضعف وانخفاض الإنتاجية نتيجة عدم التوسع في استخدام التكنولوجيا الزراعية وعدم استخدام منجزات التقدم العلمي ونتائج الأبحاث التطبيقية وضعف خبرة العمال الزراعيين إضافة إلى البطالة المقنعة وارتفاع كثافة السكان الزراعيين بالنسبة لمساحة الأرض الزراعية وسوء توديع الملكية الزراعية الذي ينتج عنه طبقتين من الأغنياء والفقراء وبالتالي نقص الخبراء وضعف معدل تكوين رأس المال نتيجة نمط الإنفاق الاستهلاكي العالي للأغنياء وضعف الادخار لدى الفقراء.

✓ سيادة الإنتاج الواحد:

يعتمد الدخل القومي في الدول النامية على سلعة أولية واحدة أو على وجود عدد من المنتجات الأولية للتصدير وهذا ما جعل اقتصاديات هذه الدول عرضة لتقلبات قوية قد تسببها العوامل البيئية الطبيعية غير المواتية فضلاً عن السياسة

الاقتصادية العالمية التي عملت على جعل اقتصاد هذه الدول تحت رحمة الأسواق المالية.

✓ عدم التكافؤ بين زيادة السكان ونقص الموارد الإنتاجية:

يعتبر عقبة من عقبات التنمية إذ يزيد الاستهلاك في هذه المجتمعات السكانية المزدحمة ، فلا يسمح بالتصدير ويسمح باستيراد بعض حاجاته ومثل هذه المجتمعات لا تحقق التنمية إلا بالعمل المستمر المنظم.

✓ ضعف الموارد الطبيعية والقصور في استغلالها:

إن المشكلة الأساسية في الدول النامية ليست ندرة الموارد الطبيعية في حد ذاتها بقدر ما هي مشكلة استغلال هذه الموارد كالأرض الزراعية أو الثروة المائية أو الثروة المعدنية ومن العوامل التي تؤدي إليها –عدم توافر العناصر الفنية وارتفاع التكاليف وضيق السوق المحلي مع صعوبة التصدير للخارج.

أسئلة على الفصل السابع:

١ – وضح مفهوم الدول النامية ؟

٢ –تكلم عن تصنيف الدول النامية؟

٣ –أذكر التقسيمات الجديدة للدول النامية؟

٤ –اشرح الخصائص التى تتميز بها الدول النامية؟

٥ –وضح بالتفصيل الأسباب التى تجعل الدول نامية؟

٦ –وضح معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟

(مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة)

السؤال الأول :-

ضع علامة (T) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (F) أمام العبارة الخطأ:

١. **تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتعمدة .**
٢. **يكفى مجرد زيادة الدخل القومى لإحداث التنمية ولا يلزم أن يزيد نصيب الفرد من الناتج القومى .**
٣. **من أهداف التنمية الاقتصادية تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالإنسانية.**
٤. **الموارد الحرة هى موارد لا ثمن لها، و توجد في الطبيعة بكميات نادرة .**
٥. **التخلف تبعاً لما يراه الاقتصادي "كوزنيتس" يعني ضعف الآداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدما في لحظة معينة.**
٦. **التخلف تبعاً لما يراه الكاتب الفرنسي "ايف لاكوست" هو ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي واجتماعي متناقض .**
٧. **"ألفريد سوفيه" هو أول من استخدم تعبير "العالم الثالث" .**
٨. **هناك دائماً علاقة طردية بين نمو السكان ونصيب الفرد من الدخل .**
٩. **نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومى الاجمالى ليس دائما هو المقياس الدقيق لمستوى التنمية الاقتصادية .**
١٠. **كلما زادت حدة التفاوت فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كلما دل ذلك على تقدم هذا المجتمع .**
١١. **ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال.**
١٢. **وفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات أكبر من تكاليف الانتاج ، ومن ثم توجد أرباح .**

١٣. لم تتعرض نظرية كينز فى التنمية لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط .

١٤. قدم روستو نموذجاً تاريخياً لعملية التنمية الأقتصادية و قسمه إلي خمس مراحل .

١٥. نظرية أرثر لويس فى التنمية الاقتصادية تركز على التحول الهيكلى من خلال الاعتماد على استخدام فائض العمالة .

١٦. اخذ نيركس عن رودان مبدأ المفاوضات الخارجية .

١٧. نظرية النمو غير المتوازن للاقتصادي لألبرت هيرشمان هى فى جوهرها نظرية رأسمالية .

١٨. تبعا لماركس فإن كل طبقة فى المجتمع تتكون من البعض الذين لديهم ملكية ، والبعض الأخر الذين ليس لديهم هذه الملكية .

١٩. معدل النمو الطبيعى لقوة العمل يتحدد بمعدل المواليد والوفيات فقط .

٢٠. رأى معظم الاقتصاديين أن تحليل روستو يفتقر إلى التحليل العلمي الدقيق .

٢١. تمويل التنمية مسئولية جماعية ولا يجب النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها ترف أو أنها سياسة تقبل التأجيل بل أنها ضرورة ملحة .

٢٢. يتولي نادي باريس التفاوض في إعادة جدولة أصول القروض أو الفوائد أو كليهما.

٢٣. يضم نادي لندن مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام .

٢٤. التصنيع جزء من عملية التنمية تخصص فيه نسب قليلة من الموارد المتاحة بهدف إحداث تحولات في الهيكل الاقتصادي القومي.

٢٥. من أبرز المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة أن التنمية عملية وليست حالة .

٢٦. **من المبادىء العامه للتنميه الاقتصادية توفير فرص العمل والقضاء على البطاله**

٢٧. **يصل المجتمع لمرحلة شيوع الاستهلاك الوفير بعد مرحلة النضوج مباشرةً .**

٢٨. **التخلف يعنى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى فقط .**

مع تمنياتى لكم بالتوفيق

قائمة المراجع :

١- حماده محمد عبدالله قاسم، محاضرات في التنمية الاقتصادية، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مطبعة التهامي، ٢٠١٩.

٢- موافي رمضان موافي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة، مطبعة المختار،٢٠١٧.

٣- أحمد أبوبكر علي بدوي، مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربى- اليابانى فى تعزيزها، الدائرة الاقتصادية والفنية، صندوق النقد العربي، الإمارت العربية المتحدة، ٢٠١١.

٤- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية: المفاهيم والخصائص- النظريات والاستراتيجيات- المشكلات، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٨.

٥- جلال أمين ، كشف الأقنعة عن عن نظريات التنمية، دار الشروق، ٢٠٠٧.

٦- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٧- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٨- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٩- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

١٠- عبد الرحمان بن سانية ،عبد اللطيف مصطفى :مداخلة حول ،"انطلاق الاقتصاديات النامية ،رؤية حديثة" ،حول طرح تصور حديث لفكرة الانطلاق الاقتصادي في ظل وواقع وتجارب التنمية في دول العالم الثالث ، المركز الجامعي بغرداية.

١١-عماري عمار، مداخلة حول،"إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" ،المؤتمر العلمي الدولي حول :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07-08 أفريل ،٢٠٠٨كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

١٢-محمد علي رفعت، "مصادر الثروة في الاقتصاد الإسلامي"، الملتقى التاسع للفكر الإسلامي، الجزء الثالث، مطبعة البعث، قسنطينة ١٩٧٩م.
١٣-محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث (ورقلة)، العدد ١٠، ٢٠١٢م.